مراجعات في ألفيتي ابن معطٍ وابن مالك

دراسة لغوية فى النحو والصرف

الدكتور مالك حسن عبد اللّه غالي الزهيري

مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة

البريد الالكترونى :

Alsakafa_aldinaya@hotmail.com

هاتف: 2025922620+

فاكس: 2025936277 +

فهرست الهيئة المصرية العامة

لدار الكتب والوثائق القومية :

مرجعات فى الفيتى ابن معط وابن مالك

تاليف : مالك حسن عبد الله غالى الزهيرى

1- اللغة العربية – النحو
2- ابن مالك، محمد بن عبد الله -12.3-1274
3- ابن معط ، يحيى بن عبد المعطى بن عبد النور ، 1231-1169

ا-العنوان

رقم الايداع :2019/8393

الترقيم الدولي:0-742-341-977-978

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	١-٤
التمهيد	٥-٢٢
النظم التعليمي	٦-٧
نشأته	٧
أول من نظم في النحو	٨-١٠
ابن معط	١١-١٨
اسمه وكنيته ولقبه	١١
مذهبه الفقهي	١٢
عصر ابن معط	١٢-١٣
شيوخه	١٣
معاصرو ابن معط	١٣
تلاميذه	١٣-١٤
نشأته ومكانته العلمية	١٤-١٦
كتبه	١٧
ولادته ووفاته	١٨
ابن مالك	١٩-٢٠
اسمه ونسبه	١٩
شيوخه	٢٠
تلاميذ	٢٠
مصنفاته	٢٠
الألفية	٢١-٢٢
الفصل الأول : شروط الألفية	٢٣-٣٥

شرح ألفية ابن معط	٢٤-٢٦
أول شارح لألفية ابن معط	٢٦-٢٧
شروح ألفية ابن مالك	٢٨-٣٠
أول شارح لألفية ابن مالك	٣١-٣٥
الفصل الثاني- الموازنة في المنهج	٣٦-١١١
١- الموازنة في عرض الموضوعات	٤٠-٥٤
٢- الموازنة في عرض مفردات الموضوعات	٥٥-٩٢
علامات الاسم	٥٥-٥٧
جمع المؤنث السالم	٥٧-٥٨
نصب الفعل المضارع	٥٨-٥٩
الاسم الذي لا ينصرف	٥٩-٦٠
الفاعل	٦١-٦٣
المفعول المطلق	٦٣-٦٦
النعت	٦٦-٧٠
المبتدأ والخبر	٧٠-٧٧
كان واخواتها	٧٧-٨٠
إن وأخواتها	٨١-٨٦
الوقف	٨٧-٩٠
الإدغام	٩٠-٩٢
٣- النظم في الألفيتين	٩٣-٩٦
٤- تضمين الشاهد في كلتا الألفيتين	٩٧-١١١
١- تضمين الشاهد القرآني	٩٧-١٠١
٢- تضمين الشاهد الحديثي	١٠١-١٠٢
٣- تضمين الشاهد الشعري	١٠٢-١٠٧
٤- تضمين اللغات	١٠٧-١١١

الفصل الثالث– الموازنة في أدلة الصناعة	١١٢–١٢٣
السماع	١١٤–١١٨
العلة النحوية	١١٩–١٢٢
الإجماع	١٢٢–١٢٣
الفصل الرابع : المسائل الخلافية والآراء النحوية	١٢٤–١٥٨
المبحث الاول: الآراء النحوية التي انفرد بها كل من الناظمين	١٢٥–١٣٩
المبحث الثاني: المسائل الخلافية التي اشتملت عليها كلتا الألفيتين	١٤٠–١٥١
المبحث الثالث: المذهب النحوي لكل منهما	١٥٢–١٥٥
المبحث الرابع: فائقةً ألفية ابن معطٍ	١٥٦–١٥٨
الخاتمة	١٥٩–١٦١
المصادر والمراجع	١٦٢–١٧٥
ملخص الرسالة باللغة الانكليزية	٣–١

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

أحمده تعالى وبه أستعين وأصلي وأسلم على أشرف الخلق أبي القاسم محمد وعلى آلهِ وصحبه الغر الميامين ومن تبع هداه بإحسانٍ إلى يوم الدين.

وبعد. فقد حظيت ألفيتا ابن معطٍ وابن مالك باهتمام الدارسين إثر ذيوعهما بين الناس إلا أن نصيب ألفية ابن مالك من هذا الاهتمام فاق نصيب ألفية ابن معطٍ ، إذ استأثرت بإعجاب الدارسين حتى زماننا هذا ، وانشغلوا بها ، فتهيأ لها من الشهرة ما غطى على شهرة ما سبقها ، وما لحقها من الألفيات.

وقد تنبّهت على أهمية دراسة هاتين الألفيتين دراسة موازنة ، إذ إنهما تمثلان مستوى متميزاً من النظم العلمي مع الاستيفاء لمعظم أبواب النحو ومسائله ، ولا ريب ، أن اتفاقهما في هاتين الصفتين يجعل الموازنة بينهما في المنهج والعرض والمادة العلمية أمراً مهماً ومحتاجاً اليه لمعرفة نواحي الالتقاء والاختلاف بينهما ، واكتشاف مواطن الاستيفاء والإخلال في كل منهما ، وقد حفزني إدراكي لأهمية الموضوع على المضي فيه.

وقد اقتضت طبيعة الدراسة أن تستهل بتمهيدٍ ، يشتمل على مقدمة يسيرة في النظم التعليمي مع التعريف بكلا الناظمين وألفية كل منهما. ثم أتبعت ذلك بأربعة فصول. تضمن الفصل الأول عرضاً لشروح كلٍ من الألفيتين ، فضلاً عن الإشارة الى أول شارحٍ لكل منهما. واشتمل الفصل الثاني على الموازنة بين الألفيتين موازنةً منهجيةً ، ونهض على مبحثين:

١- الموازنة في الموضوعات: اقتصرت فيه على إيراد الموضوعات في كل من الألفيتين لتعرف مواضع الاستيفاء أو الإخلال في كل منهما مع الكشف عن مدى الاتفاق والاختلاف في الاصطلاح لدى الناظمين.

٢- الموازنة في مفردات الموضوعات: وقد تكشف لي أن عرض كلا الناظمين لمفردات الموضوعات ومسائلها لم يكن على نهجٍ واحدٍ ، فقد اختلفا في تسلسل

عرضها ، وفي مقدار ما يقتصر عليه كل منهما ، رأيت أن أقف على أبرز مظاهر الالتقاء والاختلاف بينهما في سياق عرضهما للموضوعات النحوية والصرفية. تحقيقاً للموازنة المبتغاة وألحقت هذا الفصل بمبحثين تحدثت في أولهما عن النظم في الألفيتين ، وعرضت في ثانيهما أسلوب كل منهما في تضمين الشواهد التي يستدل بها.

وأفردت الفصل الثالث للموازنة في أدلة الصناعة ، وقد اتضح لي أن استدلال كلا الناظمين بأدلة أصول النحو العربي في المسائل النحوية ، والصرفية ، لم يكن على نهجٍ واحدٍ ، لذا أحصيت عدد المواضع التي احتج بها كل منهما في هذا الشأن ، ثم أردفت ذلك بالحديث عن إيرادهما للعلة ، وتعددها ، وتنوعها في منظومة كل منهما.

ويتضمن الفصل الرابع أربعة مباحث:

١. الآراء النحوية التي انفرد بها كل من الناظمين.

٢. المسائل الخلافية التي اشتملت عليها كلتا الألفيتين.

٣. المذهب النحوي لكلٍ منهما.

٤. وقفت في المبحث الرابع عدد قول ابن مالك عند "فائقةً ألفية ابن معطٍ" ، لتبيين وجه الحق فيه.

ثم ألحقت تلك الفصول بخاتمة أدرجت فيها أهم النتائج التي توصلت اليها خلال البحث.

وثمة سمات أخرى اتسم بها المنهج الذي اعتمدت عليه في إعداد هذا الكتاب ، أهمها:

- أني أطلت التعريفات بابن معطٍ لندرة ما كتب عنه قياساً بما كتب عن ابن مالك إذ أفاض في ذلك محققو كتبه ، فضلاً عن دارسيه.
- وعند عرض شروح ألفية ابن مالك لم أعمد إلى ذكر كل الشروح بل اقتصرت على أهمها وأشهرها ، مقابلاً إياها بكل شروح ألفية ابن معط ، مستخلصاً من كل ذلك ، مدى أهمية كل منهما.

- عند عرض مسائل الموضوعات التي اشتملت عليها كلتا الألفيتين ، حرصت على تقديم موضوعات ألفية ابن معطٍ على موضوعات ألفية ابن مالك لسبقه الزمني ، ثم اكتفيت بعرض مفردات كلتا المنظومتين مقابلاً إياها بما أثبته النحويون القدماء منهم ، أو ممن سبقوا كلا الناظمين وذلك لمعرفة مدى اعتماد كل منهما في استقاء مادته على منهج من سبقه.
- اكتفيت بإيراد شاهدين أو ثلاثة شواهد في المبحث الخاص عن التضمين ، تحاشياً التكرار ، وقد تطلب مني إعادة النص أكثر من مرة في أحايين أخر من الرسالة ، وذلك لتضمنه أكثر من موضع ، لذا استلزم مني اثباته في مواضعه.

المؤلف

التمهيد

عندما تتبعت الأعصر المختلفة تكشف لي أن يزوغ نشاط النظم التعليمي قد أعقب كثرة التأليف في العلوم المختلفة على شكل متون ومقدمات ومختصرات في مختلف العلوم ولا سيما في علم النحو: المقدمة في النحو لخلف الاحمر (ت١٨٠)[١]، والمختصر في النحو للكسائي[٢] (ت١٨٩هـ) ، والإيجاز في النحو لعلي بن عيسى الرماني[٣] (ت٣٨٤هـ) والمقدمة المحسبة لابن بابشاذ[٤] (٤٤٩هـ).

وامتد نظم العلوم عبر العصور دونما توقف حتى زماننا هذا لأن النظم أعلق بالذهن وأيسر للحفظ بقيود الوزن والقافية من النثر.

وقد أنكر ابن خلدون هذا النحو من التأليف ، إذ ذكر أن كثرة الاختصارات المؤلفة في العلوم مخلة بالتعليم ، فقال:

(ذهب كثير من المتأخرين إلى اختصار الطرق والانحاء في العلوم ، يولعون بها ويدونون منها برنامجاً مختصراً في كل علمٍ يشتمل على حصر مسائله وأدلتها باختصار في الألفاظ وحشو القليل بالمعاني الكثيرة من ذلك الفن ، وصار ذلك مخلاً بالبلاغة وعسراً على الفهم وربما عمدوا الى الكتب المطولة في الفنون للتفسير والبيان فاختصروها تقريباً للحفظ كما فعله ابن الحاجب في الفقه وابن مالك في العربية...)[٥].

ولا يمكن التسليم بقول ابن خلدون تسليماً مطلقاً ، لأن طرق المتقدمين تختلف عن طرق المتأخرين إذ كانت البداية لصياغة القواعد النحوية عسرة الفهم على مستوى معين من طبقات المتعلمين إن لم تكن على عامتهم. ويتضح ذلك مما نشأ

---

[١]ينظر: الشعر والشعراء ، (٦٧٣) ، وبغية الرعاة: ٥٥٤/٢.

[٢]ينظر: طبقات النحويين للزبيدي (١٣٨) ، وانباه الرواة: ٢٧١/٢ ، وطبقات القراء ٥٣٥/١.

[٣]ينظر: انباه الرواة: ٢٩٥/٢ ، وينظر: تاريخ بغداد: ١٦/١٢.

[٤]ينظر: معجم الادباء: ١٧/١٢-١٨ وانباه الرواة

[٥]مقدمة ابن خلدون: ١٠٢٨-١٠٢٩.

عن ذيوع كتاب سيبويه بين الناس ، وما استتبع ذلك من الشروح عليه ، وكان هذا شأن المصادر الأخرى ، نحو: تصريف المازني ، والتصريف الملوكي لابن جنى ، والشافية لابن الحاجب... وقد حرص علماء العربية على وضع مؤلفاتهم بصورة اقرب إلى الايجاز في مقابل الإطالة المسرفة في إيضاح الموضوعات التي تمثلت بالمصنفات المطولة وما تبعها من الشروح عليها.

والدليل على ذلك ما نقله أبو حيان من قول احمد بن منصور اليشكري ، إذ قال: (إني اعتمدت تأليف هذه الأرجوزة ، لما وجدت كثيراً ممن سبقني إلى مثلها عن مقصدي فيها ، بتطويل بعيد المعنى واختصار نزر المجتبى واخترت أوسط الأمرين بين الإيجاز والإطالة...)[١].

نشأ الشعر التعليمي في القرن الثاني للهجرة ، وقد ذكر الدكتور شوقي ضيف أن النظم التعليمي نشأ نشأةً عربيةً خالصةً منذ أواخر الدولة الأموية مشيراً بذلك إلى الأراجيز الأموية إذ يقول فيها: (تعد أول شعر تعليمي ظهر في اللغة العربية)[٢].

ونجد ذلك واضحاً أيضاً في كلام الدكتور محمد مصطفى هدارة ، إذ قال: (إن أحد الاتجاهات الجديدة التي لاحظنا نشأتها في القرن الثاني هو الفن التعليمي الذي يصطنعه الشعراء عادةً لنظم أنواع شتى من المعارف ، والعلوم تسهيلاً لحفظها... واتساع العلوم والمعارف وازدياد الإقبال على التعليم والتعلم في القرن الثاني)[٣].

إن شيوع هذا الفن كان بعد القرن الثالث للهجرة... إذ أصبح باباً واسعاً وحاجة ماسةً من حاجات المؤلفين والمعلمين[٤].

أول من نظم في النحو:

جاء في المقدمة المنسوبة لخلف الأحمر (ت١٨٠هـ) أن للخليل قصيدة في النحو ، ومما جاء فيها هذان البيتان:

---

[١] الفصول الخمسون ، لابن معط : مقدمة المحقق: (٣١).

[٢] التطور والتجديد في الشعر الاموي ، لشوقي ضيف : ٣١٩.

[٣] اتجاهات الشعر العربي في القرن الثاني للهجرة ، : ٣٥٤-٣٥٥.

[٤] ينظر: في التراث العربي: لـ(مصطفى جواد) : ٢/٢٦٥.

فانســق وصــل بــالواو قولــك كلــه وبــــلا وثـــم وأو فليســـت تصـــعب
الفـــاء ناســـقة كـــذلك عنـــدنا وســبيلها رحــب المــذاهب مشــعب[1]

في حين لم يذكر أحد ممن ترجموا للخليل أن له قصيدةً في النحو ، ولا يمكن قبول نسبة هذين البيتين للخليل لأسباب أعرضها على النحو الآتي:

١. إن نظم البيتين يدل على أن ناظمها متأخر ، إذ لا يشبه نظم الشعر في زمن الخليل.

٢. إن البيتين يعرضان حروف العطف ، وعطف النسق يرد في كتب النحو متأخراً عن الأبواب التي تتصل بالمسند والمسند اليه: (المبتدأ ، والخبر ، إن وأخواتها ، كان وأخواتها أفعال المقاربة والرجاء والشروع) مما يدل على أن القصيدة المدعاة قد اشتملت على كل أبواب النحو ، وكونها يؤدي إلى ذيوعها وشهرتها منسوبةً إلى مؤلفها.

٣. إن الخليل بن أحمد الفراهيدي أبرز عالمٍ في اللغة والنحو وهو موضع عناية المترجمين واللغويين والنحويين ، ولا يمكن أن يغفل كل هؤلاء الإشارة الى هذه القصيدة.

إذ لو كانت موجودةً حقاً لعرفت ، بسبب نسبته إلى الخليل ولأهميتها بسبب اشتمالها على معظم أبواب النحو ، ونحن لا نجد لها ذكراً في كل كتب التراجم وكتب النحو، كما لا نجد لها ذكراً في سياق الكلام على الشعر التعليمي ، وكل هذا يعزز الشك في نسبتها للخليل.

وقد ذكر ابن خلكان والخطيب البغدادي أن لأبي العباس عبد الله بن محمد الأنباري المعروف بابن شرشير (ت٢٩٣هـ) قصيدة تعليمية[2] ، وذهب الدكتور مصطفى جواد إلى عَدِّهِ حامل لواء الشعر التعليمي إذ قال: (أما حامل لواء الشعر

---

[1] مقدمة في النحو ، لـ(خلف الاحمر) : ٨٥-٨٦.

[2] ينظر: وفيات الاعيان: ٢٧٨/١ ، وتاريخ بغداد: ٩٢/١٠.

التعليمي عند العرب وابن بجدته ومعلي مناره فهو أبو العباس عبد الله بن محمد الأنباري المعروف بابن شرشير الملقب بالناشئ الأكبر...)[١] ثم قال في قصيدته:

(وقد نظم قصيدةً تعليميةً في فنون من العلم تبلغ أربعة آلاف بيتٍ على رويً واحد وكانت أولى نوعها – على ما نظن–)[٢].

يريد بقوله : (أولى نوعها) ، إنَّها الأولى في هذا الضرب من النظم .

وذكر الفيروز آبادي أن لاحمد بن منصور اليشكري المتوفى (٣٧٠هـ) أرجوزة في النحو والصرف ، تنوف على ألفي بيت وأن نظمها وعلمها غزير ، وأولهما:

الحمـــــد لله الـــــذي تعـــــالى واســـــتخلص العـــــزة والجـــــلالا[٣]

ونقل السيوطي في الاشباه والنظائر قولاً لأبي حيان ، جاء فيه: (قال أبو حيان: وقد نظم هذا الخلاف أحمد بن منصور اليشكري في أرجوزته في النحو ، وهي أرجوزة قديمة عدتها ثلاثة آلاف بيتٍ إلا تسعين بيتاً احتوت على نظمٍ سهلٍ وعلم جمٍ)[٤].

وأورد ذلك في سياق عرضه للخلاف بين العلماء في مسألة التعويض والعوض والمعوض منه[٥].

وأثبت أبياتاً من هذه المنظومة جاء في مستهلها:

والـــوزن فـــي الغـــزاة والرمـــاة فـــي الأصـــل عنـــد جملـــة الـــرواة

فعلـــه لـــيس لهـــا نظيـــر فـــي ســـالمٍ مـــن شـــأنه الظهـــور

وآخـــرون فيـــه قـــالوا فعلـــه كمـــا تقـــول فـــي الصـــحيح الحملـــة[٦]

وقد نظم الحريري (ت٥١٦هـ) أرجوزة سماها : (ملحة الاعراب)[١] ، وكذلك نظم سالم ابن احمد بن سالم (ت٦١١هـ) أرجوزة في النحو[٢] ، ونظم ابن معطٍ ألفيته في علمي

---

[١]في التراث العربي: ٢/٢٦٢-٢٦٣.

[٢]في التراث العربي : ٢/٢٦٣.

[٣]البلغة في تاريخ ائمة اللغة : ٣٣ ، وينظر: العبر في خبر من غبر: ٢/٣٥٥ ، وشذرات الذهب: ٢/٧١ والاشتقاق لابن دريد ، مقدمة المحقق: ٧.

[٤]الاشباه والنظائر : ١/١٢١.

[٥]ينظر: المصدر نفسه: ١/١٢١.

[٦]المصدر نفسه: ١/١٢١-١٢٢. وينظر: بغية الوعاة: ١/٣٩٢.

النحو والصرف ، ثم أعقبه ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) ، فنظم الكافية في النحو ، وله نظم آخر في الأسماء المؤنثة السماعية وقد نعتها الاستاذ نعمة هادي الساعدي بأنها منظومة بسيطة وواضحة[٣].

ونظم ابن مالك الكافية الشافية في علمي النحو والصرف وقد لخصها في نظم آخر، سماه بـ(الألفية).

وقد بلغ نظم مسائل النحو شأواً بعيداً من النضج والاتقان على أيدي ثلاثة علماء هم: ابن معطٍ ، وابن الحاجب ، وابن مالك .

وامتد تأثير النظم التعليمي إلى العصر الحديث إذ عرف في هذا العصر عدم استظهار حفظ متون القدماء وشروحها... فوضع رفاعة الطهطاوي (ت١٣٧٣هـ) أرجوزة وجيزة في النحو باسم : (جمال الأجرومية)[٤].

ولم يقتصر النظم التعليمي على نظم علوم معينة ... ، ولم يتخصص بعلم واحد بدليل أنا نجد الناظمين في هذا الضرب ينظمون في قواعد الإملاء ، وفي العروض، والقراءات ، والتفسير والحديث ، فضلاً عن نظم القواعد الفقهية والأحكام الشرعية ، والفلك والطب وتتضح معالم هذا النظم في الأعصر التي ازدهرت فيها العلوم نحو القرن الثالث للهجرة وكذا الحال في عصر المماليك...[٥].

وممن نظموا في الشعر التعليمي ، أبان بن عبد الحميد[٦] (ت١٩٣هـ) ، وعلي بن الجهم[٧]، (ت٢٤٩هـ) وابن دريد (٣٢١هـ) ، وابن عبد ربه (٣٢٨هـ) بقرطبة ، وذكر المستشرق هوبنز: (إن يحيى بن الحكم الغزال نظم أرجوزة في فتح الأندلس)[٨].

---

[١]ينظر: بغية الوعاة : ٢٥٩/٢.

[٢]ينظر: المصدر نفسه: ٥٧٥/١.

[٣]ينظر: شرح منظومة ابن الحاجب في الاسماء المؤنثة السماعية ، مقدمة المحقق:٩.

[٤]ينظر: تيسير النحو التعليمي قديماً ، لـ(شوقي ضيف) : ٢٦.

[٥]ينظر: عصر السلاطين المماليك : ١٥٩/٨.

[٦]ينظر: الفهرست: ١٨٦.

[٧]ينظر: وفيات الاعيان : ٣٩/٣-٤٢ ، وتاريخ بغداد: ٣٦٧/١١.

[٨]الشعر الاندلسي ، ترجمة د. حسين مؤنس : ٥٦.

ولابن سينا (ت٤٢٨هـ) قصيدة في علم الطب ، واسمها : (العينية)[١] ، ونظم أبو محمد الشاطبي (ت٥٩٠هـ) قصيدة في القراءات واسماها بـ(حرز الأماني ووجه التهاني)[٢] ولابن مالك قصيدة ذالية في القراءات[٣]، ونلحظ بعد ذلك أن هؤلاء الناظمين منهم المشرقي والاندلسي.

- ابن معط –

اسمه وكنيته ولقبه : اسمه يحيى* بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي واشتهر بابن معط.

ويكنى بـ(أبي الحسين) ، وقد أجمع المؤرخون على كنيته هذه باستثناء حاجي خليفة (ت١٠٦٧هـ) ، إذ ذكر أنه يكنى بـ(أبي زكريا)[٤].

---

[١]ينظر: اكتفاء القنوع بما هو مطبوع ، لادوار فنديك : ٢١٨-٢١٩.

[٢]ينظر: الاعلام : ٣٧٤/٤.

[٣]ينظر: كشف الظنون: ١٣٠/٦.

*تنظر ترجمته في المصادر الآتية: معجم الادباء: ٣٥/٢٠-٣٦.

- التكملة لوفيات النقلة للمنذرى: ٢٩٢/٣-٢٩٣.
- انباه الرواة : ٣٨/٤.
- وفيات الاعيان: ٢٤٣/٥.
- العبر في خبر من غبر: ١١٢/٥.
- تاريخ ابن الوردي: ١٥٧/٢.
- البداية والنهاية لابن كثير: ١٢٩/١٣-١٣٤.
- بغية الوعاة: ٣٤٤/٢.
- حسن المحاضرة: ٥٣٣/١- مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم: ١٩٦/١.
- كشف الظنون: ٥٢٣/٦.
- شذرات الذهب في اخبار من ذهب: ١٢٩/٥.
- الاعلام: ١٩٢/٩.
- تاريخ الادب العربي لبروكلمان: ٣٠٥/٥.
- النبوغ المغربي لعبد الله كنون: ١٥٣/١.

[٤]ينظر: كشف الظنون: ٥٢٣/٦.

أما لقبه فهو (زين الدين)[١]. والزواوي: نسبة الى زواوة وهي قبيلة كبيرة بظاهر بجاية من اعمال افريقيا[٢] ، وقيل إنه اسم المكان الذي حلت فيه القبيلة[٣]، و(بجاية) هذه مدينة على ساحل البحر بين أفريقية والمغرب[٤].

مذهبه الفقهي : جاء في دائرة المعارف الإسلامية[٥] أن ابن معط كان مالكياً بالمغرب شافعياً بدمشق حنفياً بالقاهرة ، وقد وجدت ترجمةً له في كتابين من كتب طبقات الحنفية هما: تاج التراجم لابن قطلوبغا[٦]، والجواهر المضية في طبقات الحنفية للقرشي[٧] ثم وجدت في كلامه في (الفصول) ما يؤيد كونه حنفياً إذ قال في باب العدد: (فإذا قال كذا درهماً فيفسر بمركب وهو من أحد عشر الى تسعة عشر ، وأحد عشر أقلها)[٨]. وقال أبن أياز* بإزاء هذا: (هذا ظاهر ، وكلام المصنف جارٍ على مذهب أصحاب الإمام الأعظم أبي حنيفة رضي الله عنه)[٩].

عصر ابن معط : لم يمض ابن معط حياته كلها في موطن واحد ، وإنما عاش شطراً منها في المغرب حيث ولد وتلقى معارفه الأولى. وامضى شطرها الآخر في المشرق حيث صنف ونظم ففي المغرب شهد ابن معط عصر الموحدين وقد ازدهرت في هذا العصر علوم العربية نحو ولغة وعروض وبيان وتاريخ وسير ... وقد ظهر في هذا العصر علماء أفذاذ أذكر منهم على سبيل المثال:

---

[١]ينظر: التكملة لوفيات النقلة: ٣/٢٩٢-٢٩٣.

[٢]ينظر: معجم الادباء: ٣/١٥٥.

[٣]ينظر: القاموس المحيط (زوى): ٤/٣٣٩.

[٤]ينظر: معجم البلدان: ١/٣٣٩.

[٥]ينظر: دائرة المعارف الإسلامية: ١/٣٩١.

[٦]ينظر: تاج التراجم : ٨٣.

[٧]ينظر: الجواهر المضية: ٢/٢١٤.

[٨]الفصول الخمسون: ٢٢٤.

*هو ابو محمد الحسين بن بدر بن اياز بن عبد الله (ت٦٨١هـ) واسم شرحه وتنظر ترجمته في بغية الوعاة: ١/٥٣٢.

[٩]الفصول الخمسون ، حاشية المحقق : ٢٢٤ ، كما توصل الى تعيين مذهبه هذا ، الاستاذ محمود محمد الطناحي ، ينظر: الفصول الخمسون ، المقدمة (٢٣).

عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد الخثعمي الأندلسي (ت٥٨١هـ) وابن مضاء وهو أحمد بن عبد الرحمن بن محمد القرطبي (ت٥٩٢هـ) وعيسى بن عبد العزيز بن يلبخت الجزولي (ت٦٠٧هـ) ، وعمر بن محمد بن عبد الله الأزدي الشلوبين (ت٦٤٥هـ). وغيرهم من العلماء البارعين. فضلاً عن إنشاء المدارس وتعددها نحو: مدرسة فاس ، وسبتة ، وطنجة واشبيلية[١].

وفي المشرق قبل أن يرحل اليه ابن معطٍ توالت على الأمة الإسلامية أحداث ، إذ شهدت الأمة الإسلامية مع صلاح الدين الأيوبي بأمجاده وبطولاته. وقد عاصر ابن معط شطراً من العصر الأيوبي الذي غير وجه الحياة في العالم الإسلامي إذ قضى على الدولة الفاطمية وسحق الصليبيين المتجبرين ومكن لنشاط فكري ظهرت آثاره الطيبة عند هذا النفر من علماء ذلك العصر وفي كل فن[٢].

شيوخه: أشار أصحاب التراجم إلى أن ابن معطٍ قد تتلمذ لأبي موسى الجزولي ، وكان من أجل تلاميذه كما أشار الى ذلك الذهبي[٣].

وسمع ابن معط الحديث ورواه عن القاسم بن علي بن الحسين بن عساكر[٤] (ت٦٠٠هـ) وممن أخذ عنهم ابن معط التاج الكندي[٥] ، وهو ابن اليمن زيد بن الحسن (ت٦١٣هـ).

معاصرو ابن معط : عاصر أبرز نحاة عصره ، ومنهم: ابن بري المصري (ت٥٨٢هـ) ، وعثمان ابن عيسى البلطي[٦] (ت٥٩٩هـ) وسليمان بن بنين الدقيقي[٧]

---

[١]ينظر: النبوغ المغربي ، لعبد الله كنون : ١٢٦.

[٢]ينظر: الحركة الفكرية في مصر في العصرين الايوبي والمملوكي الأول للدكتور عبد اللطيف حمزة: ١٥١-١٥٢ ، والحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية بمصر والشام ، للدكتور أحمد أحمد بدوي: ٢٠٤. وينظر أيضاً: الفصول الخمسون ، المقدمة (١٦-١٨).

[٣]ينظر: شذرات الذهب: ١٢٩/٥.

[٤]ينظر: التكملة لوفيات النقلة: ٢٩٢/٣-٢٩٣ ، وشذرات الذهب: ١٢٩/٥.

[٥]ينظر: حسن المحاضرة: ٥٣٣/١.

[٦]ينظر: بغية الوعاة: ١٣٥/٢.

[٧]ينظر: المصدر نفسه: ٥٩٧/١.

(ت٦١٤هـ) ، وابن الرماح علي بن عبد الصمد[١] (٦٣٣هـ) ، وابن يعيش (ت٦٤٣هـ)، وعلم الدين السخاوي (ت٦٤٣هـ) ، وابن الحاجب (ت٦٤٦هـ).

تلاميذه : اكتفى المترجمون له بقولهم : (أفاد منه) أو (اشتغل عليه خلق كثير وانتفعوا منه) ، أو : (حمل الناس عنه)[٢].

من تلاميذ ابن معط إبراهيم بن أبي عبد الله بن ابراهيم بن محمد بن يوسف أبو اسحاق (ت٦٤٩هـ)[٣] ومنهم أيضاً السويدي الحكيم أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن طرخان الأنصاري الدمشقي (ت٦٩٠هـ)[٤]. وقد ذكر السيوطي أن أبا بكر بن عمر بن علي بن سالم رضي الدين القسنطيني النحوي الشافعي (ت٦٩٥هـ) كان ممن أخذ العربية عن ابن معطٍ وتزوج ابنته[٥].

نشأته ومكانته العلمية :

لم يقم ابن معط كثيراً في المغرب بل رحل الى دمشق مبكراً ، وأقام فيها طويلاً ، فكانت دمشق أول بلد وطئته قدمه ، وقضى زمناً يدرس الناس النحو والأدب ، وكان ابن معطٍ رقيق الحال قليل المورد[٦] ، واتصل بالملك المعظم عيسى بن محمد الأيوبي سلطان الشام وكان من علماء الملوك محباً للعلم مكرماً للعلماء ، عالماً بفقه الحنفية والعربية ، وقيل إنه جعل لكل من يحفظ (المفصل) للزمخشري مائة دينار ، وخلعة ، فحفظه لذلك السبب جماعة وقد كرم هذا السلطان العالم ابن معط ، ولما توفي الملك المعظم سنة (٦٢٤هـ) ، اتصل ابن معط بالملك الكامل

---

[١] ينظر: المصدر نفسه: ١٧٥/٢.

[٢] انباه الرواة : ٣٨/٤ ، وفيات الاعيان : ٢٤٣/٥ ، وبغية الوعاة: ٣٤٤/٢.

[٣] ينظر: الطبقات السنية في تراجم الحنفية : ١٨٧/١.

[٤] ينظر: العبر في خبر من غبر: ٣٦٦/٥.

[٥] ينظر: بغية الوعاة: ٤٧٠/١ ، وشذرات الذهب: ٤٣٤/٥.

[٦] ينظر: شذرات الذهب: ١٢٩/٥.

سلطان الدولة الأيوبية بمصر[١] ، وكان عارفاً بالأدب وله شعر ودراية بالحديث سماعاً ورواية ، وقال فيه ابن خلكان :

(كان محباً للعلماء متمسكاً بالسنة النبوية حسن الاعتقاد ، معاشراً لأرباب الفضائل ، وكان يبيت عنده كل ليلة جمعة جماعة من الفضلاء ويشاركهم في مباحثاتهم ويسألهم عن المواضع المشكلة من كل فن)[٢] ، وقد حضر ابن معطٍ مرةً مجلس الكامل مع جماعة من العلماء فسألهم الملك الكامل: (زيد ذهب به) هل يجوز في (زيد) النصب ؟

فقالوا: (لا) ، فقال ابن معط : يجوز النصب على أن يكون المرتفع بـ(ذهب) المصدر الذي دل عليه (ذهب) وهو الذهاب ، وعلى هذا فموضع الجار والمجرور الذي هو (به) النصب فجيء من باب : (زيد مررت به) ، إذ يجوز في زيد النصب فكذلك ها هنا فاستحسن الملك الكامل جوابه وأمره بالسفر معه الى مصر وفي مصر كان ابن معط يقرئ الناس بالجامع العتيق[٣] ، وقد عكف على التعلم والتعليم طوال حياته.

ولم يذكر المترجمون له شيئاً عن صباه وخطا شبابه الأولى... إذ لا يعرف العالم إلا بعد بروزه وتجليه في ميدانه ولا يعينهم منه شيء قبل ذلك وقد قال فيه ياقوت الحموي: (فاضل معاصر إمام في العربية أديب شاعر)[٤].

وقال فيه ابن خلكان : (كان أحد أئمة عصره في النحو واللغة واشتغل عليه خلق كثير وانتفعوا به ، وصنف تصانيف مفيدة)[٥] ، وقال السيوطي فيه : (وكان إماماً مبرزاً في العربية ، شاعراً محسناً)[٦].

---

[١]ينظر: البداية والنهاية: ١٢١/١٣ ، ونشأة النحو وتاريخ اشهر النحاة : لمحمد طنطاوي : ١٦٦ ، وينظر: الفصول الخمسون ، المقدمة (١٣-١٥).

[٢]وفيات الاعيان : ١٧٢/٤.

[٣]ينظر: البداية والنهاية : ١٢١/١٣ ، ونشأة النحو وتاريخ اشهر النحاة : ١٦٦.

[٤]معجم الادباء: ٣٥/٢٠-٣٦.

[٥]وفيات الاعيان: ٢٤٣/٥.

[٦]بغية الوعاة: ٣٤٤/٢.

ووصفه ابن الخباز بأنه كان في العربية نسيج وحده[١].

وكان لابن معطٍ قدرة واسعة في الحفظ إذ ذكر السيوطي أن من جملة محفوظاته كتاب الصحاح للجوهري[٢].

وكان ناظماً بارعاً ، وقد ذكر ياقوت الحموي في معجم الأدباء ، وهو معاصر لابن معطٍ أن له ديوان شعر[٣].

ومن شعره ما ذكره ياقوت الحموي ، والسيوطي في معرض الإشادة بحسن لقبه[٤]:

قالوا تلقب زين الدين فهوله نعت جميل به اضحى[٥] اسمه حسنا
فقلت لا تعبطوه[٦] إن ذا لقب وقف على كل نحسٍ[٧] والدليل أنا

ومنه ما ذكره ياقوت أيضاً :

واذا طلبت العلم فاعلم أنه عبء لتنظر أي عبءٍ تحمل
واذا علمت بأنه متفاضل فاشغل فؤادك بالذي هو أفضل[٨]

ومنه ما ذكره القفطي ، قال: ومن شعره في هديةٍ :

هذا اليكم ومنكم كان حاصله فلست اعزى الى بخلٍ ولا كرم
فأقبل براحتك اليمنى الذي بعثت به يسارك فاعذرني ولا تلم[٩]

ولما تبدى لي من السجف جانب ومقلة ليلى من وراء نقابها[١٠]

---

[١]ينظر: شرح الغرة المخفية لابن الخباز : ٢١/١.

[٢]ينظر: بغية الوعاة : ٣٤٤/٢.

[٣]ينظر: معجم الادباء : ٣٥/٢٠.

[٤]معجم الادباء : ٣٦/٢٠ ، وبغية الوعاة : ٣٤٤/٢.

[٥]في البغية: ٣٤٤/٢ ، (نعت جميل به قد زين الأمنا).

[٦]المصدر نفسه : ٣٤٤/٢ ، (لا تعذلوه).

[٧]المصدر نفسه: ٣٤٤/٢ ، (يحس).

[٨]معجم الادباء: ٣٦/٢٠.

[٩]انباه الرواة : ٣٩/٤.

[١٠]في الانباه : (حاجب) ٣٩/٤.

فمـــا أذنـــت إلا بإيمـــاض برقهـــا ولا ســـــمحت إلا بلـــــثم ترابهـــــا[١]

وذكره ابن الوردي في تاريخه ، قال: ولما حج وعاين الكعبة انشد[٢]:

هذه نماذج حرص المترجمون له على إثباتهما في سياق ترجمتهم له ، ومما لا ريب فيه أن له شعراً كثيراً غير هذا الذي أثبتوه ، فقد وصف بأنه شاعر ، وذكروا أن له ديوان شعر.

كتبه :كان من نتاج ابن معطٍ العلمي ، كتبه القيمة التي كان معظمها منظوماً مما يجعله بحق إمام عصره في النظم التعليمي .

وهذه جريدة مصنفاته كما ذكرتها كتب التراجم :

- الألفية ، وتسمى الدرة الألفية في علم العربية .
- البديع في صناعة الشعر[٣].
- حواشٍ على أصول ابن السراج.
- ديوان خطب .
- ديوان شعر .
- شرح أبيات سيبويه[٤].
- شرح الجزولية ، وهو نظم[٥].
- شرح الجمل في النحو[٦].
- العقود والقوانين[٧].
- الفصول الخمسون ، وقد شرحه جمال الدين حسين بن بدر بن أياز البغدادي وسماه : (المحصول بشرح الفصول).

---

[١]في الانباه : (بعثت الرسول الدمع) ٣٩/٤.

[٢]تاريخ ابن الوردي : ١٥٧/٢.

[٣]ينظر: تاريخ الادب العربي لبروكلمان : ٣٠٧/٥.

[٤]ينظر: معجم الأدباء : ٣٥/٢٠ ، وبغية الوعاة : ٣٤٤/٢.

[٥]ينظر: كشف الظنون : ٥٢٣/٦.

[٦]ينظر: بغية الوعاة : ٣٤٤/٢.

[٧]ينظر: كشف الظنون : ٥٢٣/٦.

- قصيدة في العروض .
- قصيدة في القراءات السبع .
- المثلث في اللغة .

- نظم كتاب الجمهرة في اللغة ، وقال ياقوت إنه لم يتمه[١].
- نظم كتاب الصحاح في اللغة وذكر السيوطي أنه لم يكمله[٢].

ولادته ووفاته : ذكر الذين ترجموا له أنه ولد في المغرب بيد أنهم لم يعينوا البلدة التي ولد فيها ، لكنهم اكتفوا بنسبته الى الزواوة بعد ذكر اسمه وزواوة اسم قبيلته أو الموضع الذي حلت فيه[٣] ، فهذا يعني أنه ولد حيث كانت قبيلته .

وكانت ولادته سنة أربعٍ وستين وخمسمئة للهجرة (٥٦٤هـ) أما وفاته فقد نقل ابن كثير[٤] عن ابن الساعي أن ابن معط توفي سنة تسعٍ وعشرين وستمئة (٦٢٩هـ) وليس بشيء فقد أجمع المترجمون[٥] له على أنه توفي سنة ثمانٍ وعشرين وستمئة (ت٦٢٨هـ) ومنهم المؤرخ أبو شامة وهو أضبط لأنه شهد جنازته بمصر ، إذ قال في كتابه ذيل الروضتين: (وفيها (سنة ٦٢٨هـ) في مستهل ذي الحجة توفي الزين النحوي يحيى بن معطٍ الزواوي رحمه الله بالقاهرة وأنا بها وصلي عليه بجنب القلعة عند سوق الدواب وحضر الصلاة عليه السلطان الكامل ابن العادل ودفن بالقرافة في طريق قبة الشافعي –رحمه الله– على يسار المار اليها على حافة الطريق محاذياً لقبر أبي إبراهيم المزلي رحمه الله ، حضرت دفنه والصلاة عليه وكان آيةً في حفظ كلام النحويين)[٦].

---

[١]ينظر: معجم الادباء : ٣٥/٢٠ ، وانباه الرواة : ٣٨/٤ ، وبغية الوعاة : ٣٤٤/٢.

[٢]ينظر: بغية الوعاة : ٣٤٤/٢.

[٣]ينظر: معجم الادباء : ٣٦/٢٠.

[٤]ينظر: البداية والنهاية : ١٣٤/١٣.

[٥]ينظر: معجم الادباء : ٣٦/٢٠ ، وفيات الاعيان : ٢٤٣/٥ ، وبغية الوعاة : ٣٤٤/٢ ، وكشف الظنون: ٥٢٣/٦. وينظر: الفصول الخمسون ، المقدمة : ١٥.

[٦]الذيل على الروضتين : ١٦٠.

– ابن مالك –

كثر التعريف بهذا العلم ، وقد أغنانا محققو كتبه والباحثون الذين كتبوا عنه عن التفصيل في ترجمته ، وإنا لنوردها على هذ النحو من الإيجاز :

اسمه ونسبه : هو محمد* بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني ، كنيته أبو عبد الله ولقب بـ (جمال الدين).

ولد سنة ستمئة للهجرة ، وهو مالكي المذهب عندما كان في المغرب وشافعي حين انتقل إلى دمشق.

كان واسع الاطلاع بعلوم اللغة وأصولها ... وقد نقل المقري عمن عرف به : قوله

(إنه تصدر بحلب مدة وأم السلطانية ثم تحول الى دمشق وتكاثر عليه الطلبة ، وحاز قصب السبق ، صار يضرب به المثل في دقائق النحو وغوامض الصرف وغريب اللغات وأشعار العرب...)[1].

---

*ينظر في ترجمة ابن مالك المصادر الآتية:

- العبر في خبر من غبر: ٣٠٠/٥.
- الوافي بالوفيات : ٣٥٩/٣.
- فوات الوفيات للكتبي: ٤٠٧/٣.
- طبقات الشافعية للسبكي: ٢٥٧/٥.
- طبقات النحاة واللغويين: ١٣٣.
- النجوم الزاهرة: ٢٤٣/٧.
- بغية الوعاة: ١٣٠/١٠.
- نفح الطيب : ٤٢١/٢.
- شذرات الذهب: ٣٣٩/٥.
- تاريخ الادب العربي لبروكلمان: ٢٧٥/٥.
- الاعلام: ٢٣٣/٦.
- معجم المؤلفين: ٢٣٤/١٠.

[1] نفح الطيب : ٤٢١/٢.

وقد بقي ابن مالك بدمشق الى أن توفي سنة اثنتين وسبعين وستمئة للهجرة (ت٦٧٢هـ).

شيوخه : لقد روت كتب التراجم أنه سمع من مكرم وأبي صادق الحسن بن صياح وأبي الحسن السخاوي وغيرهم ، ودرسه العربية أبو مظفر ، وقيل أبو الحسن ثابت بن خيار.

أما القراءات فعن أبي العباس أحمد بن نوار وقرأ كتاب سيبويه على أبي عبد الله ابن مالك العوشاني[١].

تلاميذه : ولده بدر الدين محمد ، ومحب الدين بن جعوان ، وشمس الدين بن أبي الفتح ، وابن العطار ، وزين الدين أبو بكر المري ، وغيرهم[٢].

مصنفاته : قال الشيخ ركن الدين في هذا الشأن:

(إن ابن مالك ما خلى للنحو حرمة)[٣] ، ويعني بقوله هذا أن ابن مالك قد فصل حديثه في النحو وبسطه في كثير من مسائله فشاع بين الناس ولم يعد مقصوراً على الخاصة منهم ، إذ نظم في ذلك الكثير ، فجاءت مؤلفاته فيها المنظوم والمنثور ، فضلاً عن تصنيفه لعلوم العربية الأخر ، أذكر منها :

- الألفية .
- تحفة المودود في المقصور والممدود .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد .
- شرح التسهيل .
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللاقط .
- شرح لامية الأفعال.

---

[١]ينظر : بغية الوعاة : ١٣٠/١ ، ونفح الطيب : ٤٢١/٢.

[٢]ينظر: نفح الطيب : ٤٢١/٢.

[٣]المصدر نفسه : ٤٢٤/٢.

- منظومة في ما ورد من الأفعال بالواو والياء[١].
-

- الألفية -

نظم ابن معط في علمي النحو والصرف نظماً تعليمياً اسماه الدرة الألفية ، إذ قال حين انتهى إلى تمامها :

نحويـــــة أشـــــعارهم المرويـــــة هـــــذا تمـــــام الـــــدرة الألفيـــــة[٢]

وجاء بعده ابن مالك فذكر هذه التسمية (الألفية) إذ قال في مقدمتها:

وتقتضـــــي رضـــــاً بغيـــــر ســـــخطٍ فائقـــــةً ألفيـــــة ابـــــن معـــــطٍ[٣]

وسمى ابن مالك نظمه بـ (الألفية) إذ قال :

وأســـــتعين الله فـــــي ألفيـــــة مقاصـــــد النحـــــو بهـــــا محويـــــه[٤]

وذكر ابن مالك في ختام ألفيته اسماً آخر هو (الخلاصة) إذ قال :

أحصـــى مـــن الكافيـــة الخلاصـــة كمـــا اقتضـــى غنـــى بـــلا خصاصـــة[٥]

فقد سبق الألفية و الخلاصة بنظم هو الكافية الشافية ، وهي في نحو ثلاثة آلاف بيت فاختصرها في ألفيته الخلاصة ، وعمل السيوطي ألفية في النحو والتصريف والخط إذ جمع فيها بين ألفيتي ابن معطٍ وابن مالك[٦] ، ثم إن هذه التسمية (أعني الألفية) قد اشتهرت في النظم التعليمي في الفنون الأخرى ، فلم تقتصر تسمية الألفية في النظم على علمي النحو والصرف ، بل نظمت ألفيات في غريب القرآن ، وعلم الفقه ، وفي علمي المعاني والبيان ... وغيرها ، أذكر منها :

---

[١]ينظر: الوافي بالوفيات: ٣٦٠/٣ ، وفوات الوفيات : ٤٠٧/٣ ، والبداية والنهاية : ٢٦٧/١٣ ، وكشف الظنون: ١٣٠/٦ ، وفي مقدمتي تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ١٥ ، وشرح عمدة الحافظ: ٤٢-٤٣.

[٢]شرح الغرة المخفية : ٧٩٩/٢.

[٣]الفية ابن مالك في النحو والصرف: ٩.

[٤]المصدر نفسه : ٩.

[٥]المصدر نفسه : ٨٠.

[٦]ينظر: كشف الظنون : ١٥٧/١.

١. الألفية الوردية في التعبير للشيخ زين الدين عمر بن مظفر الوردي (ت٧٤٩هـ)[١].

٢. ألفية الحافظ العراقي زين الدين عبد الرحيم بن الحسين (ت٨٠٦هـ) وهي في أصول الحديث[٢].

٣. الألفية في القوائم للقاضي محب الدين بن شحنة الحلبي (ت٨١٥هـ)[٣].

٤. الألفية في أصول الفقه لشمس الدين محمد بن البرماوي الشافعي (ت٨٣١هـ)[٤].

٥. الألفية في المعاني والبيان لبرهان الدين ابراهيم بن محمد القباقبي (ت٨٥٠هـ)[٥].

ولعل ابن معطٍ هو أول من أطلق اسم الألفية على منظومة بألف بيت ، ثم شاعت هذه التسمية حتى غدت مصطلحاً للمنظومات المماثلة لألفيته ، فابن مالك يسمي منظومته في النحو بالألفية كما رأينا منبهاً على سبق ابن معطٍ في هذا الشأن.

وقد جاءت موضوعات ألفية ابن معطٍ بما فيها المقدمة والخاتمة في ألفٍ وواحدٍ وعشرين بيتاً وعرض الموضوعات بألفٍ ، وببيتين اثنين سوى المقدمة والخاتمة[٦].

وعلى الرغم من الخلاف فيما يمكن عده بيتاً من الرجز ، أهو الشطر وحده أم الشطران المتقابلان كلاهما[٧] ، راعيت ما ذهب اليه الناظمان ، إذ سمى كل منهما منظومته بالألفية كما رأينا عادين الشطرين بيتاً كما هو الشأن في سائر النظم.

---

[١]ينظر: المصدر نفسه : ١٥٧/١.

[٢]ينظر: حسن المحاضرة: ٦٨/١-٦٩ ، وكشف الظنون : ١٥٦/١.

[٣]ينظر: شذرات الذهب: ١١٤/٧ ، وكشف الظنون: ١٥٧/١.

[٤]ينظر: كشف الظنون: ١٥٧/١.

[٥]ينظر: المصدر نفسه: ١٥٧/١.

[٦]وقد طبعت هذه الألفية في لبيزج سنة (١٩٠٠م) بعناية المستشرق (ويتسرين) ، ينظر: الفصول الخمسون ، المقدمة (٤٨).

[٧]ينظر: العروض تهذيبه وإعادة تدوينه لـ (جلال الحنفي) : ٧٤٥ ، ومعجم مصطلحات العروض والقوافي لـ(رشيد العبيدي) : ٤٠.

الفصل الاول

- شرح ألفية ابن معطٍ-

اهتم العلماء بألفية ابن معطٍ إذ تناولوها بالدراسة والشرح وممن شرحها :

١. أحمد بن حسين بن أحمد بن معالي بن منصور بن علي شمس الدين بن الخباز الأربلي الموصلي النحوي الضرير (ت٦٣٧هـ) واسم شرحه: الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية[١] ، ونقل السيوطي عنه كثيراً[٢].

٢. عز الدين أبو قرشت الحسن بن عبد المجيد بن الحسن ويعرف بسعف المراغي النحوي (ت٦٦٦هـ)[٣].

٣. محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن سجمان ، جمال الدين أبو بكر الوائلي البكري الأندلسي الشريشي المالكي (ت٦٨٥هـ) ، وهذا الشرح موسوم بـ(التعليقات الوفية بشرح الدرة الألفية) ووصفه السيوطي بأنه شرح جليل وقال صاحب كشف الظنون فيه إنه شرح كبير في مجلدين[٤].

٤. عز الدين أبو الفضل عبد العزيز بن جمعة بن زيد القواس الموصلي (ت٦٩٦هـ)[٥] ، وقد نقل السيوطي كثيراً عنه في الأشباه والنظائر[٦] كما نقل عنه البغدادي[٧] والشيخ ياسين العليمي[٨].

---

[١]ينظر: نكت الهميان (٩٦) ، بغية الوعاة : ٣٠٤/١ ، وكشف الظنون : ١٥٥/١-١٥٦.

[٢]ينظر: الاشباه والنظائر: ١٥٢/١ ، ٢٣٩ ، ١٤/٢ ، ٦٤ ، ٨١.

[٣]ينظر: تلخيص مجمع الاداب لابن الغوطي ، القسم الاول: ٧٣/٤-٧٤.

[٤]ينظر: بغية الوعاة: ٤٤/١ ، وكشف الظنون: ١٣٥/٦.

[٥]ينظر: تلخيص مجمع الآداب ، القسم الاول: ١٠/٤ ، وبغية الوعاة: ٩٩/٢.

[٦]ينظر: الاشباه والنظائر على سبيل المثال لا الحصر: ٣٢/١ ، ٤٩ ، ١٠٥ ، ١٣٠ ، ٢/ ٦ ، ١٠ ، ٦١ ، ٦٥ ، ١٢٦.

[٧]ينظر: خزانة الادب : ٢٢/١.

[٨]ينظر: حاشيته على شرح التصريح: ١٧٦/١.

٥. محمد بن يعقوب بن الياس الدمشقي بدر الدين المعروف بابن النحوية (ت٧١٨هـ)[١] ، وقد نقل عنه السبكي في أثناء ترجمته لأبي حيان[٢].

٦. أحمد بن محمد بن عبد الولي بن جبارة المقدسي الصالحي شهاب الدين (ت٧٢٨هـ)[٣].

٧. عبد المطلب المرتضى الحسيني الشريف الجزري (ت٧٣٥هـ) وقال عنه ابن حجر: (وشرح ألفية ابن معط وكان سمعها من تقي الدين يوسف بن مطير الجزري بسماعه من ناظمها)[٤].

٨. عمر بن مظفر بن عمر بن محمد زين الدين الوردي الحلبي الشافعي (ت٧٤٩هـ) ، واسم شرحه (ضوء الدرة)[٥].

٩. أحمد بن يوسف بن مالك الرعيني الالبيري ثم الغرناطي أبو جعفر الأندلسي (ت٧٧٩هـ) ، ولم يصرح أحد بهذا الشرح إلا ما وجدته في حواشي الدرر الكامنة وفي أثناء الترجمة عنه (أعني الشارح أحمد بن يوسف)[٦].

وأشار المستشرق بروكلمان الى أن هذا الشرح يوجد في مكتبة برلين[٧].

١٠. أبو عبد الله الأعمى النحوي (ت٧٨٠هـ) ، وذكر صاحب كشف الظنون أنه في ثماني مجلدات[٨].

١١. محمد بن محمود بن أحمد البابرتي الحنفي أكمل الدين (ت٧٨٦هـ)[٩].

١٢. يوسف بن الحسن بن محمد أبو المحاسن الحموي الشافعي (ت٨٠٩هـ).

---

[١]ينظر: بغية الوعاة: ٢٧٢/١ ، والدرر الكامنة: ٥٧/٥.

[٢]ينظر: طبقات الشافعية الكبرى : ٣٨/٦.

[٣]ينظر: البداية والنهاية: ١٤٢/١٤ ، والدرر الكامنة: ٢٧٦/١-٢٧٧.

[٤]ينظر: الدرر الكامنة: ٢٨/٣.

[٥]ينظر: بغية الوعاة: ٢٢٦/٢ ، والدرر الكامنة: ٢٧٢/٣.

[٦]ينظر: الدرر الكامنة: ٣٦١/١.

[٧]ينظر: تاريخ الادب العربي لبروكلمان: ٣٠٦/٥. وينظر: الفصول الخمسون ، المقدمة : ٢.

[٨]ينظر: بغية الوعاة: ٣٤/١ ، وكشف الظنون: ١٥٥/١-١٥٦.

[٩]ينظر: المصدر نفسه: ٢٣٩/١. نفسه: ١٧١/٦.

ونلحظ ثمة خلافاً بين المترجمين في نسبة هذا الشرع ، فلسنا ندري أهو على ألفية ابن معطٍ أم على ألفية ابن مالك ؟!

إذ نقل السخاوي والشوكاني أنه (الشرح) لألفية ابن معطٍ[١].

في حين ذكر السيوطي ، وابن العماد ، وحاجي خليفة أنه لألفية ابن مالك[٢].

وذهب الأستاذ الزركلي الى القول الأول[٣].

وأقول إن نسبة السخاوي والشوكاني ، الشرح لألفية ابن معط هي نسبة صحيحة ولا يمكن إنكارها لقدمهما على كل من المترجمين ليوسف بن الحسن نحو: السيوطي وابن العماد وحاجي خليفة. وهذا يثبت صحة ما ذهب إليه الأستاذ الزركلي في ترجيح القول الأول. ويتضح من هذا كله أن ألفية ابن معطٍ قد شغلت الناس ، وحظيت بالاهتمام في كل الأمصار ، بدليل كثرة الشروح ، ثم إن أصحابها ، منهم المصري ، والاندلسي ، والموصلي والدمشقي ، والجزري ، والحلبي[٤].

- أول شارح لألفية ابن معطٍ-

لا شك أن أول شرح على ألفية ابن معطٍ هو (شرح ابن الخباز) إذ بدأ به وابن معط على قيد الحياة ، قال ابن الخباز في الشرح قبيل النهاية : (وحدثني من أثق به: أنه أخبره – يعني ابن معط – بأني أشغل الناس في أرجوزته ، فقال : سوف أنفذ إليه ما هو خير منها. فقيل لي: إنه صنع واحدةً مبلغها عشرة آلاف بيت)[٥].

(وأول شرح وضع عليها شرح الشيخ الإمام العالم العلامة أبي العباس أحمد بن الحسين ابن أحمد النحوي الموصلي المعروف بابن الخباز ويليه شرح الشيخ العالم

---

[١]ينظر: الضوء اللامع: ٣٠٩/١٠ ، والبدر الطالع: ٣٥٢/٢.

[٢]ينظر: بغية الوعاة: ٣٥٥/١ ، وشذرات الذهب: ٨٧/٧ ، وكشف الظنون: ١٥٣/١.

[٣]ينظر: الاعلام: ٢٩٩/٩. وينظر: الفصول الخمسون ، المقدمة : ٥٣.

[٤]في دار صدام للمخطوطات مخطوطة رقم ١٣٥٣ ، موسومة بـ(شرح على ألفية ابن معط) لشارح مجهول ، لم أجد فيها أية إشارة تعينني على معرفة الشارح وموطنه وزمنه.

[٥]شرح الغرة المخفية: ٨٠٠/٢.

العلامة أبي عبد الله محمد بن أحمد بن محمد البكري الشريشي ومن بعدهما تناول الناس منهما)[١].

وابن الخباز عامل جليل ، برع في النحو ، واللغة والعروض ، والفرائض ، وقد نقل عنه طائفة من العلماء فقد وجدت أن ابن هشام قد نقل عنه في المغني ، وفي مواضع متعددة[٢]. ثم نقل عنه المرادي[٣] ، والدماميني[٤] ، ونقل عنه الأربلي[٥] ، وكذا السيوطي[٦] ، والشيخ ياسين[٧] ، والبغدادي[٨].

- ألفية ابن مالك -

لقد نالت ألفية ابن مالك اهتماماً كبيراً عند العلماء ، والتف حولها الدارسون فشاعت بينهم ، واستقطبت جهودهم ، وحازت اعجابهم ، واعتنوا بها من بين كتب النحو عامةً ، نحو كتاب سيبويه ومقتضب المبرد ، وأصول ابن السراج... ، وغيرها. ومن بين كتب ابن مالك الأخرى خاصةً. وكثر شارحوها ، وأحيط فيها كثير من الشروح والتقريرات فانشغل الناس بها ، يقول محمد محيي الدين عبد الحميد (وقد كثر أقبال العلماء على هذا الكتاب من بين كتبه بنوعٍ خاص حتى طويت مصنفات النحو من قبله)[٩].

- شرح ألفية ابن مالك :

---

[١]نعمة المعطي في تصحيح ألفية ابن معط لشرف الدين سعيد شعبان القرشي : ورقة (٢).

[٢]ينظر: مغني اللبيب: ٩/١ ، ١١٤ ، ١٥٣.

[٣]ينظر: الجنى الداني: ١٧٠/١ ، ١٨١.

[٤]ينظر: شرح المغني: ٥٩/١-٦٠.

[٥]ينظر: جواهر الأدب: ٥٨.

[٦]ينظر: الاشباه والنظائر: ١٩٩/١ ، ٣١٦.

[٧]ينظر: حاشيته على التصريح: ٣٩/١ ، ٣٤٤.

[٨]ينظر: خزانة الادب: ٢٦٣/١ ، ٣٧٤/٢. ينظر: شرح الغرة المخفية ، المقدمة: ٢٠/١-٣٢.

[٩]شرح ابن عقيل: مقدمة المحقق: ٦/١.

حصل من اهتمام العلماء بألفية ابن مالك أن تعددت شروحها ، إذ عكف العلماء على دراستها ، واقرائها للناس بشرح غامضها ، وتفصيل المسائل التي أوجزها الناظم[١] (ابن مالك).

وقد ذكر الشراح دواعي تأليفهم لشروح ألفية ابن مالك في مقدماتها. ومن ذلك قول ابن هشام في مستهل شرحه لها ، (وقد أسعفت طالبيه بمختصرٍ يدانيه وتوضيح يسايره ويباريه أجل به ألفاظه وأوضح معانيه وأحلل به تراكيبه وأنقح مبانيه وأعذب موارده وأعقل به شوارده ولا أخلي منه مسألة من شاهد أو تمثيل وربما أشير فيه إلى خلافٍ أو نقدٍ أو تعليل ولم آل جهداً في توضيحه وتهذيبه)[٢].

وقد شرحها ابنه بدر الدين (ت٦٨٧هـ)[٣] ، وتلميذه محمد بن أبي الفتح البعلي[٤] ، (ت٧٠٩هـ) ومحمد بن يوسف الجزري[٥] ، (ت٧١١هـ) ثم جاء الشراح من بعدهم.

وعد حاجي خليفة[٦] نحوا من أربعين شرحاً من شروحها ، وذكر أيضاً عدداً من المختصرين والناثرين والمعربين لها ، وعدداً من أصحاب الحواشي على تلك الشروح، وكذلك ذكر عدداً من شارحي شواهد طائفة من شروحها.

وقد ذكر أغا بزرك الطهراني[٧] أحد عشر شرحاً للألفية في اللغتين العربية والفارسية.

ومن أهم شروح ألفية ابن مالك:

١. شرح ابن الناظم ، وقد نال شرحه هذا أعجاب المؤرخين ودارسي النحو واحتل مكانةً مرموقة بين شروح الألفية ، فقد قال الصفدي فيه : (وهو شرح فاضل منقى

---

[١]اشتهر ابن مالك عند شراح الالفية بالناظم ، ينظر: منهج المسالك في الكلام على الفية ابن مالك ، لابي حيان: ٢٤ ، ٤٠ ، ٩٠. وينظر: ابن الناظم النحوي: ١ ٣.

[٢]مقدمة ابن هشام لـ(اوضح المسالك): ١٠/١ ، وينظر ايضاً مقدمة كل من: ابي حيان لكتابه منهج السالك: ١/١ ، والاشموني في شرحه: ٦/١-٧.

[٣]ينظر: البداية والنهاية : ٣١٣/١٣ ، وينظر ايضاً: نفح الطيب: ٤٣١/٢.

[٤]ينظر: بغية الوعاة : ٢٠٧/١-٢٠٨.

[٥]ينظر: الدرر الكامنة : ٢٩٩/٤-٣٠٠ ، وبغية الوعاة : ٢٧٨/١.

[٦]ينظر: كشف الظنون : ١٥١/١.

[٧]ينظر: الذريعة الى تسانيف الشيعة: ١٠٥/١٣.

منقح... ولم تشرح الخلاصة بأحسن ولا أسد ولا أجزل على كثرة شروحها وأراها في الشروح كالشرح الذي لابن يونس على التنبيه)[١].

وقال المقري فيه: (ومن أجل تصانيفه شرحه على ألفية والده وهو كتاب في غاية الاغلاق ، ويقال أنه نظير الرضي في شرح الكافية ، وللناس عليه حواسٍ كثيرة)[٢].

وجعله أبو حيان أحد مصادره في الارتشاف[٣] ، ونقل منه في كتابه (منهج السالك)[٤] ، وألف عماد الدين الأقنسهي كتابه (شرح النيل الحاوي لكلام ابن المصنف وابن عقيل)[٥]. وجمع فيه بين الشرحين كما يظهر من عنوانه[٦].

٢. "منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك" : تصنيف أبي حيان الأندلسي[٧] (ت٧٤٥هـ) ولم يتمه ، فقد وصل في شرحه الى باب (أفعل التفضيل).

٣. أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك ، تصنيف جمال الدين بن هشام[٨] (ت٧٦١هـ)، وقد امتاز ببساطة العرض ، ووضوحه ، وبكثرة الاستشهاد بالآيات القرآنية وبموافقته لابن مالك في معظم ما ذهب إليه[٩].

٤. شرح ابن عقيل ، تصنيف بهاء الدين عبد الله بن عقيل[١٠] (ت٧٦٩هـ) وهو شرح سهل العبارة ، وقريب من أذهان الناشئة[١].

---

[١]الوافي بالوفيات : ٢٠٥/١.

[٢]نفح الطيب: ٤٣٣/٢ ، وممن أشاد بشرح ابن الناظم ابن كثير في البداية والنهاية: ٢٦٧/١٣ ، وابن قاضي شهبة في طبقات النحاة واللغويين: ٢٤٧ ، وابن العماد في شذرات الذهب: ٣٩٩/٥ وينظر: ابن الناظم النحوي: ٧٢.

[٣]ينظر: ابو حيان النحوي : ١٣٨.

[٤]ينظر: منهج السالك : ١٧٤ ، ١٧٦.

[٥]ينظر: كشف الظنون : ١٥١/١.

[٦]ينظر: ابن الناظم النحوي : ٧٢.

[٧]ينظر: طبقات النحاة واللغويين : ٢٨٩ ، بغية الوعاة : ٢٨٠/١.

[٨]ينظر: بغية الوعاة : ٦٨/٢.

[٩]ينظر: ابن الناظم النحوي : ٦٩.

[١٠]ينظر: بغية الوعاة: ٤٧/٢-٤٨.

٥. شرح المكودي ، تصنيف أبي زيد عبد الرحمن بن علي المكودي[٢] (ت٨٠٧هـ) ، والمكودي له شرح آخر على الألفية[٣].

٦. شرح خالد بن عبد الله الأزهري (ت٩٠٥) ، سماه : (تمرين الطلاب في صناعة الإعراب)[٤].

٧. البهجة المرضية[٥] في شرح الألفية ، تصنيف جلال الدين عبد الرحمن السيوطي[٦] (ت٩١١هـ) ، وهو شرح موجز ، لا يرقى بفائدته الى بقية الشروح[٧].

٨. منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ، المشهور بشرح الأشموني ، تصنيف ، نور الدين علي بن محمد الأشموني[٨] (ت٩٢٩هـ) وهو من الشروح النافعة الجامعة لكثير من الفوائد النحوية[٩].

أول شارح لألفية ابن مالك :

نقل السيوطي[١٠] وحاجي خليفة[١١] ، عن الذهبي في تاريخ الاسلام أن لابن مالك شرحاً لها ولم أجد ما يؤيد ذلك. وقد قال السيوطي: (ومن أغرب ما رأيته في شرح الشواهد لقاضي القضاة العلامة بدر الدين محمود العيني ، قال في شواهد المبتدأ: (ولولا بنوها حولها لخطبتها) ، كذا وقع في كتاب ابن الناظم ، وكذا في شرح

---

[١]ينظر: المدارس النحوية: ٣٥٥.

[٢]ينظر: بغية الوعاة : ٨٣/٢.

[٣]ينظر: كشف الظنون : ١٥١/١.

[٤]المصدر نفسه : ١٥٢/١.

[٥]هذا هو عنوان الشرح المطبوع ، ويسمى أيضاً "النهجة المرضية".

[٦]ينظر: حسن المحاضرة : ٨٨/١ ، والضوء اللامع : ٢٠٣/٤.

[٧]ينظر: ابن الناظم النحوي : ٧٠.

[٨]ينظر: الضوء اللامع : ٥/٦ ، وشذرات الذهب : ١٦٥/٨.

[٩]ينظر: ابن الناظم النحوي : ٧٠.

[١٠]ينظر: بغية الوعاة : ١٣٣/١.

[١١]ينظر: كشف الظنون : ١٥١/١.

الكافية والخلاصة لأبيه ، وهو تصحيف ، وما ذكره من أن والده شرح الخلاصة ليس بمعروف ، والظاهر أنه سهو)[١].

وراجعت المصادر عمن ترجم لابن مالك من القدماء كاليونيني[٢] والسبكي[٣] ، والصفدي[٤] وابن كثير[٥] وابن الوردي[٦] وابن شاكر الكتبي[٧] وابن الجزري[٨] ، ولهؤلاء ممن عاصروه أو ممن أخذوا عن تلاميذه ، ولم أجد أحداً منهم يذكر لابن مالك شرحاً على ألفيته. على حين ذكروا شرحه لكافيته وتسهيله .

ويتضح من هذا كله : صحة ما ذهب إليه الطنطاوي من أن شرح ابن الناظم هو أول شرح للألفية[٩]. كما ذهب إلى ذلك الدكتور محمد علي حمزة[١٠].

فابن الناظم بشرحه لألفية والده قد مهد السبيل للشراح الذين جاءوا بعده. فضلاً عن أهمية شرح ابن الناظم كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

وقد حظي شرح ابن الناظم بخواصٍ عديدة ، وجدت في كتب التراجم عشراً منها[١١]، قسم منها موجود ، وقسم مفقود لم أعثر على مكان وجوده ، ولعله مما فقد من تراثنا الضخم وهي على النحو الآتي:

---

[١]بغية الوعاة: ١٣٣/١ ، وانظر ايضاً: شرح الشواهد للعيني ، مطبوع على هامش الخزانة : ٥٧/١ ، وشرح شواهد العاملي: ٧٠.

[٢]ينظر: ذيل مرآة الزمان : ٧٦/٣.

[٣]ينظر: طبقات الشافعية الكبرى : ٢٨/٥.

[٤]ينظر: الوافي بالوفيات : ٣٦٠/٣.

[٥]ينظر: البداية والنهاية : ٢٦٧/١٣.

[٦]ينظر: تاريخ ابن الوردي : ٢٢٢/٢.

[٧]ينظر: فوات الوفيات : ٤٠٧/٣.

[٨]ينظر: غاية النهاية : ١٨٠/٢-١٨١.

[٩]ينظر: نشأة النحو وتاريخ اشهر النحاة : ٢٣١.

[١٠]ينظر: ابن الناظم النحوي : ٧٢.

[١١]كما توصل الى العدد المذكور الأستاذ محمد علي حمزة ، ينظر: ابن الناظم النحوي : ٧٧-٧٨.

١. حاشية لجمال الدين بن هشام (ت٧٦١هـ) ونقل عنها كثيراً الشيخ ياسين العليمي (ت١٠٦١هـ)[١].
٢. حاشية لعز الدين محمد بن أبي بكر بن جماعة الكناني (ت٨١٩هـ)[٢].
٣. حاشية لبدر الدين محمود بن احمد العيني (ت٨٥٥هـ)[٣].
٤. حاشية لأبي بكر محمد سيف الدين خضر السيوطي ، والد جلال الدين السيوطي (ت٨٥٥هـ)[٤].
٥. حاشية محيي الدين عبد القادر بن أبي القاسم الملكي (ت٨٨٠هـ)[٥] عنوانها "الموضح المعرف لما أشكل في ابن المصنف"[٦].
٦. حاشية لجلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) ، وصل فيها إلى الإضافة سماها (المشنف على ابن المصنف)[٧].
٧. حاشية لأبي يحيى زكريا بن محمد الأنصاري (ت٩١٩هـ) ، عنوانها: (الدرة السنية في شرح الألفية) ، منها نسخ مخطوطة كثيرة[٨].
٨. حاشية لتقي الدين بن عبد القادر التميمي (ت١٠٠٥هـ)[٩].
٩. حاشية لشهاب الدين أحمد بن القاسم العبادي (ت٩٩٤هـ)[١٠].

---

[١]ينظر: حاشية العليمي على التصريح : ١/ ١٦٧ ، ٣٢٨ ، ٣٣٠ ، ٣٤١ ، ٣٧٠.
[٢]ينظر: بغية الوعاة : ٦٥/١ ، وكشف الظنون: ١٥١/١.
[٣]ينظر: بغية الوعاة : ٢٧٥/٢-٢٧٦ ، وكشف الظنون : ١٥١/١.
[٤]ينظر: بغية الوعاة : ٤٧٢/١ ، والهمع: ١٠٢/١.
[٥]ينظر: كشف الظنون: ١٥١/١ ، وحاشية الصبان: ٢٤٥/٣ ، ٨٩/٤ ، وترجمته في بغية الوعاة: ١٠٤/٢-١٠٥.
[٦]ينظر: فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية – علوم اللغة العربية – النحو: ٥١٨.
[٧]ينظر: كشف الظنون : ١٥١/١.
[٨]في مكتبة المتحف ببغداد نسختان منها رقماهما: ١٤٢٣ ، ٣٤٤٨ ، وفي مكتبة الاوقاف ببغداد أربع نسخ منها ارقامها: ٢٣٤٥ ، ٢٣٨٥ ، ٢٣٨٦ ، ٢٣٨٧. وينظر ابن الناظم النحوي: ٧٨.
[٩]ينظر: كشف الظنون : ١٥١/١.
[١٠]ينظر: المصدر نفسه : ١٥١/١.

١٠. حاشية لمحمد جواد الجزائري النجفي[١] (ت١٩٥٩م).

وقد صنفت مصنفات عديدة في شرح شواهد ابن الناظم[٢] ، وعرفت منها:

١. تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ، صنفه جمال الدين بن هشام (ت٧٦١هـ) ولم يتمه ، فقد وصل في شرحه للشواهد الى باب الفاعل ، ونقل عنه الشيخ ياسين العليمي في حاشيته على شرح التصريح[٣] ، والبغدادي في خزانته[٤].

٢. المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية ، المشهور بشرح الشواهد الكبرى[٥]، صنفه العيني بدر الدين محمود بن أحمد (ت٨٥٥هـ) ، وهو شرح لشواهد ابن الناظم وابن أم قاسم وابن هشام وابن عقيل التي وردت في شروحهم على الألفية. ورمز بحرف الظاء لشرح ابن الناظم وبالقاف لشرح ابن أم قاسم ، وبالهاء لشرح ابن هشام، وبالعين لشرح ابن عقيل[٦] ، وله أيضاً (فوائد القلائد في مختصر الشواهد) وهو المعروف بـ(شرح الشواهد الصغرى)[٧] ، وقد تعقب البغدادي[٨] ، والعاملي[٩] ، العيني فيما وقع فيه من أوهام في شرحه للشواهد.

---

[١]ينظر: الذريعة الى تصانيف الشيعة: ١١٢/٦ ، وقد ذكر سنة وفاته المشار اليها الاستاذ محمد علي حمزة نقلاً عن طارق الخالصي والشيخ علي الخاقاني ، ينظر: ابن الناظم النحوي: ٧٢.

[٢]كما اشار الى المصنفات المشار اليها الاستاذ محمد علي حمزة : ينظر: ابن الناظم النحوي: ٧٩-٨٠.

[٣]ينظر: حاشيته على التصريح: ٦٣/١.

[٤]ينظر: خزانة الادب : ٩/١ ، ٢٩ ، ٣٨.

[٥]ينظر: كشف الظنون: ١٥١/١.

[٦]ينظر: شرح الشواهد للعيني ، بهامش الخزانة: ٣/١ ، وانظر ايضاً: كشف الظنون: ١٥١/١ ، ومقدمة هارون للخزانة: ٢١/١ ، ومقدمة معجم شواهد العربية لهارون نفسه: ١٠/١-١١.

[٧]ينظر: كشف الظنون: ١٥١/١ ، وفهرس المخطوطات الظاهرية – علوم اللغة العربية ، النحو: ٣٠٠ ، ٣٨٦.

[٨]ينظر: اقليد الخزانة: ١٥.

[٩]ينظر: شرح شواهد العاملي: ٣. وينظر ابن الناظم النحوي: ٨٠.

٣. شرح ، صنفه محمد آل السيد علي العاملي ، لم يذكر له عنواناً ، أما المطبوع فعنوانه (الشواهد على شرح ألفية ابن مالك)[١].

تكشف لنا مما سبق ان عدد شروح ألفية ابن معطٍ لم يقارب عدد شروح ألفية ابن مالك إذ انحصرت شروح ألفية ابن معطٍ بأثني عشر شرحاً ، في حين أن شروح ألفية ابن مالك وصل عددها إلى أربعين شرحاً ، كما أشار حاجي خليفة[٢] إلى ذلك ، فضلاً عن عدد الحواشي وشروح الشواهد التي ألحقت بتلك الشروح للألفية.

أما القيمة العلمية لتلك الشروح ، وأصحابها ، فنلحظ أن شراح ألفية ابن معط كابن الخباز ، وابن القواس ، .... قد امتلأت موسوعات النحو الكبرى كالهمع والاشباه والنظائر والتصريح على التوضيح بالنقل عنهم وعلى الرغم من ذلك لم يتح أي من هذه الشروح من الذيوع والانتشار ما أتيح لشروح ألفية ابن مالك. ومن أهم شارحي ألفية ابن مالك ابن هشام وأبو حيان ، ويقول ابن خلدون ، مشيداً بعلم ابن هشام : (إن ابن هشام على علمٍ جم يشهد بعلو قدره في صناعة النحو ، وكان ينحو في طريقته منحاة أهل الموصل الذين اقتفوا أثر ابن جني واتبعوا مصطلح تعليمه ، فأتي من ذلك شيء عجيب دال على قوة ملكته واطلاعه)[٣].

ونسب الصفدي الى أبي حيان تنبيه الناس الى مصنفات ابن مالك ، إذ قال: (هو الذي جسر الناس على مصنفات الشيخ جمال الدين ابن مالك رحمه الله ، ورغبتهم في قراءتها وشرح لهم غامضها وخاض بهم لججها وفتح لهم مقفلها)[٤].

---

[١]ينظر: شرح شواهد ، والناظم : ٢-٣.

[٢]ينظر: كشف الظنون: ١٥٣/١.

[٣]مقدمة ابن خلدون: ١٠٥٨-١٠٥٨.

[٤]نكت الهميان : ٢٨٠.

الفصل الثاني

- الموازنة في المنهج -

استهل ابن معطٍ بمقدمة عرضها بخمسة عشر بيتاً ، وتضمنت: (التعريف باسمه ، وحمد الله تعالى ، وصلى وسلم على محمدٍ ، واثنى على الدين الإسلامي ، وذكر القرآن الكريم ، ونزوله على النبي (صلى الله عليه وسلم) باللغة العربية ، ثم بين أهمية العلم وأشار الى البدء بأهم العلوم ، واتقانها دون الاستغناء عن العلوم الأخر[١] ثم نبه على سبب تأليفه للألفية ... بأنها كانت استجابة لرغبة أصحابه وطلابه ... ، إذ قال:

وذا حـدا إخـوان صـدقٍ لـي علـى
أن اقتضـوا منـي لهـم أن أجعـلا
أرجـوزةً وجيـزةً فـي النحـو
عـدتها ألـف خلـت مـن حشـو[٢]
لعلمهـم بـأن حفـظ الـنظم
وفـق الـذكي والبعيـد الفهـم[٣]

وقد نبه على الوزن العروضي لألفيته فقال:

لا سـيما مشـطور بحـر الرجـز إذا بنـي علـى ازدواجٍ مـوجز
أو مـا يضـاهيه مـن السـريع مـزدوج الشـطور كالتصـريع[٤]

في حين أن ابن مالك لم يشر الى ذلك ، ولعله لم يجد داعياً للإشارة الى البحر الذي أقام عليه ألفيته ، فالأبيات تدل عليه وأن الغالب في المنظومات العلمية أن تكون أراجيز أما ابن مالك فقد عرض مقدمته بسبعة أبيات ، واشتملت على:

---

[١] ينظر: شرح الغرة المخفية : ٥٢/١ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩.

[٢] المصدر نفسه: ٦٠/١.

[٣] المصدر نفسه: ٦٢/١.

[٤] المصدر نفسه: ٦٣/١.

التعرف باسم الناظم ، وحمد الله تعالى وأثنى عليه ، وذكر الصلاة على النبي وآله[١]، ثم أشار الى أهمية الألفية ، وذكر أنها تفوق ألفية ابن معطٍ ، وأن فضل السبق له ، وأنه جدير بالثناء لذلك ومستحقه منوهاً بأهميتها ومزاياها إذ قال:

وأستعين الله في ألفية مقاصد النحو بها محويه
تقرب الاقصى بلفظٍ موجز وتبسط البذل بوعدٍ منجز
وتقتضي رضاً بغير سخط فائقةً ألفية ابن معطٍ[٢]

وقد أنهى ابن معطٍ تقديمه بقوله:

فقلت غيرآ منٍ من حاسد أو جاهلٍ أو عالمٍ معاند[٣]

وأنهى ابن مالك معطٍ تقديمه بقوله :

والله يقضي بهباتٍ وافره لي وله في درجا الآخرة[٤]

وقد اعترض الأشموني على ابن مالك لأنه يراه قد خص بالدعاء نفسه وابن معطٍ ، ويرى أن الأولى به أن يجعل دعاءه شاملاً للأمة كلها على هذا النحو:

والله يقضي بالرضا والرحمة لي وله ولجميع الأمة[٥]

ولا وجه لاعتراضه هذا ، إذ لا يلزم كل داعٍ بأن يذكر الأمة في دعائه ، والحجة ما أورده الأشموني نفسه وهو قوله تعالى: ((رَبِّاغْفِرْلِيوَلِوَالِدَيَّ))[٦] وقوله: ((رَبِّاغْفِرْلِيوَلِأَخِي))[٧] ولا يلزم كل ناظمٍ بأن يجعل نظمه على غير الصورة التي أثبتها، إذ لا يمكن إغفال سياق تفكيره عند انصرافه الى النظم.

وقد ختم ابن معطٍ ألفيته بعد آخر موضوع فيها وهو (ضرائر الأشعار) ، وذكر في ختامه عدداً من الأمور عرضها بأربعة أبيات ، تضمنت:

---

[١]ينظر: الفية ابن مالك : ٩.

[٢]الفية ابن مالك : ٩.

[٣]شرح الغرة المخفية: ٦٥/١.

[٤]الفية ابن مالك: ٩.

[٥]شرح الأشموني: ٧/١.

[٦]نوح : ٢٨.

[٧]الاعراف: ١٥١.

ذكر اسم منظومته وهي: (الدرة الألفية) ، واسم ناظمها وذكر أنه جعلها وجيزةً للشارعين في التعلم ، وأورد تاريخ انتهائه من للألفية ، وكان سنة خمسٍ وتسعين بعد الخمسمئة.

وقد خص ابن معط آخر من ختام ألفيته بتقديم الحمد لله تعالى ثم سلم على النبي (صلى الله عليه وسلم)[١].

أما ابن مالك فقد جعل ختام ألفيته بعد موضوع الإدغام ، وعرضه بأربعة أبيات تضمنت الاشارة الى ، اشتمال ألفيته على جل الموضوعات والمسائل المهمة ، ثم ذكر معتمده من مصادر ألفيته وهو كتاب الكافية الشافية ، وهو نظم ، ونبه على أن ألفيته خلاصتها وأنه أحصى ما في الكافية الشافية. وختمها بحمد لله ، والصلاة على النبي وآله وصحبه[٢].

وقد جاءت أبيات الختام عند ابن مالك موافقة لخاتمة ابن معط ،فضلاً عن تقاربهما في الإشادة بأهمية النظم ، إذ قال ابن معط :

نظمهـا يحيـى بـن معـط المغربـي تـــذكرةً وجيـــزةً للمعـــرب
وفـــق مـــراد المنتهـــي والنشـــأة فـي الخمـس والتسـعين والخمـسٍ مئـة[٣]

وقال ابن مالك في ألفيته :

ومـــا بجمعـــه عنيـــت قـــد كمـــل نظمـــاً علـــى جـــل المهمـــات اشـــتمل
أحصـــى مـــن الكافيـــة الخلاصـــة كمـــا اقتضـــى غنـــىً بـــلا خصاصـــة[٤]

---

[١]ينظر: شرح الغرة المخفية : ٧٩٩/٢.

[٢]ينظر: الفية ابن مالك : ٨٠.

[٣]شرح الغرة المخفية : ٧٩٩/٢.

[٤]الفية ابن مالك : ٨٠.

المبحث الاول

– الموازنة في عرض الموضوعات –

لم يعن الناظمان بالمنهج الشكلي في عرض الموضوعات والمسائل ، فلم يقسما منظومتيها على أبواب ، وهذه هي السمة الغالبة في شأن المنظومات العلمية. إذ تكون المنظومة لدى الناظم قصيدة يراعى فيها جانب النظم دون مراعاة ما تمييز به المؤلفات العلمية التي تلتزم بالمنهج المعروف للتأليف من حيث تقسيم الموضوعات الى أبواب وفصول.

وقد وجدت ابن معطٍ يستهل ثلاثة فقط من موضوعات ألفيته بلفظ (فصل) ، وهي:

- (فصل ما يتعدى إليه الفعل بحر الجر)[١].
- (فصل عن القول في تعدية الأفعال)[٢].
- (فصل في التواريخ)[٣].

وقد سار ابن مالك على هذا النهج مقتصراً على إيراد لفظ الفصل في مواضع معدودة، إذ أورد لفظ الفصل في تابع المنادى ، وفي زيادة همزة الوصل ، فضلاً عن إيراده ذلك خمس مرات في حديثه عن موضوع الابدال[٤].

ويبدو لي أنهما صدر الموضوعات بعنواناتها ، بيد أن ابن معطٍ كان أميل في الاشارة الى انتقاله الى موضوع آخر ، إذ يستهل ذلك بقوله: (القول في .....) إذ قال في أول موضوع من ألفيته :

بـــالله ربـــي فـــي الأمـــور اعتصـــم القـــول فـــي حـــد الكـــلام والكلـــم[٥]

---

[١]شرح الغرة المخفية: ٢٣٣/١.

[٢]المصدر نفسه: ٢٥٠/١.

[٣]المصدر نفسه: ٥٧٠/٢.

[٤]ينظر: الفية ابن مالك: ٥٠ ، ٧٥ ، ٧٧ ، ٧٩.

[٥]شرح الغرة المخفية: ٦٦/١.

وقد مضى ابن معطٍ في ذكره (القول في ....) في بداية أغلب موضوعات ألفيته ، وبدأ موضوع إن وأخواتها بقوله :

القـــول فيمـــا يرفـــع الأخبـــارا وينصـــب الاســـماء حيـــث صـــارا[1]

واستهل موضوع الإدغام بقوله:

القـــول فـــي الإدغـــام باختصـــار وبعـــــده ضـــــرائر الأشـــــعار[2]

ويتضح من هذا كله أن ابن معط كان حريصاً على التنبيه على انتقاله من موضوع الى موضوعٍ آخر ، متخذاً من قوله: (القول في...) دليلاً على ذلك. وقد كرر ذلك في بداية اثنين وثلاثين موضوعاً.

في حين أن ابن مالك لم يشر الى ذلك ، بل عمد الى عرض مفردات الموضوع دون التنبيه على عنوانه ، مستغنياً بها عن ذكره ، من ذلك قوله في مستهل أول موضوع من ألفيته :

كلامنـــا لفـــظ مفيـــد كاســـتقم واســـم وفعـــل ثـــم حـــرف – الكلـــم[3]

ونحو قوله في بداية موضوع إن وأخواتها:

لإن أن ليـــــت لكـــــن لعـــــل كـــأن عكـــس مـــا لكـــان مـــن عمـــل[4]

وكذا الحال في موضوع "الإدغام" ، إذ قال:

أول مثلـــــين محـــــركين فـــــي كلمـــةٍ ادغـــم لا كمثـــل صـــفف[5]

ويبدو أنه كان يكتفي باثبات عنوان الموضوع مما يغنيه عن الاشارة الى ذلك في النظم إيثاراً للإيجاز ، الذي اتسمت به ألفيته ، وقد أشار ابن هشام الى ذلك ، إذ قال:

---

[1] شرح الغرة المخفية: ٢/٤٤١.

[2] المصدر نفسه: ٢/٧٧٣.

[3] الفية ابن مالك: ٧.

[4] المصدر نفسه: ٢١.

[5] المصدر نفسه: ٧٩.

(كتاب صغر حجماً ، وغزر علماً غير أنه لإفراط الإيجاز قد كاد يعد من جملة الألغاز)[1].

اتخذ كل من الناظمين منهجاً خاصاً في إيراد الموضوعات النحوية التي اشتملت عليها منظومته ولإيضاح ذلك لابد من إثبات موضوعات كلتا الالفيتين التي أوردها كل منهما فيها قبل الشروع في مسائلها ، وهي:

موضوعات ألفية ابن معطٍ:	**موضوعات ألفية ابن مالك:**
١- حد الكلام والكلم	١- الكلام وما يتألف منه
٢- حد الاسم والفعل والحروف	ــــــــــــ
٣- أصل المصدر	ــــــــــــ
٤- الإعراب والبناء	٢- المعرب والمبني
٥- المفرد	ــــــــــــ
٦- الوقف	٣- الوقف
٧- المثنى	ــــــــــــ
٨- جمع المذكر السالم	ــــــــــــ
٩- جمع المؤنث السالم	ــــــــــــ
١٠- أزمنة الأفعال	ــــــــــــ
١١- إعراب الفعل المضارع	٤- إعراب الفعل
١٢- جزم الفعل المضارع	٥- عوامل الجزم
١٣- نصب الفعل المضارع	ــــــــــــ
١٤- بناء الفعل المضارع	ــــــــــــ
١٥-حروف الجر	٦- حروف الجر
١٦- حروف القسم وجوابه	ــــــــــــ
١٧-غير المنصرف	٧- ما لا ينصرف
١٨- فصل عن القول في تعدية الافعال	ــــــــــــ

[1] أوضح المسالك: ١/١٠.

١٩- الفعل المتعدي واللازم	٨- تعدي الفعل ولزومه
٢٠- الفاعل	٩- الفاعل
٢١- فصل ما يتعدى إليه الفعل بحرف الجر	ــــــــــــــ
٢٢- المفعول به	ــــــــــــــ
٢٣- ظن وأخواتها	١٠- ظن وأخواتها
٢٤- أعلم وأرى	١١- أعلم وأرى
٢٥- المصدر	١٢- المفعول المطلق
٢٦- الظرف	١٣- المفعول فيه ، وهو المسمى ظرفاً
٢٧- الحال	١٤- الحال
٢٨- التمييز	١٥- التمييز
٢٩- المفعول له	١٦- المفعول له
٣٠- المفعول معه	١٧- المفعول معه
٣١- الاستثناء	١٨- الاستثناء
٣٢- المفعول الذي لم يسم فاعله	١٩- النائب عن الفاعل
٣٣- النكرة والمعرفة	٢٠- النكرة والمعرفة
٣٤- العلم	٢١- العلم
٣٥- المضمر	ــــــــــــــ
٣٦- ضمير الشأن	ــــــــــــــ
٣٧ إعمال الفعلين او التنازع	٢٢- التنازع في العمل
٣٨- الضمير المنفصل المرفوع الموضع	ــــــــــــــ
٣٩- ضمير الفصل	ــــــــــــــ
٤٠- الضمير المتصل المرفوع الموضع	ــــــــــــــ
٤١- الضمير المنفصل المنصوب الموضع	ــــــــــــــ
٤٢- الضمير المتصل المنصوب الموضع	ــــــــــــــ
٤٣- الضمير المتصل المجرور الموضع	ــــــــــــــ
٤٤- المبهم	ــــــــــــــ

٤٥- الموصول
٤٦- الاخبار بالذي وبالالف واللام
٤٧- إدخال الفاء في الخبر
٤٨- اسماء الاشارة
٤٩- المعرف باللام
٥٠- الإضافة

التوابع

٥١- النعت
٥٢- التوكيد
٥٣- العطف
٥٤- البدل
٥٥- المبتدأ والخبر
٥٦- الاشتغال

العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر

٥٧- كان وأخواتها
٥٨- ما ولا ولات المشبهات بليس
٥٩- افعال المقاربة
٦٠- إن واخواتها
٦١- لا العاملة عمل إن
٦٢- التعجب
٦٣- نعم وبئس
٦٤- الاسماء العاملة عمل الفعل
٦٥- اعمال اسم الفاعل
٦٦- الصفة المشبهة
٦٧- أفعل التفضيل
٦٨- إعمال المصدر

٢٣- الموصول
٢٤- الاخبار بالذي وبالألف واللام

٢٥- اسم الاشارة
٢٦- المعرف بأداة التعريف
٢٧- الإضافة

التوابع

٢٨- النعت
٢٩- التوكيد
٣٠- العطف
٣١- البدل
٣٢- الابتداء
٣٣- اشتغال العامل عن المعمول

٣٤- كان وأخواتها
٣٥- ما ولا ولات وإن المشبهات بليس
٣٦- أفعال المقاربة
٣٧- إن وأخواتها
٣٨- لا التي لنفي الجنس
٣٩- التعجب
٤٠- نعم وبئس وما جرى مجراهما
٤١- اسماء الافعال والاصوات
٤٢- إعمال اسم الفاعل
٤٣- الصفة المشبهة باسم الفاعل
٤٤- أفعل التفضيل
٤٥- إعمال المصدر

٦٩- النداء

٧٠- المنادى لمضاف إلى ياء المتكلم

٧١- توابع المنادى

٧٢- الندبة

٧٣- الاستغاثة

٧٤- الترخيم

٧٥- الاختصاص

٧٦- الإنكار والحكاية

٧٧- الاعداد

٧٨- فصل في التواريخ

٧٩- كم

٨٠- القول في بقية الكلم

٨١- ابنية الاسماء

٨٢- جمع التكسير

٨٣- التصغير

٨٤- المذكر والمؤنث

٨٥- النسب

٨٦- المقصور والممدود

٨٧- الهجاء والإمالة

٨٨- أبنية المصادر والافعال

٨٩- همزة القطع والوصل

٩٠- التصريف

٩١- حروف الزيادة

٩٢- الحذف

٩٣- حروف الإبدال

٩٤- الإدغام

٤٦- النداء

٤٧- المنادى المضاف الى ياء المتكلم

٤٨- تابع المنادى

٤٩- الندبة

٥٠- الاستغاثة

٥١- الترخيم

٥٢- الاختصاص

٥٣- الحكاية

٥٤- العدد

٥٥- كم وكأين وكذا

٥٦- لو ، اما ، لولا ، ولوما

٥٧- جمع التكسير

٥٨- التصغير

٥٩- التأنيث

٦٠- النسب

٦١- المقصور والممدود

٦٢- الإمالة

٦٣- أبنية المصادر

٦٤- همزة الوصل

٦٥- التصريف

٦٦- الإبدال

٦٧- الإدغام

٩٥- مخارج الحروف _____

٩٦- صفات الحروف _____

٩٧- ضرائر الأشعار _____

٦٨- نونا التوكيد

٦٩- التحذير والاغراء

٧٠- كيفية تثنية المقصور والممدود

٧١- أبنية اسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة.

ولم تأت الموضوعات في ألفية ابن مالك على هذا النحو من التتابع وسأعرض لهذه المسألة في موضع قادم إن شاء الله ، وقد حرصت هنا على أن أضع عنوان الموضوع عند ابن مالك بإزاء عنوان الموضوع عند ابن معط ، لاني أردت يتكشف من خلال ذلك ، مدى التوافق والتباين بينهما في هذا الشأن.

اشتملت ألفية ابن معط على سبعةٍ وتسعين موضوعاً ، في حين أن عدد موضوعات ألفية ابن مالك بلغت واحداً وسبعين موضوعاً ، فهذا يعني ان ابن مالك أغفل عدداً من الموضوعات التي أوردها ابن معط في منظومته ، أو أنه اقتصر على ذكرها عرضاً ، دون أن يفردها بعنوانات خاصة لها ، على نحو ما فعله ابن معط ، فقد أثبت ابن معط موضوعاً بعنوان (أزمنة الأفعال)[١] تحدث فيه عن (الماضي ، والمضارع ، والامر).

وقد تابع في إيراده سيبويه ، والمبرد وابن السراج ، والزجاجي والزمخشري[٢] ، وكذا الحال فيما أفرده من عنوانات لموضوعات أخر ، نحو: (المضمر) ، و(المبهم)[٣]

---

[١]ينظر: شرح الغرة المخفية: ١٤٦/١.

[٢]ينظر: الكتاب: ١٢/١ ، والمقتضب: ٢/٢ ، والاصول في النحو: ٤١/١-٤٢ ، الجمل: ١٧ ، وشرح المفصل: ٦٠٤/٢ ، وينظر: شرح الكافية: ٢٢٣/٢ ، ٢٢٤ ، ٢٢٩ ، ٢٣١.

[٣]ينظر: شرح الغرة المخفية: ٣١٥/١ ، ٣٣٦.

ونلحظ أنه أفرد فصلاً عن القول في تعدية الأفعال ، وفصلاً عما يتعدى إليه الفعل بحرف الجر[١].

كما أنه أورد موضوعاً بعنوان إدخال الفاء في الخبر[٢] ، فهو متابع لسيبويه والمبرد ، وابن السراج ، والزمخشري في إيراد ذلك[٣].

وقد أفرد عنواناً جعله تمهيداً لنواسخ الابتداء ، وهو: (العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر)[٤].

ولم تقتصر ألفية ابن معط على هذه الموضوعات التي زاد بها على موضوعات ألفية ابن مالك فحسب ، بل أورد فصلاً عن التواريخ ، وأراد به تأريخ الليالي ، والأيام، ... وقد اكتفى ببيتين في الحديث عنه ، فقال:

وفي التواريخ الليالي عدت نحو كتبته لخمسٍ خلت

من غرةٍ إلى انتصاف الشهر وبقيت إلى سرار البدر[٥]

وقد حذا حذو الزجاجي في إيراده[٦] لهذه المسألة ، ولا يعد ذكر هذا الموضوع من الأهمية إذ لم تترتب عليه موضوعات متعلقة به ، ثم إن موضوع التأريخ لم يتردد ذكره كثيراً في كتب النحو والصرف ، فلم يذكره سيبويه ، والمبرد.

وتحدث عن أبنية الاسماء الثلاثية والرباعية والخماسية[٧] ، وذكر ابن معط حروف الزيادة ، ثم أورد مخارج الحروف ، وصفاتها[٨]، فهو متابع لسيبويه والمبرد والزجاجي

---

[١]ينظر: المصدر نفسه: ٢٣٣/١ ، ٢٥٠.

[٢]ينظر: شرح الغرة المخفية: ٣٤٥/١.

[٣]ينظر: الكتاب: ٣٨٧/٢ ، ٣٨٩ ، والمقتضب: ١٩٥/٣ ، والاصول في النحو: ١٩٢/٢ ، وشرح المفصل: ٩٩/١.

[٤]ينظر: شرح الغرة المخفية: ٤١٩/٢.

[٥]المصدر نفسه: ٥٧٠/٢.

[٦]ينظر: الجمل: ١٤٥.

[٧]ينظر: شرح الغرة المخفية: ٥٩١/٢.

[٨]ينظر: المصدر نفسه: ٥٧٥/٢ ، ٧٧٧ ، ٧٨٢.

والزمخشري وابن عصفور في إيراد هذين الموضوعين[١] ، وقد أحسن ابن معط في ذكره لهذه الموضوعات فضلاً عن جعلها في الموضوعات الأخيرة ، وذلك لأهميتها ، إذ تتعلق مخارج الحروف وصفاتها بموضوعات صرفية نحو: الحذف ، والإبدال والإدغام ، فضلاً عن الإعلال. ثم إن كثيراً من العلل النحوية والصرفية تخضع إما لمخرج الحرف أو صفته أو لكليهما معاً.

وأورد ابن معطٍ موضوع ضرائر الأشعار[٢] ، وقد ختم به ألفيته ، في حين أن ابن مالك ذكره في مواضع متعددة من ألفيته عرضاً ، نحو:

- تخفيف الحرف المشدد مثل النون في (مني ، وعني).
- وتنوين المنادى المعرفة أو النكرة المقصودة.
- ومنع المصروف للضرورة[٣].

ولم يتحدث ابن معطٍ عن موضوع نوني التوكيد ولم يشر إلى حكمها في أرجوزته ، وقد نبه على ذلك ابن الخباز بعد أن عقب على قول ابن معطٍ في موضوع بناء الفعل المضارع الذي قال فيه :

ونـــــون يفعلـــــن ويفعلنـــــا مؤكـــــداً حـــــل بـــــه لبينـــــى[٤]

فقال ابن الخباز: (ولم يذكر يحيى – رحمه الله – حكم نوني التوكيد في أرجوزته)[٥] في حين أن ابن مالك قد أحل هذا الموضوع في منظومته بعد إيراده لموضوع اسماء الافعال والاصوات[٦] ، فضلاً عن إيراده لموضوع آخر لم يشر اليه ابن معطٍ ، هو أبنية اسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة[٧].

---

[١]ينظر: الكتاب: ٤٣١/٤ ، والمقتضب: ١٩٢/١-١٩٤ ، الجمل: ٤١٢-٤١٣ ، وشرح المفصل: ١٢٣/١ ، ١٢٨ ، والمقرب: ٣٥٥.

[٢]ينظر: شرح الغرة المخفية: ٧٩٠/٢.

[٣]ينظر: الفية ابن مالك: ١٣ ، ٥٠ ، ٥٧.

[٤]شرح الغرة المخفية: ١٧١/١.

[٥]المصدر نفسه: ١٧١/١.

[٦]ينظر: الفية ابن مالك: ٥٣-٥٤.

[٧]ينظر: المصدر نفسه: ٤١.

وقد سجل ابن معطٍ عنوانات لموضوعات متعددة ، وأفرد لها أبياتاً مستقلة بها ، في حين أن ابن مالك خص حديثه عنها بتفصيل مسائلها دون أن يصدرها بعنواناتها غالباً ، وكان إيراده لها غير مخصوص ، إذ ضمنها موضوعات أخر. فقد ذكر ابن معطٍ: (المفرد والمثنى والجمع بنوعيه) ذكراً منفرداً ، وألحق كل مسألةٍ بالموضوع الخاص بها ، في حين أن ابن مالك أورد كل ذلك ضمن حديثه عن موضوع المعرب والمبني[١] ، ثم إن تثنية المقصور والمنقوص قد تعرض لها ابن معطٍ بعد حديثه عن المثنى ، لكن ابن مالك جعل ذلك موضوعاً مستقلاً ومنفصلاً عنه ، إذ تحدث عنه بعد التأنيث[٢].

وأورد ابن معطٍ موضوعاً تحت عنوان: (بناء الفعل المضارع) وجعله ابن مالك ضمن حديثه عن المعرب والمبني[٣].

أما حروف القسم ، فقد ذكرها ابن مالك عرضاً عن إيراده حروف الجر[٤] ، ولم يشر إلى جوابه.

ونلحظ أيضاً أن ابن مالك تحدث عن المفعول به في موضعين هما: الفاعل ، وتعدي الفعل ولزومه[٥] ، وتكلم ابن مالك على ضمير الشأن في موضوع كان وأخواتها[٦] ، وقد أفرد ابن معطٍ عنوانات لهذه الموضوعات فضلاً عن إيراده الموضوعات الآتية:

- الضمير المنفصل المرفوع الموضع.
- الضمير المتصل المرفوع الموضع.
- الضمير المتصل المنصوب الموضع.

---

[١] ينظر: شرح الغرة المخفية: ١٠٢/١ ، ١٢٠ ، ١٣١ ، ١٣٥ ، والفية ابن مالك: ١٠ ، ١١ ، ١٢.

[٢] ينظر: المصدر نفسه: ١٠٢/١ ، ١٢٣ ، نفسه: ٦٤.

[٣] ينظر: شرح الغرة المخفية: ١٧١/١ ، وألفية ابن مالك: ١٠.

[٤] ينظر: المصدر نفسه: ١٩٤/١ ، ١٩٩ ، نفسه: ٣٤ ، ٣٥.

[٥] ينظر: المصدر نفسه: /٢٣٤ ، ٢٢٨ ، نفسه: ٢٥ ، ٢٧.

[٦] ينظر: الفية ابن مالك: ١٩.

- الضمير المتصل المجرور الموضع[١].

في حين نرى أن ابن مالك ذكر كل ذلك عند حديثه عن موضوع النكرة والمعرفة[٢].

أما ضمير الفصل فقد تحدث عنه ابن مالك ضمن عرضه لمسائل موضوع "إن وأخواتها" وذكر موضوعاً بعنوان الحذف ، وقد تكلم عليه في موضوع الابدال[٣].

وأورد ابن مالك عنواني الموضوعين الآتيين:

- التحذير والاغراء: وقد أورده ابن معطٍ عرضاً في موضوع المفعول به ، عندما تكلم على مسألة حذف الفعل[٤].
- أفعل التفضيل: جعله ابن معطٍ ضمن حديثه عن الصفة المشبهة[٥].

ولم يذكر كلا الناظمين عنواناً لموضوع: (إعمال صيغ المبالغة) ، وقد فصلا فيه القول بعد حديثهما عن إعمال اسم المفعول[٦] ولم يتعرض ابن معط لذلك.

وقد أغفل كلا الناظمين بعض الموضوعات الصرفية ، إذ لم يشر ابن معطٍ الى المجرد والمزيد من الافعال وأوزانها ، ومعانيها والصحيح ، والمعتل ، واشتقاق صيغتي المضارع والأمر ، وتبعه ابن مالك في ذلك. وقد استدرك محمد محيي الدين عبد الحميد على ألفية ابن مالك هذه الموضوعات الصرفية وجعلها في آخر شرح ابن عقيل تحت عنوان: (تكملة في تصريف الافعال).

أما اختلافهما في الاصطلاح ، فقد شمل موضوعات متعددة ، وقد كان لكل منهما، نظر فيما انتهجه من تسميات لموضوعات المنظومة ، ولإيضاح ذلك أذكر على سبيل التمثيل: أن ابن معطٍ عندما ذكر موضوعاً بعنوان (حد الكلام والكلم)[٧] ، قيده بذكر حدين ، في حين أن ابن مالك سمى هذا الموضوع بـ: (الكلام وما يتألف

---

[١] ينظر: شرح الغرة المخفية: ٣٢٦/١ ، ٣٣١-٣٣٣ ، ٣٣٥.

[٢] ينظر: الفية ابن مالك : ١٢ ، ١٣.

[٣] ينظر: شرح الغرة المخفية: ٣٢٨/١ ، ٧٤٥/٢ ، والفية ابن مالك: ٢١ ، ٧٩.

[٤] ينظر: المصدر نفسه: ٢٣٤/١ ، ٥٤٥ ، نفسه: ٥١.

[٥] ينظر: المصدر نفسه: ٤٨٩/٢ ، نفسه: ٤٤.

[٦] ينظر: شرح الغرة المخفية: ٤٧٩/٢ ، ٤٨٤ ، الفية ابن مالك: ٣٩.

[٧] ينظر: شرح الغرة المخفية: ٥١/١.

منه)[١]، وهذه التسمية أشمل إذ تتضمن الحديث عما له علاقة بالكلام نحو: الكلم والكلمة ، والقول ، فضلاً عن إيضاح كل ذلك وتناسبه مع الاصطلاح .

فابن مالك قد استعمل عنوانات الموضوعات استعمالاً دقيقاً ، وأقرب إيضاحاً الى أذهان المتعلمين ...، وأكثر إيجازاً عما أورده ابن معطٍ في هذا الشأن فقد سمى الأخير موضوعاً بعنوان (المعرف باللام)[٢] ، وهذه التسمية لا لبس ، ولا إبهام فيها إلا أن تسمية ابن مالك أجدى نفعاً في المنهج التعليمي إذ سماه: (المعرف بأداة التعريف)[٣] ، كما أورد ابن معط موضوعاً بعنوان: (المبتدأ والخبر) ، في حين اقتصر ابن مالك على تسميته بـ(الابتداء) ، وهو أوجز ، إذ لم ير مسوغاً لأن يرفقه بالخبر، فضلاً عن كونه لا لبس فيه ، وقد تابع البصريين في أن عامل الرفع له هو الابتداء[٤].

وقد اختلف الناظمان في ذكرهما موضوع النائب عن الفاعل بتسمية مختلفة ، إذ ذكره ابن معطٍ بـ(ما لم يسم فاعله) فقال:

القول فيما لم يسم فاعله قد يحذف لفظاً جاهله[٥]

أما ابن مالك فقد اسماه بـ(النائب عن الفاعل) ، فقال فيه:

ينوب مفعول به عن فاعل فيما له كنيل خير نائل[٦]

وقد حذا ابن معط حذو جمهور النحويين في إيراد هذا الموضوع بهذا العنوان (ما لم يسم فاعله)[٧].

---

[١]ينظر: الفية ابن مالك: ٩.

[٢]ينظر: شرح الغرة المخفية: ٣٥١/١.

[٣]ينظر: الفية ابن مالك: ١٦.

[٤]ينظر: الانصاف: ٤٤/١ ، وشرح الاشموني: ٢٥٤/١.

[٥]شرح الغرة المخفية: ٢٩٧/١.

[٦]الفية ابن مالك: ٢٦.

[٧]ينظر: الكتاب: ٣٣/١-٣٤ ، والمقتضب: ٥٠/٤ ، الاصول في النحو: ٨٦/١ ، وشرح المفصل: ٦٩/٧ ، وينظر: شرح الكافية: ٨٣/١.

وقد خالف ابن مالك جمهور النحويين في هذه التسمية لعنوان هذا الموضوع. وذكر الأزهري في التصريح. أن أبا حيان قال في ذلك: (لم أر مثل هذه الترجمة لغير ابن مالك والمعروف باب المفعول الذي لم يسم فاعله)[١].

وأكد أبو حيان ذلك في كتابه ارتشاف الضرب فقال: (واصطلح ابن مالك على أن يسمي هذا الباب: باب النائب عن الفاعل)[٢].

وقال الشيخ الخضري: (هذه الترجمة مصطلح المصنف ، وهي أولى وأخصر من قول الجمهور المفعول الذي لم يسم فاعله لأنه لا يشمل غير المفعول مما ينوب كالظرف ، إذ المفعول به هو المراد ، عند الاطلاق ، ولأنه يشمل المفعول الثاني في: أعطى زيد ديناراً ، وليس مراداً)[٣].

ويؤيد ما ذهب اليه الخضري شيوع مصطلح ابن مالك الان في دراساتنا الحديثة ، وتخليها من مصطلح من سبقه .

ومن هذا العرض لمنهجي الناظمين يتضح لنا خلاف ظاهر بينهما في عرض الموضوعات وتتابعها وإن كانا قد التقيا في إدراج طائفة منها ، وقد اشتمل منهج ابن معطٍ على الكثير من الخلط والاضطراب في عرض موضوعات ألفيته ، فقد أقحم الوقف وهو من أبواب الصرف بين المفرد والمثنى[٤]، ولا وجه لذلك ، وإذا كان يريد أن الوقف يرتبط بالحركات الإعرابية – رفعاً ونصباً وجراً وجزماً ، فقد كان الأجدر به أن يورده بعد الإعراب والبناء مباشرة[٥] ، ليسلم لديه تتابع أبواب المفرد والمثنى

---

[١] لم اجد ما قاله الازهري في منهج السالك: شرح التصريح ٢٨٦/١ ، وينظر: منهج السالك: ١١١.

[٢] الارتشاف: ١٨٤.

[٣] حاشية الخضري: ١٦٧/١.

[٤] ينظر: شرح الغرة المخفية: ١٠٢/١ ، ١١٣ ، ١٢٠.

[٥] ينظر: المصدر نفسه: ٨٩/١.

والجمع بنوعيه[١]، وقد عرض ابن مالك باب الوقف في آخر الألفية ضمن أبواب الصرف[٢] ، كما هو الشأن في معظم كتب النحو الموسمة[٣].

وبعد تعرضه للأفعال بعامة ، والفعل المضارع ، إعرابه : جزمه ، ونصبه ، وبنائه ، يفاجئنا بإيراد عدد من الموضوعات لا صلة لها بالفعل ، وهي: حروف الجر ، وحروف القسم وجوابه ، وغير المنصرف ، يضع هذا كله بين كلامه على الافعال وتعدي الفعل ولزومه والفاعل ، وما يتعدى اليه الفعل بحرف الجر[٤] ، وهو يعرض ما لم يسم فاعله مفصولاً عن موضوع الفاعل ، بطائفة من الموضوعات[٥] ، وكان الأجدر به أن يورده بعد الفاعل لنيابته عنه[٦] ، وإذا نظرنا الى المنصوبات في منهج ابن معط فإننا نجدها لم تسلم من الخلط والاضطراب أيضاً ، فقد أوردها على هذا النحو: المصدر ، الظرف ، الحال ، التمييز ، المفعول له ، والمفعول معه ، والاستثناء ، ثم ما لم يسم فاعله[٧].

وهو يريد بالمصدر المفعول المطلق ، وقد وافقه ابن مالك في ذلك ، ولقد كان الاجدر والاجدى ان تتابع المنصوبات على هذا النحو: المصدر ، المفعول له ، المفعول فيه ، المفعول معه ، ثم الحال والتمييز ، وهذا ما فعله ابن مالك ، وقد أحسن في ذلك اذ كل تلك مفعولات ، والحال والتمييز ليسا منها.

ومن مظاهر هذا الاضطراب في ألفية ابن معطٍ أنه أورد موضوع التنازع بعد أن عرض: الحال والتمييز والمفعول له والمفعول به والاستثناء او المفعول الذي لم يسم

---

[١]ينظر: المصدر نفسه: ١٠٢/١ ، ١٢٠ ، ١٣١ ، ١٣٥ ، ١٤٦.

[٢]ينظر: الفية ابن مالك: ٧١.

[٣]ينظر: الكتاب: ١٥٢/٤ ، ٢٠٢ ، المقتضب: ١٧/٣ ، الاصول في النحو: ٣٨٨/٢ ، ٤١٨ ، والتكملة: ١٨٦ ، ١٨٧ ، ٢١٢ ، واللمع: ١٨٨ ، ١٩٨ ، ٢٠٣ ، والتوطئة: ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٤ ، وشرح المفصل: ٥٥/٩ ، ٦٦ ، ٩٠ ، والمقرب: ٣٧٢ ، ٣٧٤ ، ٣٨٩.

[٤]ينظر: شرح الغرة المخفية: ١٤٦/١ ، ١٧٤ ، ١٩٤ ، ١٩٩ ، ٢٠٤ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٣.

[٥]ينظر: المصدر نفسه: ٢٢٩/١ ، ٢٩٧.

[٦]ينظر: المصدر نفسه: ٢٢٩/١.

[٧]ينظر: المصدر نفسه: ٢٥١/١ ، ٢٥٨ ، ٢٦٢ ، ٢٧٤ ، ٢٨٠ ، ٢٨٣ ، ٢٨٧ ، ٢٩٧.

فاعله ، والنكرة والمعرفة ، والعلم ، والضمير[١] وهذه كلها موضوعات لا صلة لها بباب التنازع ، ولا تؤدي إليه ، وقد كان الأجدر به أن ينصرف اليه بعد كلامه على: المفعول به ، وظن وأخواتها وأعلم وأرى ، وقبل أن يتعرض للمفعولات الأخرى: المصدر ، المفعول له ، والمفعول فيه والمفعول معه. وهذا ما فعله ابن مالك[٢] ، وهو الأوفق ، ولم يأت عرضه للضمائر متتابعاً متماسكاً ، إذ تكلم على الضمير في سياق عرضه لأنواع المعارف ، وبعد أن أقحم باب التنازع في هذا السياق عاد الى الكلام على الضمائر[٣].

وقد عرض ابن معطٍ حروف الجر مع الموضوعات الأولى لألفيته ، قبل تعرضه للمرفوعات والمنصوبات ولم يعرض الاضافة إلا بعد تناوله طائفة كبيرة من الموضوعات[٤] ، وهذا مظهر آخر من مظاهر الاضطراب ، وعدم الاتساق في منهجه ، ذلك لأن الكلام على حروف الجر والمجرورات يأتي في معظم كتب النحو بعد استيفاء الكلام على المرفوعات والمنصوبات ، وهذه الكتب تقرن دائماً بين حروف الجر والاضافة بجامع الجر الذي ينشأ عنها[٥] ، ولأن حروف الجر تمثل ضرباً من الاضافة ، إذ إنها تضيف معاني الافعال الى الاسماء بعدها ، ومن أجل هذا سماها البصريون حروف الاضافة فضلاً عن تسميتهم إياها حروف الجر[٦].

وقد عرض ابن مالك حروف الجر بعد فراغه من المنصوبات ، واتبعها بالكلام على الإضافة[٧] وأنه لأمر غريب أن يتكلم ابن معطٍ على التوابع قبل عرضه للمبتدأ

---

[١]ينظر: شرح الغرة المخفية: ٢٣٤/١ ، ٢٤٣ ، ٢٤٨ ، ٢٥١ ، ٢٥٨ ، ٢٨٠ ، ٢٨٣ ، ٣٢١.

[٢]ينظر: الفية ابن مالك: ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١.

[٣]ينظر: شرح الغرة المخفية: ٣١٥/١ ، ٣٢١ ، ٣٢٦.

[٤]ينظر: المصدر نفسه: ١٧٤/١ ، ٣٥٤ ، ٣٦٢.

[٥]ينظر: الكتاب: ٤١٩/١ ، والمقتضب: ١٤٣/٤ ، وكشف المشكل في النحو لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني: ٥٥٢ ، ٥٧٤ ، وشرح المفصل: ٧/٨.

[٦]ينظر: الانصاف: ٣٧٦/١ ، ٣٩٦ ، وشرح المفصل: ١١٧/٢.

[٧]ينظر: الفية ابن مالك: ٣٤ ، ٣٦.

والخبر، والعوامل الداخلة على الجمل الاسمية[١] ، ومعلوم ان رتبة التوابع تالية لرتبة المسند والمسند اليه لا تسبقهما .

وقد تعرض لها ابن مالك بعد أن استوفى كل مسائل المرفوعات والمنصوبات[٢] ، وتكلم ابن معطٍ على أصل الاشتقاق في مستهل ألفيته بعد وقوفه على حد الكلام والكلم[٣] ، أما ابن مالك فقد أشار إلى هذه المسألة إشارةً عابرةً في سياق عرضه لإحدى مسائل المصدر (المفعول المطلق) إذ قال:

بمثلـــه أو فعـــلٍ او وصـــف نصـــب وكونـــه أصـــلاً لهـــذين انتخـــب[٤]

ولكلٍ منهما وجه فيما يسوغ عرضه لهذه المسألة في الموضع الذي عرضها فيه ، فابن معطٍ يرى أن تقسيم الكلم الى اسم وفعل وحرف يقتضي تبيين أيهما أسبق: الاسم أو الفعل؟ أما ابن مالك فقد رأى في سياق عرضه لأعمال الوصف والفعل في المصدر ما يقتضي الاشارة الى أيهما هو الأصل ، ولا ريب ، أن صنيع ابن معط أسد وأوفق في هذا الشأن ، لأن تحديد أقسام الكلام يدفع إلى معرفة أيها هو الأصل. ولا مدخل للأعمال في هذا السياق ، إذ إن الوصف والفعل يعملان في المصدر وفي غيره.

وإذا كانت ألفية ابن معطٍ قد تخللها ذلك القدر من الاضطراب والخلط ، وعدم التتابع والاتساق فإن ألفية ابن مالك قد سلمت حقاً من كل ذلك فجاءت الموضوعات فيها متتابعة متماسكة يؤدي سابقها الى لاحقها مع التوافق والاتصال في الإحكام والاصطلاح.

---

[١] ينظر: شرح الغرة المخفية: ٣٦٢/١ ، ٣٩٧ ، ٤١٩.

[٢] ينظر: الفية ابن مالك: ٤٤.

[٣] ينظر: شرح الغرة المخفية: ٨٦/١ ، ٥١.

[٤] الفية ابن مالك: ٢٩.

المبحث الثاني

- الموازنة في عرض مفردات الموضوعات -

حرص ابن معطٍ وابن مالك على أن يخمن كل منهما ألفيته كل أبواب النحو والصرف وقد تهيأ ذلك لهما باقتصارهما على أثبات أبرز مفردات المسائل التي يشتمل عليها كل باب واهمها وأسسها بالموضوع. وكان من نتيجة ذلك مع توخي الإيجاز ، والتقيد بالنظم أن تشابه عرضهما للمسائل في جانب كبير من الأبواب ، واقتصر الاختلاف بينهما فيما انفرد كل منهما بإثباته من المسائل وما أخل به مما يلزم ذكره.

وإذ عرفنا أن التماثل في العرض وفي الأمثلة والشواهد من السمات البارزة في المصنفات النحوية النثرية الموسعة بحيث أن لاحقها لا يكاد يخرج في شيء عن سابقها في كل ذلك أدركنا مدى التقارب والتماثل في منظومتين قصد منهما استيعاب كل أبواب النحو والصرف مع الإيجاز وفي الحدود الضيقة التي يستوجبها النظم ، مما يجعل الموازنة بينهما في كل الموضوعات لا تخرج عن حدود الاشارة الى نقاط التماثل الكثيرة والى بعض نقاط الاختلاف بينهما ، مما يوقع في شبهة التكرار ، وتعمد الإطالة ، وتحاشياً لذلك رأيت أن اقتصر على إجراء الموازنة بين الموضوعات الكبيرة التي برز فيها الخلاف في العرض والأسلوب دون التعرض للموضوعات الصغيرة التي ترتب على قلة مسائلها توافق الناظمين فيما أثبته كل منهما فيها.

ذكر ابن معطٍ علامات الاسم ، على هذا النحو:

فالاسم عرفه وأخبر عنه وثنه واجمعه أو نونه
ونداه وآجرره أو صغره وانعته أو أنثه أو أضمره[1]

فنلحظ أن ابن معطٍ قد حذا حذو ابن السراج في ذكر علامات عديدة للاسم كالنعت والإضمار ، والتأنيث ، والجمع[1]... ، ولم يكتف ابن معطٍ بالإشارة الى بعض العلامات الخاصة بالاسم دون الفعل ، على نحو ما ذكره ابن مالك الذي قال فيها:

---

[1] شرح الغرة المخفية: ١/٧٥.

بـــــالجر والتنـــــوين والنـــــدا وأل ومســـــندٍ للاســـــم تمييـــــز حصـــــل[٢]

فإن ابن مالك قد أوجزها بخمس علامات ولم يذكر العلامات الأخر للاسم التي ذكرها ابن معط نحو: التثنية ، والجمع ، والتصغير ، والتأنيث ، والإضمار... وغيرها من علامات الاسم الكثيرة ، فهو تابع سيبويه والمبرد والزمخشري[٣] وقد ذكر ابن السراج أن الاسم قد يعرف بأشياء كثيرة[٤].

وقال السيوطي: (تتبعنا جميع ما ذكره الناس من علامات الاسم فوجدناها فوق ثلاثين علامة)[٥].

ونلحظ إيجاز ابن مالك في قوله: (بالجر) إذ شمل العلامات التي ذكرها ابن معطٍ وهي: (الجر بالحرف ، والاضافة التبعية) ، وتابع ابن معطٍ في ذكره علامة التنوين للاسم دون تخصيص قوله في بعض أنواع التنوين.

ويتضح بعد ذلك كله أن ابن معطٍ في عرضه لعلامات الاسم اكثر استيعاباً دون أن يقيدها على خلاف ما ذكره ابن مالك إذ اقتصر على علاماتٍ خمس ثم قيدها بقوله: (للاسم تمييز حصل)[٦].

وقد اعترض ابن عقيل على ابن مالك لإيراد والتنوين مطلقاً دون تقييد فيما يميز الاسم إذ قال: (وظاهر كلام المصنف أن التنوين كله من خواص الاسم ، وليس كذلك ، بل الذي يختص به إنما هو تنوين التمكين ، والتنكير ، والمقابلة ، والعوض، وأما تنوين الترنم والغالي ، فيكونان في الاسم والفعل والحرف)[٧].

ووجدت أن ابن مالك قد حذا حذو سيبويه في ذكره للفظ التنوين دون أن يقيده بضربٍ من ضروبه.

---

[١]ينظر: الاصول في النحو: ١/٣٩-٤٥.

[٢]الفية ابن مالك: ٧.

[٣]ينظر: الكتاب: ١/١٤١ ، ١٥ ، ٢٣ ، والمقتضب: ١/٣-٧ ، وشرح المفصل: ١/٢٤-٢٥.

[٤]ينظر: الاصول في النحو: ١/٣٩.

[٥]الاشباه والنظائر: ٢/٥.

[٦]الفية ابن مالك: ٩.

[٧]شرح ابن عقيل: ١/٢١.

إذ قال فيه: (وليس في الاسماء جزم ، لتمكنها ، وللحاق التنوين ، فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم ، ذهابه وذهاب الحركة)[١].

ثم ان ابن معطٍ ذكر من علامات الاسم التنوين ، دون أن يشير لنوع معين من أنواع التنوين إذ قال:

فالاســـم عرفـــه وأخبـــر عنـــه وثنـــه واجمعـــه أو نونـــه[٢]

ولا وجه لاعتراض ابن عقيل فإن ابن مالك إنما قصد بالتنوين ما هو خاص بالاسم من أقسامه واطلاقه يدل عليه وليس لتنوين الترنم والغالي من الشيوع والكثرة ما ينقض ما أراده ابن مالك وذكر الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد أن تسمية نون الترنم ونون الغالي التي تلحق كل منهما القوافي المطلقة تنويناً ، إنما هي تسمية مجازية ، وليست من الحقيقة التي وضع لها لفظ التنوين[٣].

فكان قول ابن مالك الأول: (بالجر والتنوين ، والندا ، وأل)[٤] ، يفهم منه شمول كل أنواع التنوين ، وكذا الحال في قوله: (بالجر) إذ شمل الجر بالحرف ، والجر بالإضافة والتبعية ، فلا غبار إذن فيما اثبته ابن مالك من علامات الاسم.

- جمع المؤنث السالم -

لم ألحظ اختلافاً في إيراد مفردات هذا الموضوع عند كلا الناظمين سوى ما استهل به ابن معطٍ ، إذ قال:

وأعربـــوا كـــالفرد جمـــع التكســـير وســـالم التأنيـــث مثـــل التـــذكير

كـــ(خلـــق الله الســـموات) العلـــى وفـــي الســـموات لجـــو مـــثلا[٥]

وقد تحدث ابن معطٍ قبل هذا الموضوع عن جمع المذكر السالم ، ثم جعل جمع التكسير متوسطاً بينه وبين جمع المؤنث السالم ، وقد عقب على ذلك ابن الخباز، قائلاً:

---

[١] الكتاب: ١٤/١.

[٢] شرح الغرة المخفية: ٧٥/١.

[٣] ينظر: شرح ابن عقيل ، حاشية المحقق: ٢١/١.

[٤] الفية ابن مالك: ٩.

[٥] شرح الغرة المخفية: ١٣٥/١.

(وقد اساء يحيى الترتيب لأن الواجب أن يذكر جمع التأنيث الى جنب جمع التذكير فوسط بينهما جمع التكسير)[١].

وقد أراد ابن معطٍ ما يعرب بالحركات سوى المفرد ، فذكر هذه الجموع ، ولم يعرض مسائل جمع التكسير ، وقد اقتضى النظم أن تورد على هذا النحو ، ولم يرد الترتيب فلا يعد مسيئاً لذلك.

- نصب الفعل المضارع -

لم يختلف ابن مالك عن ابن معطٍ في إيراد مفردات هذا الموضوع ، وعرضها إلا أن ابن معطٍ أهمل ذكر الأداة الناصبة للفعل المضارع وهي:

(كي) إذ أورد الأدوات الناصبة على هذا النحو:

ونصـــــبه بـــــأن ولـــــن ثـــــم إذن وأحـــرف فيهـــا أتـــى إضـــمار أن[٢]

أما ابن مالك فقال:

وبلـــن انصـــبه وكـــي كـــذا بـــأن لا بعـد علـمٍ والتـي مـن بعـد ظـن[٣]

وقال أيضاً:

ونصـــــبوا بـــــإذن المســـــتقبلا إن صـــدرت والفعـــل بعـــد موصـــلا[٤]

نلحظ أن ابن معطٍ لم يذكر الأداة الناصبة (كي) في حين أن ابن مالك قد ذكرها وقد قال ابن الخباز في ذلك:

(ولم يذكر يحيى (كي) في النواصب ، وهو سهو)[٥] ، في حين ذهب الأستاذ المحقق للشرح حامد محمد العبدلي إلى القول: (والذي أراه أن ابن معطٍ لم يذكر (كي) لأن فيها خلافاً)[٦].

---

[١]شرح الغرة المخفية: ١/١٣٥.

[٢]المصدر نفسه: ١/١٦٠.

[٣]الفية ابن مالك: ٥٧.

[٤]المصدر نفسه: ٥٧.

[٥]شرح الغرة المخفية: ١/١٦٠.

[٦]المصدر نفسه: حاشية المحقق: ١/١٦٠.

وموضع الخلاف فيها: أهي حرف نصبٍ أم حرف جر؟ ولا يمكن قبول هذا المسوغ لإغفال ابن معطٍ لـ(كي) بدليل أنه تعرض في ألفيته للكثير من للمسائل الخلافية نحو الخلاف في أصل الاشتقاق ، والخلاف في باب التنازع والخلاف في إعراب الضمير بعد لولا[١].

ولعله لم يذكر (كي) هنا لأنه يراها حرف جرً ولا يكون الحرف جاراً وناصباً في آنٍ عنده وقد ذكرها ابن مالك في موضعين ، في حروف الجر وفي نواصب الفعل المضارع مما أوقع شارحيه[٢] في التناقض ، فجعل ابن عقيل الفعل منصوباً بأن مضمرة ، حين تعرض لها في حروف الجر ، وجعلها هي الناصبة للفعل في سياق عرضه لنواصب الفعل المضارع[٣].

- الاسم الذي لا ينصرف -

عرض ابن معطٍ موضوع الاسم الذي لا ينصرف في اثنين وثلاثين بيتاً ، وقد تضمنت المسائل الآتية:

حد المنصرف ، علل منع الصرف التسع ، وهي: العدل ، والتأنيث ، والجمع ، والعجمة ، ووزن الفعل ، والألف والنون ، والصفة ، والتركيب ، والتعريف ، ثم ذكر أمثلة لهذه العلل ، وأشار الى المنصرف ، وغير المنصرف من اسماء القبائل والبلدان ، وذكر أن اسماء السور لا تنصرف إذا لم تكن في نية الأضافة[٤].

أما ابن مالك فعلى الرغم من أنه أفرد لهذا الموضوع ثمانيةً وعشرين بيتاً وهي أقل عدداً من الابيات التي أعدها ابن معطٍ لمسائل الممنوع من الصرف ، قد كان أكثر استيفاء لمسائله إذ زاد على ابن معطٍ في ذكر الشروط المقيدة للعلل التسع ، فضلاً عما أردفه لها من الأمثلة[٥] ، وهي أمور أخل بها ابن معط إذ لم يضمنها أبياته

---

[١]ينظر: شرح الغرة المخفية: ٨٣/١ ، ٨٦ ، ١٧٦.

[٢]ينظر: اوضح المسالك: ١١/٣ ، ١٥٠/٤ ، وشرح الاشموني: ٢٨٣/٢ ، ٥٤٩/٣.

[٣]ينظر: شرح ابن عقيل: ٤/٣ ، ٤/٤.

[٤]ينظر: شرح الغرة المخفية: ٢٠٤/١-٢٠٥ ، ٢٠٨-٢١٠ ، ٢١٢-٢١٨ ، ٢٢٠ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٥.

[٥]ينظر: الفية ابن مالك: ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧.

الاثنتين والثلاثين فابن معطٍ تابع سيبويه والمبرد وابن السراج والزجاجي والزمخشري في إيراد مسائل هذا الموضوع[١] ، وتبعه ابن مالك في ذلك، لكن ابن مالك أغفل اسماء البلدان والقبائل واسماء السور ، وقد ذكرها ابن معط وأردفها بالأمثلة فهو تابع سيبويه والمبرد وابن السراج في ذلك[٢].

وقال ابن معطٍ :

عـــدل وتأنيـــث وجمـــع أقصـــى

وعجمـــــة ووزن فعـــــلٍ خصـــــا

ونـــون فعـــلان المزيـــد والصـــفه

واســـم مركـــب والاســـم المعرفـــه[٣]

عقب ابن الخباز على قوله هذا قائلاً:

(وقد رتب يحيى – رحمه الله – علل الصرف ترتيباً غريباً ، ولم يبدأ سيبويه وأبو علي وابن جني إلا بوزن الفعل وبدأ الزمخشري بالعلمية ، والبداءة بالعدل غريبة)[٤] ووجدت مصداق قوله في أن هؤلاء لم يبدأوا بالعدل[٥] ، لكن البدء بالعدل ليس غريباً إذ بدأ ابن الحاجب بالعدل وكذا ابن عصفور[٦] ، وقد تبعهم أبو حيان[٧] ولم يتعقبهم أحد في ذلك ، ولم يؤاخذوا عليه ، كما ذهب الى ذلك الأستاذ حامد محمد العبدلي[٨].

---

[١]ينظـــر: الكتـــاب: ٣/١٩٣-٢٣٥ ، والمقتضـــب: ٣/٢٤٦ ، ٣٠٩ ، ٣١١ ، ٣٣٥ ، ٣٨٠ والاصول في النحو: ٢/٨٠-٩٥ ، والجمل: ٢٢٤ ، وشرح المفصل: ١/٥٨-٧٠.

[٢]ينظـر: الكتـاب: ٣/٢٤٦ ، ٢٥٤ ، ٢٥٦ ، والمقتضـب: ٣/٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٦٠ ، ٣٦٥ ، والاصول في النحو: ٢/١٠١ ، ١٠٥.

[٣]شرح الغرة المخفية: ١/٢٠٥.

[٤]المصدر نفسه: ١/٢٠٧.

[٥]ينظر: الكتاب: ٣/١٩٤ ، اللمع: ١٥١ ، والمقتصد: ٩٦٣ ، وشرح المفصل: ١/٥٨.

[٦]ينظر: شرح الكافية: ١/٤٠ ، والمقرب: ٣٠٦.

[٧]ينظر: الارتشاف: ٤٢٧.

[٨]ينظر: شرح الغرة المخفية، حاشية المحقق: ١/٢٨٠.

أما ابن مالك فقد خالف ابن معطٍ في هذا الشأن ، إذ بدأ بـ: (ألف التأنيث):

فـــألف التأنيـــث مطلقـــاً منـــع

صـــرف الـــذي حـــواه كيفمـــا وقـــع[١]

- الفاعل -

تكلم ابن معطٍ على موضوع الفاعل ، مستوفياً أهم مسائله في ستة أبيات[٢] تضمنت:

حد الفاعل وأنه لا فرق في الفاعل بين المظهر والمضمر وأن أصل الفعل التذكير ، وذكر أن التأنيث للفاعل يكون بلا فاصل ، وأشار الى أن التاء لا تجب في الفعل عند فصله عن الفاعل ، والمؤنث غير الحقيقي تذكيره أو تأنيثه بالخيار ، والفاعل المؤنث الضمير ليس في تأنيث فعله اختيار[٣].

أما ابن مالك فتحدث عن موضوع الفاعل في ستة عشر بيتاً ، وعرض مسائله على النحو الآتي:

ذكر مثالاً على الفاعل ورافعه ، وحكم الفاعل التأخير عن فعله ، وتجرد الفعل عند الاسناد وتثنية الفاعل أو جمعه ، وجواز حذف فعل الفاعل إذ دل عليه دليل ، وتأنيث الفعل إذا كان الفاعل مؤنثاً ، ولزوم تاء التأنيث للفعل الماضي ، والفصل بين الفعل وفاعله المؤنث والفصل بين الفعل والفاعل المؤنث بـ (إلا) ، وحذف التاء من الفعل المسند لفاعل المؤنث من دون فاصل بينهما ، وحكم التاء عند اسناد الفعل إلى الجمع ، والأصل في الفاعل أن يلي الفعل ، والأصل في المفعول أن ينفصل ، وذكر وجوب تقديم الفاعل على المفعول ، وأنه يجب تأخير المحصور بـ (إلا) أو إنما) ثم أشار الى مسألتين الأول تقديم المفعول المشتمل على ضمير يرجع الى الفاعل المتأخر ، والأخرى هي تقديم الفاعل المشتمل على ضمير يرجع الى المفعول المتأخر[٤].

---

[١] الفية ابن مالك: ٥٥.

[٢] ينظر: شرح الغرة المخفية: ١/٣٢٩-٣٣٠.

[٣] ينظر: المصدر نفسه: ١/٣٢٩-٣٣٠.

[٤] ينظر: الفية ابن مالك: ٢٤-٢٥.

وقد اختلف كلا الناظمين في البدء والختام بمسائل الموضوع ، إذ بدأه ابن معطٍ بذكر حده ، وختمه بمسألة تأنيث الفعل عندما يكون فاعله ضميراً مؤنثاً[١].

أما ابن مالك فبدأه بذكر ثلاثة أمثلة ، أشار بها الى رفع الفاعل بفعله أو شبهه وختم الموضوع بمسألة تقديم الفاعل المشتمل على ضمير عائد على المفعول المتأخر[٢].

فابن معطٍ قد أحسن في البدء بموضوع الفاعل ، إذ عرفه ، ثم انتقل الى مسائله الأخر وأوردها بتتابع ، وقد حذا حذوا بن جني في البدء والختام بموضوع الفاعل[٣].

وقد وافق ابن مالك ابن معط في التعرض لمسائل وهي:

(إن التأنيث للفاعل من دون فاصل ، والفصل بين الفعل والفاعل المؤنث وحذف التاء من الفعل المسند لفاعل مؤنث من دون فاصل بينهما)[٤].

بيد أن ابن مالك أغفل حد الفاعل مكتفياً بوضوح دلالة المصطلح عليه وموافقته لأصل معناه كما اغفل الاشارة الى موافقة الفاعل الظاهر للمضمر ، وأن أصل الفعل التذكير ، وقد اعتنى النحويون بتعريف الفاعل ، وتابعهم ابن معط في ذلك ، إذ ذكره : سيبويه ، وابن السراج وابن جني ، والزجاجي[٥].

ثم نلحظ أن ابن مالك قد زاد على ما أورده ابن معطٍ في هذا الشأن ببعض المسائل، وهي:

- أشار ابن مالك الى رافع الفاعل ، وحكم الفاعل التأخر عن فعله ، وتثنية الفاعل أو جمعه.

  فابن مالك حاذٍ حذو سيبويه والمبرد والزجاجي وابن جني ، في إيراد هذه المسائل في بداية موضوع الفاعل[٦].

---

[١] ينظر: شرح الغرة المخفية: ٢٢٩/١-٢٣٠.

[٢] ينظر: الفية ابن مالك: ٢٤-٢٥.

[٣] ينظر: اللمع: ٣١-٣٢.

[٤] ينظر: شرح الغرة المخفية: ٢٢٩/١-٢٣٠ ، وألفية ابن مالك: ٢٥.

[٥] ينظر: الكتاب: ٣٣/١ ، والاصول في النحو: ٨١/١ ، واللمع في التربية: ٣١ ، والجمل: ١٠.

[٦] ينظر: الكتاب: ٣٣/١ ، والمقتضب: ١٦/١ ، ١٢٨/٤ ، والجمل: ١٠ ، واللمع: ٣١-٣٢.

- جواز حذف فعل الفاعل إذا دل عليه دليل: وقد تابع سيبويه والمبرد، والزمخشري وابن الحاجب[١].
- لزوم التأنيث للفعل الماضي: لقد ذكر ابن مالك في موضوع المعرب والمبني أن من علامات الفعل الماضي ، تاء التأنيث الساكنة ، وقد كرر ذكرها هنا ، لتعلقها بمسألة حكم التاء عند اسناد الفعل لفاعل مؤنث. وقد حذا حذو سيبويه والمبرد وابن السراج وابن جني والزمخشري في ذلك[٢].
- الفصل بين الفعل والفاعل المؤنث بـ(إلا) ، وحكم التاء عند اسناد الفعل الى الجمع ، والاصل في الفاعل أن يلي الفعل ، وقد تابع سيبويه والمبرد وابن جني في إيراده لهذه المسائل[٣].
- الأصل في المفعول أن ينفصل ، إذ أشار ابن مالك الى جواز تقديم المفعول به على الفاعل ، ومواضع تقديمه وجوباً ، وذكر منها إن خيف التباس أحدهما بالآخر ، ومما ذكره أيضاً ورود الفاعل ضميراً غير محصور..

  ووجوب تأخير المحصور بـ (إلا) أو (إنما).

ثم أشار الى مسألتين ولم يصرح بذكرهما ، بل اكتفى بإيراد مثالين:

الاول: تقديم المفعول المشتمل على ضمير يرجع الى الفاعل المتأخر.

الثاني: تقديم الفاعل على ضمير يرجع الى المفعول المتأخر.

وقد تابع ابن مالك سيبويه والمبرد في إيراد هذه المسائل ، وابن جني[٤].

---

[١]ينظر: الكتاب: ٢٣١/١ ، والمقتضب: ٢٨٢/٣-٢٨٣ ، وشرح المفصل: ٨٠/١، ٣٥/٢-٣٦ ، وشرح الكافية: ٧٥/١.

[٢]ينظر: الكتاب: ٣٦/١ ، والمقتضب: ٣٣٨/٢ ، ٣٤٨/٣ ، الاصول في النحو: ٥٢/١، ٧٩ ، واللمع: ٣٢ ، وشرح المفصل: ٩١/٥-٩٤.

[٣]ينظر: الكتاب: ٣٤/١ ، والمقتضب: ١٦/١ ، ٣٣٨/٢ ، واللمع: ٣١-٣٢.

[٤]ينظر: الكتاب: ٣١/١-٣٤ ، والمقتضب: ٩٦/٢ ، ١١٢/٣ ، ١٢٠ ، ١٠٢/٤، واللمع: ٣١-٣٢.

- المفعول المطلق -

عرض الناظمان المفعول المطلق متفقين على تسميته بالمصدر ، وقد ذكر ابن معطٍ مسائل هذا الموضوع في ثمانية أبيات[١] ، تضمنت:

(أن المصدر مبهم ، وأنه يأتي مؤكداً ومبيناً للنوع ، ومحدوداً ، ويعني به المبين للعدد وذكر حكمه إذا وقع عليه الفعل ، وجواز إضمار فعل المصدر)[٢].

أما ابن مالك فقد عرض موضوع المصدر في اثنى عشر بيتاً[٣] ، اشتملت على طائفة من مسائله وهي: (حده ، وعامله: "الفعل ، والمصدر ، والوصف" واصل الاشتقاق ، ثم ذكر أنه ينوب عن المصدر ما يدل عليه ، وتحدث بعد ذلك عما يجب إفراده من المصادر ، وما يجوز تثنيته وجمعه ، ثم اعقب تلك المسائل بذكر امتناع حذف عامل المؤكد ، وأشار الى جواز إضمار فعل غير المؤكد)[٤].

وقد انفرد ابن معط بتسمية المصدر المبين للعدد بالمحدود. ولعله أراد أن دلالته على العدد تكسبه شيئاً من التحديد فهو محدود بالإفراد والتثنية أو الجمع.

أما ابن مالك فسماه المبين للعد فتابع سيبويه والمبرد وابن السراج وابن جني ، وكذا ابن الحاجب[٥] ، ونلحظ ثمة خلافاً بين الناظمين في بدئهما للموضوع ، إذ بدأه ابن معط بذكر اقسامه ، أما ابن مالك فبدأه بذكر حد المصدر ، وقد أحسن في ذلك إذ قدم له تمهيداً وهو التعريف بالمصدر ثم أعقبه بالمسائل الأخر ، وقد ذكر ابن مالك أربعة أشياء في بيت واحد ، وهي: (تعريف المصدر ، وتمييزه من الفعل ومثال للمصدر ومثال للفعل) إذ قال:

المصدر اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل كأمنٍ من أمن[٦]

---

[١] ينظر: شرح الغرة المخفية: ٢٥١/١ ، ٢٥٣-٢٥٦.

[٢] ينظر: المصدر نفسه: ٢٥١/١، ٢٥٣-٢٥٦.

[٣] ينظر: الفية ابن مالك: ٢٩.

[٤] ينظر: الفية ابن مالك: ٢٩.

[٥] ينظر: الكتاب: ٢٢٨/١ ، والمقتضب: ٧٣/١ ، ٦٧/٣ ، والاصول في النحو: ١٩١/١ ، واللمع: ٤٨ ، وشرح الكافية: ١١٤/١.

[٦] الفية ابن مالك: ٢٩.

لكنه ناقض في قوله: (كأمنٍ من أمن) ما سيقوله بعد ، إذ عد هنا المصدر مأخوذاً من الفعل لكنه يقول في البيت التالي:

(وكونه أصلاً لهذين انتخب)[١] إذ صرح هنا بأن المنتخب من الأقوال في المصدر أنه أصل للفعل وللوصف ، وقد تابع ابن مالك منهج ابن معط في ختامه لموضوع المصدر بذكر مواضع حذف عامله ، فهما قد حذوا حذو سيبويه والمبرد ، والزمخشري[٢]، وقد ذكر ابن مالك أن المصدر ينصب بمصدر مثله أو فعل أو وصف ، وهي مسألة أخل بها ابن معطٍ ، ومن الجدير بالذكر أن النحويين عامة لم يذكروا من عوامل المفعول المطلق سوى الفعل[٣].

- وذكر ابن مالك أنه ينوب عن المصدر ما دل عليه ، وأشار الى: (كل ، والمصدر المرادف لمصدر الفعل المذكور).

  وقد تابع في ذلك سيبويه ، وابن السراج وابن جني والزمخشري[٤].

  وذكر أن المؤكد لا يثنى ولا يجمع ، وما سواه يثنى ويجمع. وقد ذكر ذلك جمهور النحويين[٥].
- منع ابن مالك حذف عامل المؤكد ، مخالفاً بذلك جمهور النحويين نحو: سيبويه والمبرد وابن الحاجب[٦].
- وأورد مواضع حذف عامل المصدر وجوباً ، وهي:
- إذا وقع المصدر بدلاً من فعله.

---

[١] المصدر نفسه: ٢٩.

[٢] ينظر: ١١٧/٣ ، والمقتضب: ٢١٦/٣ ، ٢٢٦ ، ٢٦٧ ، وشرح المفصل: ١١٤/١-١٢٤.

[٣] ينظر: الاصول في النحو: ١٩٠/١ ، واللمع: ٤٩-٥٠ ، والايضاح في شرح المفصل لابن الحاجب: ٢٤١ ، وينظر: شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب ايضاً: ١٨٤.

[٤] ينظر: الكتاب: ٨٢/٤ ، والاصول في النحو: ١٩١/١ ، واللمع : ٤٩ ، وشرح المفصل: ١١١/١-١١٢.

[٥] ينظر: الكتاب: ٢٢٨/١ ، والمقتضب: ٢٦٧/٣ ، والاصول في النحو: ١٩١/١ ، وشرح الكافية: ١١٥/١.

[٦] ينظر: الكتاب: ١١٧/٣ ، والمقتضب: ٢٣٣/٣ ، ٢٦٦ ، وشرح الوافية نظم الكافية: ١٨٤.

- إذا وقع تفصيلاً لعاقبة ما تقدم.
- إذا ناب المصدر عن فعل استند الى اسم عين وكان المصدر مكرراً أو محصوراً.
- ويحذف عامل المصدر وجوباً إذا كان مؤكداً لنفسه أو لغيره.
- وإذا قصد بالعامل التشبيه بعد جملة مشتملة على فاعل المصدر في المعنى فابن مالك متابع لسيبويه والمبرد في إيراد ذلك[1].

وقد أخل بن معط بهذه المسائل فلم يذكرها .

وبدأ ابن معطٍ موضوع المفعول المطلق بذكر أقسامه ، إذ قال:

المصـــــدر المـــــبهم للتوكيـــــد مثـــل بيـــان النـــوع والمحـــدود
والكـــل منصـــوب إذا مـــا وقعـــا عليـــه فعـــل كطمعـــت طمعـــا
ومـــن بيـــان النـــوع عـــاد القهقـــرى واشـــتمل الصـــماء يمشـــي الخطـــرا
وقـــد ضـــربته أشـــد الضـــرب ســـوطين أو ألفـــاً كهـــذا الضـــرب[2]

أما ابن مالك فبدأه بتعريفه إذ قال:

المصـدر اسـم مـا سـوى الزمـان مـن مـــدلولي الفعـــل كـــأمنٍ مـــن أمـــن
بمثلـــه أو فعـــلٍ أو وصـــفٍ نصـــب وكونـــه أصـــلاً لهـــذين انتخـــب
توكيـــداً او نوعـــاً يبـــين أو عـــدد كســـرت ســـيرتين ســـيرذي رشـــد[3]

ذكر ابن معطٍ أنواع المصدر الثلاثة وهي: (المؤكد ، والمبين للنوع ، والمحدود) ، وأنه منصوب بعامله الفعل ، ومثل للمصدر المؤكد ، ثم أورد ثلاثة أمثلة للمصدر المبين للنوع وهذا إسراف لا موجب له في معرض الإيجاز ، مع إخلاله بالتمثيل للأقسام الأخرى.

وقد أخل ابن مالك بالمبين للنوع وآلته ، وصفته واسم الاشارة وعدده وهذه كلها ذكرها ابن معطٍ ، وقد أخل كلاهما بالنوع الرابع وهو النائب عن فعله نحو: (ضرباً زيداً).

---

[1] ينظر: الكتاب: ١١٧/٣ ، والمقتضب: ٢١٦/٣ ، ٢٢١ ، ٢٢٦ ، ٢٢٨ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨.

[2] شرح الغرة المخفية: ٢٥١/١.

[3] الفية ابن مالك: ٢٩.

وذكر ابن معطٍ الخطر[١] وهو نوع من المشي وأورده مثالاً لبيان النوع فهو مثل القهقرى ، ولم يشر ابن مالك لهذا الضرب مما ينوب عن المصدر.

حد النعت ، حكمه وأقسامه ، وحكمه من حيث التذكير والتأنيث والتنكير والتعريف ، والجمع والافراد ، والتثنية ، وقواعد النعت من حيث المعنى وهي: (الحلية ، النسب ، والعلاج والصنعة ، وفعل النفس)[٢].

ثم انتقل الى ما ينعت به إذ ذكر أنه لا ينعت بالمضمر ، وأن اسم الاشارة يكون نعتها خفياً ، لأن اسم الاشارة يصف اسم الجنس المعرف باللام جامداً كان أم مشتقاً، وختم الموضوع بوصف المضاف[٣].

أما ابن مالك فقد أجمل مسائل هذا الموضوع في أربعة عشر بيتاً وهي:

– حد النعت ، وذكر أنه تابع لمنعوته في :

التعريف والتنكير ، والمطابقة ، في التوحيد مع بيان حكمه ، وأنه يأتي مشتقاً أو شبهه وذكر مجيء النعت جملة ، وامتناع وقوع الجملة الطلبية صفة وأن المصدر يكثر استعماله صفة وتعدد النعت لمتعدد ونعت معمولي العاملين متحدي المعنى والعمل ، وذكر تعدد النعت لمنعوت واحد وجواز النعت أو القطع وذكر شروط ذلك وهي: إذا كان المنعوت متضحاً بدونها كلها جاز فيها الاتباع والقطع. وإن كان المنعوت محتاجاً الى بعضها فوجب في ذلك البعض الاتباع ، وفيما عداه الاتباع والقطع[٤].

ثم أردفها بذكر مسألة إذا قطع النعت عن المنعوت رفع على إضمار مبتدأ ، أو نصب على إضمار فعل ، وختمه بذكر جواز حذف المنعوت أو النعت[٥].

---

[١]في الجمهرة: ٢٠٩/٢ : (والخطر: تحريك الرجل يده في مشيه وضربه بها ، يقال: مر فلان يخطر خطراً وخطرا).

[٢]ينظر: شرح الغرة المخفية: ٣٦٢/١.

[٣]ينظر: المصدر نفسه: ٣٦٣/١ ، ٣٦٥ ، ٣٦٧.

[٤]ينظر: الفية ابن مالك: ٤٤ ، ٤٥.

[٥]ينظر: المصدر نفسه: ٤٥.

ويتضح من ذلك كله أن ابن مالك لم يختلف عن ابن معطٍ في إيراد المسائل الآتية: (حد النعت وحكمه ، ومطابقته لمنعوته ، وأقسام النعت)[١].

لكن ابن مالك أغفل ذكر بعض مسائل هذا الموضوع التي أوردها ابن معطٍ

– فقد ذكر ابن معطٍ أقسام النعت من حيث المعنى (فوائده) :

(الترتيب ، والنسب ، والعلاج ، والصنعة ، فعل النفس)[٢].

في حين أن ابن مالك اكتفى بذكر فائدة واحدة وهي العلامة[٣] ، واقتصر سيبويه والمبرد على ذكر فرضين منها وهما التحلية والنسب[٤] ، وذكرها ابن السراج كلها واقتصر ابن جني على ذكر التحلية وهي الإيضاح وذكر[٥] التخصيص ، ويبدو أن ابن معط متابع لابن السراج ، إذ ورد في الأصول كل الاغراض التي أوردها ابن معط وذكر ابن معطٍ أن الضمير لا ينعت ولا ينعت به ، وأن اسم الاشارة يكون نعتاً خفياً لأنه توصف باسم الجنس المعرف باللام جامداً كان أو مشتقاً ، ووصف المضاف.

فابن معطٍ في ذكره لهذه المسألة متابع لسيبويه والمبرد والزمخشري[٦].

وقد أغفل كلا الناظمين ذكر بعض المسائل التي عني بذكرها النحويون القدماء وهي: (أن الصفة لا تتقدم على الموصوف ، وجواز تقديم معمول الصفة على الموصوف)[٧].

ثم نلحظ أن ابن مالك قد زاد على ما أورده ابن معطٍ في هذا الموضوع بعض المسائل وهي:

---

[١]ينظر: شرح الغرة المخفية: ٣٦٣/١ ، والفية ابن مالك: ٤٤ ، ٤٥.

[٢]ينظر: شرح الغرة المخفية: ٣٦٥/١.

[٣]ينظر: الفية ابن مالك: ٤٤.

[٤]ينظر: الكتاب: ١٨/٢ ، والمقتضب: ٢٢٢/٤ ، ٢٨٤ ، ٢٩٥.

[٥]ينظر: الاصول في النحو: ٤٤/١–٤٥ ، واللمع: ٨١.

[٦]ينظر: الكتاب: ٧/٢ ، ٨٨ ، والمقتضب: ٢٨١/٤–٢٨٢ ، شرح المفصل: ٥٦/٣. والإيضاح في شرح المفصل: ٤٤٥–٤٤٦ ، وينظر: شرح الوافية نظم الكافية: ٢٥٧–٢٥٩.

[٧]ينظر: المقتضب: ١٧/١ ، ١٧٢/٤ ، ١٩٢.

- إن النعت لا يكون الا مشتقاً أو شبيهاً به ، ووقوع النعت جملة ، واستعمال المصدر صفة ، فقد تابع في إيراد هذه المسائل سيبويه والزمخشري[١].
- امتناع وقوع الجملة الطلبية صفة: فهو تابع جماعة من النحويين منهم سيبويه وعبد القاهر الجرجاني ، والزمخشري ، وقد حذا حذوهم ابن الحاجب[٢].
- تعدد النعت لمتعدد ، ونعت معمولي العاملين متحدي المعنى والعمل ، ونعت غير الواحد باتفاق أو باختلاف ، وتعدد النعت لمنعوت واحد ، وجواز القطع أو النعت بشروط وقد سبقت الاشارة اليها ، فابن مالك حذا حذو سيبويه والمبرد وابن السراج والزجاجي ، فكل هؤلاء النحويين أوردوا هذه المسائل في كتبهم[٣].
- إن النعت إذا قطع عن المنعوت رفع على اضمار مبتدأ أو نصب على أضمار فعل ، فتابع في ذكر هذه المسألة سيبويه والمبرد والزجاجي والزمخشري[٤].
- وذكر أيضاً جواز حذف المنعوت وإقامة النعت مقامه ، فضلاً عن إشارته الى حذف النعت ، فابن مالك تابع لسيبويه والمبرد والزمخشري في إيراد هذه المسائل[٥].

قال ابن معطٍ في التوابع:

القـــول فـــي توابـــع الكلـــم الأول

نعـــت وتأكيـــد وعطـــف وبـــدل[٦]

---

[١]ينظر: الكتاب: ٤٣٤/١ ، ٢٣/٢ ، ٣٨ ، والإيضاح في شرح المفصل: ٤٤٢-٤٤٣.

[٢]ينظر: الكتاب: ٤٢٣/١ ، المقتصد: ٩١١-٩١٢ ، وشرح المفصل: ٥٢/٣ ، وشرح الكافية: ٣٠٧/١-٣٠٨.

[٣]ينظر: الكتاب: ٤٣١/١-٣٣٤ ، ٥٧/٢-٦٠ ، المقتضب: ٣١٥/٤-٢٩٥ ، والاصول في النحو: ٣٢/١ ، والجمل: ١٤.

[٤]ينظر: الكتاب: ٩/٢-١١ ، والمقتضب: ٢٩٥/٤ ، ٢٥٨/٣ ، والجمل: ١٥ ، وشرح المفصل: ٥٨/١.

[٥]ينظر: الكتاب: ٧٥/٢ ، ١١٥ ، والمقتضب: ١٣٧/٢ ، ٢٩٤/٤ ، وشرح المفصل: ٥٨/٣ ، وينظر: شرح الكافية: ٣١٧/١.

[٦]شرح الغرة المخفية: ٣٦٢/١.

وقال ابن مالك في الموضوع نفسه:

يتبــع فــي الإعــراب الا ســماء الأول

نعـــت وتوكيـــد وعطـــف وبـــدل[1]

يتضح من هذا التوافق في اللفظ وفي العرض ، أن ابن مالك قد نظر فيما قاله ابن معطٍ عند تعرضه لهذه المسألة ، ومن الجدير بالذكر ، أن عدد الأبيات التي ضمنها ابن مالك عرض مسائل هذا الموضوع مقارب لعدد أبيات ابن معط ومع هذا أورد عدداً من المسائل أخل بها ابن معط.

لكن ابن معط اتسم عرضه لبعض مسائل الموضوع بالاستيفاء والوضوح ، إذ قال عند إيراد لأغراض النعت:

والنعـــت منـــه حليـــة ونســـب ومنـــه مـــا هـــو عـــلاج ينصـــب

ومنـــه صـــنعة وفعـــل الـــنفس غيـــر العـــلاج رافـــع للـــبس

كزيـــدٍ العـــالم والمصـــلي وهنـــدٍ الفـــارك ذات الـــدل

وعمـــر العلامـــة المكـــي ورجـــلٍ أخـــرق أســـودي[2]

أما ابن مالك فاكتفى بذكر فائدة واحدة إذ قال:

فالنعـــت تـــابع مـــتم مـــا ســـبق بوســـمه أو وســـم مـــا بـــه اعتلـــق[3]

وأراد بالوسم: العلامة ، سواء كانت حسنة أو قبيحة للموصوف ، فابن معط أوضح من ابن مالك في إيراد هذه الفوائد ، فضلاً عن ذكر ابن معطٍ أمثلة لها ، باستثناء ما أخله بذكر مثال لأحد فوائد النعت وهو: (الصنعة) نحو: اللحام: أي: بائع اللحم.

---

[1] الفية ابن مالك: ٤٤.

[2] شرح الغرة المخفية: ٣٦٥/١.

[3] الفية ابن مالك: ٤٤.

- المبتدأ والخبر -

عرض ابن معطٍ موضوع المبتدأ والخبر في ستة وعشرين بيتاً[١]. إذ استهله بحد المبتدأ ورافعه ثم تحدث عن المسائل الآتية:

إن المبتدأ معرفة ، واذا نكر ، وجب توافر أحد مسوغات الابتداء ، ثم انتقل الى الخبر فذكر حده ، وذكر أن الخبر يكون: مشتقاً ، وجامداً ، وذكر بعد ذلك صور الخبر نحو: التعريف والتنكير والاشتقاق والجهود ، وأشار الى أن الخبر يكون جملة، وظرفاً ، وجاراً ومجروراً ، وأعقب ذلك بمسألة الإخبار بظرف الزمان عن الأحداث ، وعدم الإخبار به عن الجثث وذكر أن ما يسد مسد الخبر هو: الحال ، وتحدث بعده عن حكم الضمير العائد على المبتدأ وهو إما غائب أو متكلم أو مخاطب ، وجواز تأخير المبتدأ ، وجواز تقديمه. وجواز حذف المبتدأ وحذف الخبر[٢].

أما ابن مالك فقد عرض هذا الموضوع في ثلاثين بيتاً ، وبدأه بأقسام المبتدأ وهي: مبتدأ له خبر ، ومبتدأ له فاعل سد مسد الخبر ، وتكلم بعد ذلك على الوصف مع الفاعل من حيث التطابق في الإفراد أو التثنية أو الجمع ، ثم أعقبه بمسألة الرافع لهما إذ ذكر أن المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالمبتدأ ، وأنه يكون مفرداً ، ويكون جملة ، ثم أشار الى أن الجملة الواقعة خبراً على ضربين ، والخبر المفرد على ضربين هما : جامد ، ومشتق[٣].

وأعقب الخبر المفرد المشتق بمسألة وهي: إن جرى الخبر المشتق على غير مبدئه ، برز معه ضميره وجوباً.

ثم تحدث عن مجيء الخبر شبه جملة وتعلقها بمحذوف واجب الحذف ، وذكر امتناع وقوع ظرف الزمان خبراً عن اسم دال على إلا أن تكون فيه فائدة ، ونبه على أنه لا يجوز الابتداء بالنكرة إلا أن تفيد[٤].

---

[١] ينظر: شرح الغرة المخفية: ١/٣٩٧-٣٩٨ ، ٤٠١-٤٠٥ ، ٤٠٧-٤٠٩.

[٢] ينظر: المصدر نفسه: ١/٣٩٧-٣٩٨ ، ٤٠١-٤٠٥ ، ٤٠٧-٤٠٩.

[٣] ينظر: الفية ابن مالك: ١٧.

[٤] ينظر: المصدر نفسه: ١٧-١٨.

وأشار الى أن الأصل في الخبر أن يتأخر عن المبتدأ ، وقد يتقدم عليه وأورد المواضع التي يجب فيها تأخير الخبر ، والمواضع التي يجب فيها تقديمه ، ثم ختم ابن مالك موضوع الابتداء بذكر الحذف ، إذ تكلم على جواز حذف المبتدأ ، أو الخبر ، إن دل على المحذوف دليل ومواضع حذف الخبر وجوباً ، وتعدده لمبتدأ واحد[١].

والغريب أن ابن مالك ذكر حد الخبر حينما انتقل الى الكلام عليه ، دون أن يذكر حداً للمبتدأ وربما دل ذلك على أنه لا يرى موجباً لتحديده لوضوح شأنه .

ثم نجد أن ابن معطٍ قد ختم الموضوع بمسألة جواز حذف الخبر[٢] ، في حين أن ابن مالك قد ذكر هذه المسألة قبل ذكر المسألة الأخيرة من الموضوع وهي: تعدد خبر المبتدأ[٣] ، فابن معطٍ تابع لسيبويه وابن السراج وابن جني ، إذ بدأ كل من هؤلاء بحد المبتدأ ، وكان ختام هذا الموضوع عندهم حذف الخبر[٤]. أما ابن مالك فقد خالف منهج اولئك النحويين في هذا الشأن ، ويبدو لي أنه حذا حذو الزمخشري في إيراد مسألة تعدد الخبر ضمن المسائل الاخيرة من هذا الباب[٥].

ولم يختلف ما أورده ابن مالك عما أورده ابن معطٍ في بعض مسائل هذا الموضوع ، وهي: (رافع المبتدأ ، والابتداء بالنكرة ، وأن الخبر المفرد على نوعين: المشتق ، والجامد ووقوع الخبر شبه جملة ، ومواضع وجوب تأخير المبتدأ ، وتقديمه وجواز التقديم والتأخير للمبتدأ ، وجواز حذف المبتدأ أو الخبر ، ومواضع حذف الخبر

---

[١]ينظر: المصدر نفسه: ١٨.

[٢]ينظر: شرح الغرة المخفية: ٤٠٩/١.

[٣]ينظر: الفية ابن مالك: ١٨.

[٤]ينظر: الكتاب: ١٢٦/٢ ، ١٣٠ ، والاصول في النحو: ٦٢/١ ، ٧٦ ، وشرح اللمع: ٣٨/١-٣٩ ، وينظر: شرح الوافية نظم الكافية: ١٧٠ ، ١٨١.

[٥]ينظر: شرح المفصل: ٩٩/١.

وجوباً ، وتعريف الخبر ، وأقسام المبتدأ: مبتدأ له خبر ، ومبتدأ له فاعل سد مسد الخبر[١].

واقتصر الاختلاف في عرضهما مسائل هذا الباب على ما ذكره كل منهما أو أخل به منهما ويمكن حصر ذلك بما يأتي:

١. لم يذكر ابن معطٍ مواضع حذف المبتدأ والخبر وجوباً ، في حين أن هذه المسألة تعد من المسائل الرئيسة في باب المبتدأ والخبر ، فابن معطٍ قد أخل بذكرها فهو تابع الزجاجي وابن جني في ذلك لكن ابن مالك قد ذكر مواضع حذف الخبر وجوباً ، فهو قد حذا حذو سيبويه والجرجاني والزمخشري في إيراد هذه المسائل[٢]، أما مواضع حذف المبتدأ فقد أخل بها الناظمان كلاهما .

٢. ذكر ابن معطٍ تنكير الخبر ، وهو قد تابع سيبويه والمبرد ، وابن السراج وابن جني في إيراد هذه المسألة في حين أن ابن مالك لم يشر اليها[٣].

٣. ذكر ابن معطٍ مسألة الإخبار بظرف الزمان عن الأحداث وعدم الإخبار به عن الجثث فهو تابع المبرد وابن السراج والزجاجي وابن جني في ذلك[٤].

أما ابن مالك فقد اكتفى بالاشارة الى أنه لا يجوز الإخبار بظرف الزمان عن الجثث إلا بحصول الفائدة ، فتابع سيبويه والمبرد والزجاجي وابن جني في تقييد هذه المسألة بالفائدة[٥].

٤. ذكر ابن مالك تعدد خبر المبتدأ ، في حين أن ابن معطٍ لم يشر اليها ، فابن مالك قد حذا حذو سيبويه والمبرد وابن السراج والزمخشري في إيرادها[١].

---

[١]ينظر: شرح الغرة المخفية: ٣٩٧/١-٣٩٨ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٧ ، ٤٠٩ ، والفية ابن مالك: ١٧-١٨.

[٢]ينظر: الكتاب: ١٢٩/٢ ، والمقتصد: ٢٩٨/١ ، ٣٠١ ، وشرح المفصل: ٩٥/١ ، وينظر: شرح الكافية: ١٠٣/١.

[٣]ينظر: الكتاب: ٢٢٢/٣ ، ١٢٧/٤ ، والمقتضب: ٢٢٢/٣ ، والاصول في النحو: ١٧٥/١ ، وشرح اللمع: ٣٤/١ ، وينظر: شرح الكافية: ١٠٩/١.

[٤]ينظر: المقتضب: ١٣٢/٤ ، والاصول في النحو: ٦٩/١ ، والجمل: ٣٨ ، وشرح اللمع: ٣٩.

[٥]ينظر: الكتاب: ١٣٦/١ ، ٤١٨ ، والمقتضب: ٢٧٤/٣ ، والجمل: ٣٨ ، واللمع: ٢٨.

وقد أطال ابن معطٍ في ذكر مسألة رافع المبتدأ إذ عرضها بثلاثة أبيات ، وقال فيها:

والقــول فــي بيــان الاســم المبتــدأ المبتـــــدأ يرفـــــع إذ تجـــــردا

مـــن كـــل عامـــلٍ لـــه لفظـــي فـــارفع بـــأمرٍ فيـــه معنـــوي

أعنـــي ابتـــداء وهـــو رافـــع الخبـــر مثالـــه زيـــد مصـــيخ للخبـــر[٢]

أما ابن مالك فقد اكتفى بعرض هذه المسألة في بيت واحد ، اذ قال:

ورفعـــوا مبتـــدأ بالابتـــدا كـــذاك رفـــع خبـــرٍ بالمبتـــدا[٣]

ونلحظ أن ابن معطٍ لم يذكر أقسام العامل اللفظي في حين أن ابن مالك أوجز عرضاً وأكثر استيفاءً إذ ذكر عامل الخبر أيضاً ثم أن إطالة ابن معط لم تزد شيئاً لأن المبتدأ لا يكون مبتدأ الا اذا تجرد عن العوامل.

وأعقب ذلك بمثال ، ولعل تفسير إيجاز ابن مالك في هذا الشأن أنه رأى أن المتعلم في غنى عن عرض ما ترامى للنحويين من التصورات غير المجدية في هذه المسألة.

وقد بسط ابن معط القول في مسألة أخرى إذ تضمن عرضه لها عدداً من الأمور ، فقد عرض أنواع خبر المبتدأ المفرد على هذا النحو:

وخبـــر المبتـــدإ المفيـــد اشـــتق أو كـــان بـــه جمـــود

ويســـتوي التعريـــف والتنكيـــر وفـــي الـــذي تشـــتقه الضـــمير

تقـــول ربـــي الله والله أحـــد والنضـــر جـــواب وخالـــد أســـد[٤]

أما ابن مالك فقال:

والمفـــرد الجامـــد فـــارغ وإن يشـــتق فهـــو ذو ضـــميرٍ مســـتكن[٥]

فنلحظ أن ابن معطٍ استوعب مفردات هذه المسألة ، إذ ذكر المسائل الآتية:

---

[١]ينظر: الكتاب: ٢٥٨/١ ، والمقتضب: ٣٠٨/٤ ، والاصول في النحو: ٧١/١ ، وشرح المفصل: ٩٩/١ ، وينظر: شرح الكافية: ١٠٠/١.

[٢]شرح الغرة المخفية: ٣٩٧/١.

[٣]الفية ابن مالك: ١٧.

[٤]شرح الغرة المخفية: ٤٠١/١.

[٥]الفية ابن مالك: ١٧.

- حد الخبر.
- وصور الخبر من حيث الجمود والاشتقاق ، فضلاً عن إيضاح أسلمه المتمثل في ذكر أمثلة لصور الخبر وهي:

١. جامد معرفة: (ربي الله).

٢. جامد نكرة (الله أحد ، وخالد أسد).

٣. مشتق نكرة (النضر جواب).

٤. مشتق معرفة ولم يورد له مثالاً.

ويبدو أن ابن معطٍ ناهج منهج ابن السراج في إيراده لهذه الأمور[١].في حين أن ابن مالك اكتفى بذكر الجامد والمشتق من أنواع الخبر المفرد.

ونلحظ أن ابن معطٍ قد أفرد شطراً واحداً في ذكر حد الخبر ، إذ قال: (وخبر المبتدأ المفيد) ، لكن ابن مالك قد أفرد لحد الخبر وتبيانه بيتاً واحداً في غير هذه المسألة إذ قال:

والخبر الجزء المتم الفائدة كالله بر والأيادي شاهده[٢]

وعند التمعن في تعريف كل من الناظمين للخبر ، لا نجد اختلافاً بيناً سوى ما اتصف به تعريفهما ببعض الاختلاف في الدقة والوضوح والايجاز.

فقد أوجز ابن معط فأوفى في تعريفه للخبر في حين أن ابن مالك اطال في معرض الإيجاز ، إذ ذكر مثالين في قوله: ((كالله بر والأيادي شاهده)) إتماماً للنظم وهما بمثابة مثال واحد.

فالخبر في كلً منهما مشتق فلا وجه لذكر المثال الثاني.

وقد أخذ على ابن مالك تحديده الخبر بأنه: (الجزء المتم الفائدة) يقول ابن عقيل: (عرف المصنف الخبر بأنه الجزء المكمل للفائدة ، ويرد عليه الفاعل ، نحو: (قام زيد) فإنه يصدق على زيد أنه الجزء المتم الفائدة)[٣].

---

[١]ينظر: الاصول في النحو: ١/٧١-٧٤.

[٢]الفية ابن مالك: ١٧.

[٣]شرح ابن عقيل: ١/٢٠١.

وليس رده بشيء لأن ابن مالك قيد ذلك بالخبر ، وزيد في (قام زيد) ليس خبراً ، ومرد اعتراض ابن عقيل على تحديد ابن مالك أن الأفادة لا تقتصر على الخبر وحده ، إذ يضيف (والتعريف ينبغي أن يكون مختصاً بالمعرف دون غيره)[١].

ويجاب عن ذلك بأن لكل تركيب جزأه المتم للفائدة ، والمميز لكل منها صورة التركيب التي تخالف الصور الأخرى.

وقد نهج ابن هشام نهج ابن مالك في تعريف الخبر على هذا النحو ، إذ قال: (والخبر الجزء الذي حصلت به الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المذكور فخرج فاعل الفعل فإنه ليس مع المبتدأ ، وفاعل الوصف)[٢].

ويبدو لي أن ابن عقيل متابع للشيخ عبد الله خالد الأزهري في اعتراضه على ابن مالك في هذا الشأن ، إذ قال فيه: (فإنه يرد عليه فاعل الفعل وفاعل الوصف)[٣].

وتابع الشيخ ياسين العليمي ابن مالك في ذلك إذ عقب على قوله:

(والخبر الجزء المتم الفائدة)[٤] ، قائلاً: (اي مع المبتدأ بقرينة ما علم من أول الباب الى هنا من أن الخبر يصاحب المبتدأ دون غيره ، فاندفع ما قد يرد عليه من أن التعريف يشمل كلاً من فعل الفاعل ، مثلاً والمراد مع المبتدأ غير الوصف بقرينة ، قوله: فاعل أغنى ، فإنه دل على أن الوصف لا خبر له)[٥].

وقد استدل الاشموني على صحة حد ابن مالك للخبر بدلالة المقام والتمثيل الذي أورده ابن مالك ، إذ قال:

(والخبر الجزء المتم الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المذكور بدلالة المقام والتمثيل بقوله: "كالله بر والأيادي شاهده" ، فلا يرده الفاعل ونحوه)[٦].

---

[١] المصدر نفسه: ٢٠٢/١.

[٢] أوضح المسالك: ١٩٤/١.

[٣] شرح التصريح على التوضيح: ١٦٠/١.

[٤] الفية ابن مالك: ١٧.

[٥] حاشيته على شرح التصريح: ١٦٠/١.

[٦] شرح الاشموني: ٩٠/١-٩١.

أما المفردات الأخر التي تضمنتها مسألة ذكر صور الخبر بنوعية (الجامد ، والمشتق) ، وإلحاقها بالأمثلة ، فكان ابن معط أكثر إيضاحاً في عرض ذلك من ابن مالك.

وعرض ابن معطٍ أحدى مسائل هذا الموضوع في أربعة أبيات وهي مسألة الابتداء بالنكرة إذ قال:

وكـــل مـــا ابتدأتـــه عرفـــه وإن تنكـــر صـــفه أو أضـــفه
أو قـــدم الخبـــر ظرفـــاً أو وعـــى معنـــى تعجـــبٍ ونفـــيٍ أو دعـــا
أو فيـــه معنـــى الشـــرط أو مســـتفهم بـــه أو الجـــواب أو معمـــم
أو قبلـــه مـــا يوجـــب التصـــدرا تقـــول فـــي الـــدار غـــلام مخبـــرا[1]

أما ابن مالك فقال:

ولا يجـــوز الابتـــدا بـــالنكرة مـــا لـــم تفـــد كعنـــد زيـــدٍ نمـــره
وهـــل فتـــىً فـــيكم فمـــا خـــل لنـــا ورجـــل مـــن الكـــرام عنـــدنا[2]
ورغبـــة فـــي الخيـــر خيـــر وعمـــل بـــر يـــزين ولـــيقس مـــا لـــم يقـــل[3]

لقد عرض ابن مالك مسوغات الابتداء على نحو يختلف عما عرضه ابن معطٍ ، إذ اعتمد في عرضها على إيراد الأمثلة ، وهو أكثر إيضاحاً في أسلوب عرضه لهذه المسألة ، إذ إن ذكر المثال أجدى نفعاً في الأسلوب التعليمي ، لأن المثال هو المقصود بالقاعدة ، وهو دال عليها.

- ثم انا نلحظ أن ابن معطٍ قد أطلق مسوغات الابتداء وتابعه ابن مالك في ذلك بقوله: (وليقس ما لم يقل).
- وإن ابن مالك أغفل ما أورده ابن معطٍ في ذكر بعض مسوغات الابتداء ، وهي: (أن تكون شرطاً ، وجواباً ، وعامة ، ودعاء ، أو فيها معنى التعجب ، وقبله ما

---

[1] شرح الغرة المخفية: ٣٩٨/١.

[2] الفية ابن مالك: ١٧.

[3] المصدر نفسه: ١٨.

يوجب أن يقع في صدر الكلام). فابن معط كان اكثر استيفاءً لمسوغات الابتداء بالنكرة.

- الابتداء بالنكرة العاملة ذكره ابن مالك ، ولم يشر إليه ابن معطٍ ، فضلاً عن اقتصار ابن معط على ذكر هذه المسوغات ، إذ أورد أحد عشر موضعاً للابتداء بالنكرة ، وتابعه ابن مالك في ذكر خمسة مواضع منها. وزاد عليه موضعاً واحداً في حين أوصلها بعض النحويين الى نيف وثلاثين موضعاً[١] ، ولا ريب أن قصر هذه المسوغات على الافادة يغني عن التفصيل في ذكرها.

- كان وأخواتها -

عرض ابن معطٍ موضوع كان وأخواتها في ثلاثة عشر بيتاً[٢] ، وأورد مسائل هذا الموضوع على النحو الآتي:

ذكر كان وأخواتها ، وأعقبها بذكر تقديم الخبر عليها وتأخيره عنها ، ونبه على عدم تقديم خبر ما دام عليها ، وأن كل هذه الأفعال دالة على اقتران الحدث بالزمان ، ثم أورد أوجه كان: الناقصة ، والتامة ، والزائدة ، ثم ذكر مثالاً على (ظل) الناقصة ، و(أمسى) التامة[٣].

أما ابن مالك فقد عرض مسائل هذا الموضوع في خمسة عشر بيتاً وأوردها على هذا النحو: ذكر كان وأخواتها وعملها ، وأن غير الماضي منها يعمل عمل الماضي ، وجواز توسط خبر هذه الأفعال بينها وبين اسمها ، وامتناع سبق خبر "دام" عليها ، وتقديم الخبر على الفعل المنفي بما أو غيرها من أدوات النفي ، وذكر امتناع تقديم الخبر على ليس ، وانقسام الافعال على قسمين : تام ، وناقص ، وذكر أنه لا يلي العامل واسمه معمول خبره ، إلا إذا كان المعمول ظرفاً أو جاراً أو مجروراً.

---

[١] ينظر: مغني اللبيب: ٩١ وشرح ابن عقيل: ٢١٨/١ ، وشرح الاشموني: ٩٦/١.

[٢] ينظر: شرح الغرة المخفية: ٤٢٠/٢-٤٢٢ ، ٤٢٤ ، ٤٢٦.

[٣] ينظر: المصدر نفسه: ٤٢٠/٢-٤٢٢ ، ٤٢٤ ، ٤٢٦.

ثم تكلم على حذف كان مع اسمها ، وإبقاء خبرها كثيراً بعد أن ولو ، وحذف كان مع اسمها بعد أن المصدرية ، وتعويض (ما) وبقاء اسمها وخبرها ثم ختم الموضوع بحذف نون المضارع المجزوم من "كان"[١].

التقى الناظمان في البدء بإيراد هذه الأفعال[٢] ، وهذا شأن جميع النحويين حينما يتعرضون لها إذ أن اتفاقها في العمل يلزم بإيراد كل الأفعال المماثلة[٣].

وقد ختم ابن معطٍ هذا الموضوع بذكر الافعال التامة ، واقتصر على ذكر الفعلين ظل وأمسى[٤].

في حين أن ابن مالك قد ختمه بمسألة حذف كان وحذف نون المضارع المجزوم من (كان) وقد اتفق الناظمان في إثبات المسائل الآتية:

- ذكر كان وأخواتها وعملها.
- عدم جواز تقديم الخبر على ما دام.
- ذكر اقسام الافعال ، فمنها التامة ، والناقصة ، والزائدة[٥].
- إن غير الماضي من كان وأخواتها يعمل عمل الماضي.

وقد ذكر ذلك سيبويه والمبرد وابن السراج والزمخشري[٦].

ونلحظ أن ابن مالك قد أغفل بعض ما أورده ابن معط من مسائل هذا الموضوع:

- تقديم الخبر على كان واخواتها وتابع ابن معط سيبويه والمبرد في ذكر هذه المسألة ، وكذا ابن السراج والزجاجي وابن جني والزمخشري[٧].

---

[١] ينظر: الفية ابن مالك: ١٩.

[٢] ينظر: شرح الغرة المخفية: ٤٢٠/٢ ، والفية ابن مالك: ٢٠.

[٣] ينظر: المقتضب: ٩٧/٣ ، ٨٦/٤ ، والاصول في النحو: ٩٢/١-١١٣ ، والجمل وشرح اللمع: ٤٨/١ ، وشرح اللمحة البدرية لابن هشام: ٣/٢.

[٤] ينظر: شرح الغرة المخفية: ٤٢٦/٢.

[٥] ينظر: شرح الغرة المخفية: ٤٢٠/٢ ، ٤٢٤ ، والفية ابن مالك: ١٩.

[٦] ينظر: الكتاب: ٧٣/١ ، والمقتضب: ٩٦/٣ ، ٩٧ ، ١٨٩ ، ٩٥/٤ ، ١١٦ ، والاصول في النحو: ٩٢/١ ، ٩٣ ، ٩٨ ، وشرح المفصل: ١٠٣/٧ ، ١٠٥.

[٧] ينظر: الكتاب: ٤٥/١-٥٦ ، والمقتضب: ٨٨/٤ ، الاصول في النحو: ٩٨/١ ، ١٠٢ ، والجمل: ٤٢ ، واللمع: ٣٧ ، وشرح المفصل: ٩٧/٧-٩٨.

- إن كل هذه الأفعال دالة على اقتران الحدث بالزمان فهو متابع لسيبويه والمبرد والزمخشري في ذلك[١].

ثم نلحظ أن ابن مالك قد زاد على ما أورده ابن معطٍ في هذا الشأن بعض المسائل وهي:

- جواز توسط خبر هذه الافعال بينها وبين اسمها ، متابعاً لسيبويه والمبرد والزمخشري في إيراد هذه المسألة[٢].
- امتناع تقديم الخبر على ليس ، وتابع ابن مالك المبرد في إيرادها[٣].
- تقديم الخبر على ما النافية ، حاذياً بذلك حذو سيبويه وابن الحاجب[٤].
- لا يلي العامل واسمه معمول خبر ، إلا إذا كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً وإذا ورد في كلام العرب ما ظاهره إيلاء العامل معمول خبره وجب تأويله. فهو متابع لسيبويه والمبرد وابن الحاجب في ذكر هذه المسألة[٥].
- حذف كان مع اسمها وبقاء خبرها كثيراً بعد إن ، وحذف كان بعد أن المصدرية وتعويض (ما) وبقاء اسمها وخبرها وحذف نون المضارع المجزوم من (كان) وقد ذكر ذلك جمهور النحويين[٦].

وقد عرض ابن معطٍ موضوع كان وأخواتها على النحو الآتي:

وجملة الأفعال كان أضحى أصبح ظل صار بات أمسى
ليس ما زال ما انفك ما فتئ ما برح ما دام ما

---

[١]ينظر: الكتاب: ١٤٨/٢ ، والمقتضب: ٩٧/٣، ٨٦/٤ ، وشرح المفصل: ١٢/٧.

[٢]ينظر: الكتاب: ٢٣/١ ، والمقتضب: ٤/ ٨٧، ٨٨، ١٦٥/٢ ، وشرح المفصل : ١١٢/٧.

[٣]ينظر: المقتضب: ١٩٤/٤ ، ٤٠٦ ، وينظر: شرح المفصل: ١١٢/٧ ، وشرح الكافية: ٢٩٧/٢.

[٤]ينظر: الكتاب: ٤٥/١-٥٠ ، وشرح الكافية: ٢٩٧/٢.

[٥]ينظر: الكتاب: ٦٠/١ ، والمقتضب: ٤/ ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٥٦ ، وشرح الكافية: ٢٩٩/٢.

[٦]ينظر: الكتاب: ٢٥٨/١ ، ١٣٦/٢ ، والمقتضب: ٣٦٤/٢ ، ١٦٧/٣ ، والأصول في النحو: ٩٣/١ ، وشرح الكافية: ٢٥٢/٢-٢٥٤ ، ٣٠٠ ، وشرح شذور الذهب: ١٨٨/١.

صـــــرفته منهـــــا تقـــــول كانـــــا عمـــرو شـــجاعاً لـــم يكـــن جبانـــا[1]

أما ابن مالك فقد عرضه على هذا النحو:

ترفـــع كـــان المبتـــدأ اســـماً والخبـــر تنصـــــبه ككـــــان ســـــيداً عمـــــر

ككـــان ظـــل بـــات أضـــحى أصـــبحا أمســـــى وصـــــار لـــــيس زال برحـــــا

فتـــــئ وانفـــــك وهـــــذي الأربعـــــه لشـــــبه نفـــــي أو لنفـــــي متبعـــــه[2]

فنلحظ أن ابن معطٍ بدأ بإيراد الأفعال الناقصة دون الإشارة إلى عملها مخالفاً بذلك صنيعه بشأن إن وأخواتها إذ استهلها بذكر عملها[3] ، كما سلوى.

أما ابن مالك فقد بدأ بذكر عمل كان وأخواتها. وقد اكتفى ابن معط بالتمثيل إظهاراً لعملها مخالفاً منهجه في مسوغات الابتداء بالنكرة إذ اكتفى بذكر الحالات دون إثبات الأمثلة لها. وأدرج ابن مالك كان وأخواتها على نحوٍ يختلف عن إيراد ابن معط.

ثم نلحظ أن ابن معطٍ عرض كان وأخواتها ببيتين في حين أن ابن مالك قد أوردها ببيت ونصف شطر.

وإن ابن معطٍ قد أوجز إذ اكتفى بمثالٍ واحدٍ وختم إيراد الأفعال بذكر مثالين ولعله استغنى بهما عن إيراد المثال لكل منهما ، وقد حرص في هذين المثالين على الإشارة إلى أن المضارع من هذه الافعال يعمل عمل الماضي منها.

- إن وأخواتها -

اتفق الناظمان في عدد الأبيات التي ضمناها مسائل إن وأخواتها ، إذ استوفاها كل منهما في ثلاثة وعشرين بيتاً ، استهل ابن معطٍ ذلك بذكر هذه الحروف وعملها ، وأشار الى دخول اللام في خبر إن ، وتخفيف إن ، وإلغائها ، وأشار الى كف إن بـ (ما) ، وحكم اللام في خبر (إن) المخففة من الثقيلة ، وأنها إذا اهملت وجب مجيء اللام ، وعرض تخفيف (أن ، وكأن) في الشعر والقرآن ، وذكر مواضع

---

[1] شرح الغرة المخفية: ٢/٤٢٠.

[2] الفية ابن مالك: ١٩.

[3] ينظر: شرح الغرة المخفية: ٢/٤٤١.

فتح همزة إن ، وهي: أن يختص الموضع بالاسم وحده ، أو بالفعل وحده ، والموضع المشترك بين الاسم والفعل فتقع فيه المكسورة الهمزة ، والكسر بعد القول ، ولام الابتداء ، ومع الأقسام ، والإتيان بفتح همزة ، أن إذا كان المراد بالقول الظن ، وموضع ذلك في الاستفهام والخطاب ولا يتقدم خبر إن وأخواتها على اسمها[١].

وختم الموضوع بمسألة مجيء خبر إن وأخواتها ظرفاً[٢].

وذكر ابن مالك في أبياته الثلاثة والعشرين هذه الأحرف ، وعملها وما يلزم تقديم الاسم وتأخير الخبر ، وفتح همزة (إن) إذا قدرت بمصدر وأنها تكسر فيما عدا ذلك، وذكر المواضع التي يجب فيها كسر همزة (إن) وهي: إذا وقعت في الابتداء ، وفي بدء الصلة ، وإذا وقعت جواباً لقسم وفي خبرها اللام ، وأن تقع في جملة محكية بالقول ، وأن تأتي في جملة في موضع الحال ، وأن تقع بعد فعل من أفعال القلوب، وقد علق عنها باللام ، ثم ذكر جواز فتح همزة (إن) وكسرها ، إذا وقعت بعد إذا الفجائية ، وإذا وقعت جواب قسم وليس في خبرها اللام ، وإذا جاءت بعد (فاء) الجزاء ، وإذا وقعت بعد مبتدأ هو في المعنى قول وخبر (إن) قول ، والقائل واحد[٣].

وجواز دخول لام الابتداء على خبر (إن) المكسورة ، وذكر أنه لا تدخل اللام على خبر إن المنفي ، كذلك الشأن إذا كان الخبر ماضياً غير مقترن بقد[٤].

ثم أعقب ذلك بمسألة دخول لام الابتداء على معمول الخبر وعلى ضمير الفصل وعلى اسم إن ، وذكر أن اقتران "ما" بهذه الحروف يبطل عملها ، ثم أشار إلى أنه قد يبقى العمل[٥].

وبعد إيراد تلك المسائل انتقل الى ذكر مسألة العطف على اسم إن بعد استيفاء خبرها.

---

[١]ينظر: شرح الغرة المخفية: ٢/٤٤١-٤٤٤ ، ٤٤٦ ، ٤٤٨ ، ٤٥١.

[٢]ينظر: المصدر نفسه: ٢/٤٥٢.

[٣]ينظر: الفية ابن مالك: ٢١.

[٤]ينظر: المصدر نفسه: ٢١-٢٢.

[٥]ينظر: الفية ابن مالك: ٢٢.

وذكر أن حكم (أن) المفتوحة ، و(لكن) في العطف على اسمها حكم (إن) المكسورة وأشار الى اختلاف حكم ذلك في (ليت ولعل وكأن).

وذكر أن تخفيف (إن) المكسورة يقل عملها ، وإذا أهملت وجب اقتران خبرها باللام وأشار الى الاستغناء عن اللام ، وذكر تخفيف أن المفتوحة وحذف اسمها.

ويجب حينئذ أن يكون خبرها جملة ، ووقوع خبر (إن) المخففة جملة فعلية ، وذكر تخفيف (كأن) فيحذف اسمها وربما ذكر[١].

وقد اتفق الناظمان في إيراد بعض مسائل هذا الموضوع وهي:

ذكر إن وأخواتها وعملها ، وأن الأحرف المشبهة بالفعل هي ستة أحرف. ودخول اللام في خبر إن ، وتخفيف إن وإهمالها عند اتصالها بـ(ما) ، وحكم اللام في خبر إن المخففة من الثقيلة ، وتخفيف أن وكأن في الشعر والقرآن ، وبعض مواضع كسر همزة (إن) نحو: الكسر بعد القول ، ولام الابتداء ، ومع الأقسام ، ولا يتقدم خبر إن وأخواتها على اسمها. إلا إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً[٢] ، فابن معطٍ حذا حذو جمهور النحويين في ذكر هذه المسائل نحو: سيبويه ، وابن السراج ، والزمخشري ، وتابعه ابن مالك في إيرادها[٣] ، بيد أن ابن مالك انفرد بذكر المسائل الآتية:

- إن اللام لا تدخل على خبر إن المنفي ، ولا الماضي غير المقرون بـ (قد) ودخول لام الابتداء على معمول الخبر وعلى ضمير الفصل وعلى اسم (إن) ، ولم يشر ابن معطٍ لذلك ، فابن مالك تابع سيبويه وابن السراج والزمخشري وابن الحاجب[٤].

---

[١] ينظر: المصدر نفسه: ٢٢.

[٢] ينظر: شرح الغرة المخفية: ٢/٤٤١-٤٤٤ ، ٤٤٦ ، ٤٤٩ ، ٤٥١ ، والفية ابن مالك: ٢١ ، ٢٢.

[٣] ينظر: الكتاب: ٢/١٣١ ، ١٣٢ ، ١٥٠ ، ٣/١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، والاصول في النحو: ١/٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٨١ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، وشرح المفصل: ١/١٠٢ ، وينظر: شرح الوافية الكافية: ٣٨٥-٣٨٨.

[٤] ينظر: الكتاب: ٢/١٤٤-١٤٦ ، والاصول في النحو: ١/٢٩٢-٢٩٥ ، ٣١٦ ، وشرح المفصل: ٨/٤٦٣-٦٦ ، وشرح الكافية: ٢/٣٤٨.

- وأورد ابن مالك مسألة العطف على اسم إن بعد استيفاء خبرها ، وأن حكم (إن ولكن) في العطف على اسمها هو حكم (إن) المكسورة ، وأن الحكم يختلف في (ليت ولعل وكأن) ، وتخفيف إن المكسورة يقل عملها ، وإذا أهملت وجب اقتران خبرها باللام ، وإذا خففت (إن) فلا يليها من الأفعال إلا الأفعال الناسخة للابتداء، فابن مالك تابع سيبويه ، وابن السراج ، والزمخشري وابن الحاجب في إيراد هذه المسائل[١].
- ذكر ابن معطٍ مواضع فتح همزة (إن) وهي اختصاص الموضع بالاسم وحده ، أو بالفعل وحده ، فتابع آبن السراج والزجاجي وآبن جني والزمخشري[٢] في ذلك ، في حين أن آبن مالك أشار الى تقديرها بمصدر فقط ، وبدون ذلك تكسر وقد سار على نهج سيبويه والمبرد[٣].
- ذكر ابن معطٍ من مواضع كسر همزة (إن) اختصاصها بموضع مشترك بين الاسم والفعل ، وتابع سيبويه ، وابن السراج في إيراد هذا الموضع[٤] ، أما آبن مالك فقد فصل قوله في ذلك ، إذ ذكر ستة مواضع في كسر همزة (إن) ، وقد سبقت الإشارة إليها. فابن مالك في تفصيله لهذه المسألة حذا حذو سيبويه والمبرد وابن السراج والزمخشري وابن الحاجب[٥].
- ذكر آبن معطٍ موضعاً لفتح همزة (إن) إذا كان المراد بالقول الظن وموضع ذلك في الاستفهام والخطاب. فقد تابع سيبويه والمبرد والزمخشري.

---

[١]ينظر: الكتاب: ٢٧٥/١ ، ٢٨٥-٢٨٦ ، والاصول في النحو: ٢٨٤/١-٢٨٥ و ٢٩١ ، وشرح المفصل: ٦٥/٧ ، ٦٢ ، ٦٦ ، ٧١ ، وشرح الكافية: ٣٤٨/٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٥.

[٢]ينظر: الاصول في النحو: ٣١٧/١ ، والجمل: ٥٩ ، وشرح المفصل: ٦٠/٨ ، وينظر: شرح الكافية: ٣٤٨/٢.

[٣]ينظر: الكتاب: ٤٦٣/١ ، والمقتضب: ٣٤٠/٢.

[٤]ينظر: الكتاب: ٤٦١/١ ، والاصول في النحو: ٣١٧/١ ، وينظر: ايضاً: شرح المفصل: ٦٠/٧.

[٥]ينظر: الكتاب: ١٤٥/٣-١٤٩ ، والمقتضب: ٣٥٠/٢ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٥٣ ، ١٩٤/٣ ، ١٠٧/٤ ، والاصول في النحو: ٣١٧/١ ، وشرح المفصل: ٣٤٨/٢.

في ذلك[١] ، أما آبن مالك فلم يشر إلى هذا الموضع.

- وقد ذكر آبن مالك أن خبر (أن) إذا كان جملة فعلية تعين ألا يكون فعلها للدعاء وألا يمتنع تصريفه ، إذ ذكر أن الأحسن الفصل حينئذ بقد أو بنفي ، أو بحرف تنفيس أو لو ، ولم يذكر آبن معط ذلك[٢].

فابن مالك تابع في إيراد هذه المسألة سيبويه ، وابن السراج ، والزمخشري وابن الحاجب.

- أورد آبن مالك من مواضع كسر (إن) أن تكون صلة الموصول ، في حين أن ابن معطٍ لم يذكر ذلك ، وهذا إخلال منه إذ إن النحويين يحرصون في الغالب على الإشارة إلى هذا الموضع[٣] ، وقد مثل له صاحب الكتاب ، بقوله: (أعطيته ما إن شره خير من جيد ما معك)[٤].
- وزاد آبن مالك على ما أورده آبن معط إذ ذكر مواضع جواز فتح همزة (إن) وكسرها ، وتابع آبن مالك جمهور النحويين في ذلك[٥].

وقد اتفق الناظمان بشأن عدد هذه الأحرف ، لكن الاختلاف انحصر في مسألتين هما:

١. ترتيب الأحرف المشبهة بالفعل ، إذ ذكرها آبن معطٍ على النحو الآتي: (إن ، أن، كأن ، لعل ، ليت ، لكن) أما آبن مالك فأوردها على هذا النحو: (إن ، أن ، ليت ، لكن ، لعل ، كأن).

٢. أشار آبن معطٍ الى حذف اللام من (لعل).

ثم نلحظ أن آبن معطٍ نبه على عدد الأحرف المشبهة بالفعل إذ قال:

---

[١] ينظر: الكتاب: ١٤٢/٣ ، والمقتضب: ٣٤٧/٢ ، ٣٤٨ ، وشرح المفصل: ٦٠/٧.

[٢] ينظر: الفية ابن مالكك: ٢٢.

[٣] ينظر: الكتاب: ١٤٦/٣ ، والمقتصد: ٤٧٤ ، وشرح شذور الذهب: ٢٠٤/١-٢٠٥.

[٤] الكتاب: ١٤٦/٣.

[٥] ينظر: الكتاب: ٤٧٣/١ ، والمقتضب: ٣٤٧/٢ ، والاصول في النحو: ٣٣١/١ ، ٣٣٤ ، وشرح المفصل: ٦١/١ ، وينظر: شرح شذور الذهب: ٢٠٧-٢٠٨.

إن وأن وكـــــــــأن ولعـــــــــل وليـــت خـــامس ولكـــن وعـــل[1]

ولم يشر آبن مالك إلى ذلك صراحةً بل اقتصر على إيرادها فقط ، وقد اختلف النحويين في عدد الأحرف المشبهة بالفعل ، فقد عبر سيبويه عنها بالحروف الخمسة، إذ قال: (باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده)[2] ، وعبر عنها بالأحرف الخمسة فقال: (هذا باب ما ينتصب فيه الخبر بعد الأحرف الخمسة)[3] ، إذ جعل المفتوحة فرعاً عن المكسورة ، وقد تبعه المبر في ذلك فقال: (هذا باب الأحرف الخمسة المشبهة بالافعال وهي: إن وأن ولكن وكأن وليت ولعل)[4].

وقد عدها بعض النحويين ستة أحرف[5] ، في حين حمل بعضهم عليها حرفين هما: (لا النافية للجنس وعسى)[6] ، وذكر آبن هشام هذين الحرفين فضلاً عن ذكره (أن) المفتوحة ، فهي عنده ثمانية أحرف[7].

وقد عقب الشيخ ياسين على قول سيبويه المذكور سابقاً ، فقال: (أخذ سيبويه في التعبير بالحروف وأجيب عنه بأنه من موضع جمع الكثرة فدل بظاهره على أن التفريق بينهما إنما هو في جانب الزيادة بمعنى أن جمع القلة مخصوص بالعشرة فما دونها وجمع الكثرة غير مختص بما فوق العشرة وهذا أوفق بالاستعمالات وإن صرح بخلافه كثير من الثقات)[8].

وقد أفرد آبن معطٍ بيتاً واحداً للتمثيل على أداتين هما: (إن ، وليت) إذ قال:

---

[1] شرح الغرة المخفية: ٢/٤٤١.

[2] الكتاب: ١/٢٧٩.

[3] المصدر نفسه: ١/٢٨٢.

[4] المقتضب: ٤/١٠٧.

[5] ينظر: الجمل: ٥١ ، واللمع: ٤١ ، وشرح المفصل: ٢/٣٤٥.

[6] ينظر: كشف المشكل: ٢/٣٤٦-٣٤٧.

[7] ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ١/٢١٠.

[8] حاشيته على شرح التصريح: ١/٢١٠.

تقـــــول إن خالـــــداً كـــــريم وليـــت بكـــراً عنـــدنا مقـــيم[1]

وتابعه ابن مالك في التمثيل ببيت واحد ، لكن تمثيله كان لثلاثة أحرف وهي: (إن ، وأن ولكن) إذ قال:

كـــان زيـــداً عـــالم بـــأني كـــفء ولكـــن آبنـــه ذو ضـــغن[2]

وقد اتفق الناظمان في إيراد المهم من مسائل (إن وأخواتها) واقتصر الاختلاف بينهما على ما أثبته كل منهما من المسائل المفردة ثم إنا نلحظ أن الاختلاف تمثل في عرضهما لمسائل الموضوع ، ولإيضاح ذلك تقابل نصاً لآبن معطٍ بنصً لآبن مالك، ومن الجدير بالذكر هنا أن عرض الناظمين لإن وأخواتها مخالف لعرضهما لـ(كان واخواتها) إذ استهل ابن معطٍ عرض هذا الموضوع ببيان عملها ، وأتبع ذلك بإيراد الحروف ، إذ قال:

القـــول فيمـــا يرفـــع الاخبـــارا وينصـــب الاســـماء حيـــث صـــارا
وهـــي حـــروف عـــاملات عمـــلا يخـــتص بالفعـــل تعـــد عـــن ولا
إن وأن وكـــــــأن ولعـــــــل وليـــت خـــامس ولكـــن وعـــل
تقـــــول إن خالـــــداً كـــــريم وليـــت بكـــراً عنـــدنا مقـــيم[3]

أما آبن مالك فقد استهل ذلك بإيراد الحروف وأردفها بإشارة إلى عملها ، ومنه قوله:

لإن أن ليـــت لكـــن لعـــل كـــأن عكـــس مالكـــان مـــن عمـــل
كـــان زيـــداً عـــالم بـــأني كـــفء ولكـــن آبنـــه ذو ضـــغن[4]

فنلحظ أن آبن معطٍ سلك منهجاً يوافق المنهج العلمي المتبع في المصنفات النثرية التي تنص أولاً على الحكم العام للباب أو الفصل ثم ينتقل إلى فروعه. وقد تابعه آبن مالك في ذلك بقوله: (عكس مالكان من عمل) وهذه إشارة تعليمية دقيقة تذكر المتعلم بالعملين بهذه الصورة من الربط.

---

[1] شرح الغرة المخفية: ٢/٤٤١.

[2] الفية ابن مالك: ٢١.

[3] شرح الغرة المخفية: ٢/٤٤١.

[4] الفية ابن مالك: ٢١.

- الوقف -

سبقت الإشارة إلى أن آبن معطٍ أقحم موضوع الوقف الذي هو من الموضوعات الصرفية بين موضوعات نحوية لا علاقة لها به إذ وسطه بين المفرد والمثنى. في حين أن آبن مالك جعله بعد الإمالة وقبل النسب مع أبواب الصرف ، ولعل تفسير منهج آبن معطٍ في هذا الشأن ، هو أنه موضوع الوقف مسائل ذات صلة بالموضوع السابق له ، وهو المفرد إذ أورد فيه إعراب الاسم الصحيح والمعتل، وأردفه بمسائل موضوع الوقف إذ عرضها على هذا النحو:

وقف على المنصرف المنصوب بألفٍ عن نونه مقلوب[1]
وفي سواه قف بغير إبدال واحذف من المنقوص ياء الاعلال
وإن تعرفه فأثبته وقف وقف على المقصور حتماً بالألف
والروم والاشمام والتضعيف والنقل حالات بها الوقوف[2]

أما آبن مالك فقد قال:

تنويناً آثر فتحٍ اجعل ألفا وقفاً وتلو غير فتحٍ احذفا
واحذف لوقفٍ في سوى اضطرار صلة غير الفتح في الإضمار
وأشبهت إذن منوناً نصب فألفاً في الوقف نونها قلب
وحذف يا المنقوص ذي التنوين ما لم ينصب اولى من ثبوتٍ فاعلما[3]

فقد عرض ابن معط مسائل موضوع الوقف في أربعة أبيات ، تضمنت : الوقف على المنصرف المنصوب ، والوقف على المنصرف المرفوع ، والمجرور ، وذكر الوقف على المعتل وهما: المنقوص والمقصور.

ثم ختم ذلك بذكر حالات الوقف وهي:

---

[1] شرح الغرة المخفية: ١١٣/١.

[2] ينظر: شرح الغرة المخفية: ١١٧/١.

[3] الفية ابن مالك: ٧١.

(الروم ، والاشمام ، والتضعيف ، والنقل)[١].

وقد بدأ ابن معطٍ بالحديث عن الوقف على الاسم المنون المنصوب ، وتابعه آبن مالك في ذلك إذ ذكر الوقف على الاسم المنون الواقع بعد فتح[٢] ، لكن آبن مالك اختلف عن آبن معط في ختام موضوع الوقف ، إذ ختمه بمسألة إن الوصل قد يعطى حكم الوقف ثم أشار الى قلته في النثر ، وكثرته في النظم[٣].

وقد تعرض آبن مالك لما تعرض له آبن معطٍ في هذا الشأن نحو: الوقف على الاسم المنون الواقع بعد فتح وغيره ، والوقف على المنقوص فضلاً عن اتفاق الناظمين بذكر حالات الوقف وهي: (الروم ، والاشمام ، والتضعيف ، والنقل)[٤].

وقد زاد آبن مالك بذكر طائفة من مسائل هذا الموضوع ، فقد عرض الوقف في تسعة عشر بيتاً ، والمسائل التي زاد بها آبن مالك على ما أورده أبن معطٍ من مسائل في هذا الشأن هي:

الوقف على هاء الضمير ، والهاء الساكنة ، والوقف على المنقوص المحذوف العين، والوقف على المنقوص غير المنون ، والوقف على الاسم المحرك الذي آخره هاء التأنيث بالتسكين وذكر أن الوقف على الاسم الذي آخره غير هاء التأنيث خمسة أوجه أولها التسكين ، أما الأوجه الأربعة فقد اتفق مع آبن معطٍ في إيرادها ، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك[٥].

ومما زاده آبن مالك على ما أورده آبن معطٍ من مسائل هذا الموضوع ، أنه أشار الى مسألة خلافية مفادها :

---

[١] ينظر: شرح الغرة المخفية: ١/١١٧.

[٢] ينظر: الفية ابن مالك: ٧١.

[٣] ينظر: المصدر نفسه: ٧٢.

[٤] ينظر: المصدر نفسه: ٧١-٧٢.

[٥] ينظر: المصدر نفسه: ٧١-٧٢.

أن البصريين أجازوا الوقف بالنقل بشرط أن يكون الآخر مهموزاً أما الكوفيون فانهم أجازوا الوقف بالنقل سواء كانت الحركة فتحةً أم ضمةً ام كسرةً ، وحتى لو كان الأخير مهموزاً أو غير مهموز[١].

ثم ذكر أن النقل إذا جعل الكلمة على بناء غير موجود في كلام العرب امتنع ، إلا إذا كان الآخر مهموزاً فليس يمتنع[٢].

وبعد ذلك تحدث عن الوقف على تاء التأنيث في الاسم ، وجمعه ، والوقف على الاسم المعل بهاء السكت ، ودخول حرف الجر على ما الاستفهامية ، والوقف عليها بعد دخول الجار ، والوقف بهاء السكت على كل فعل حذف آخره للجزم أو الوقف وجواز الوقف بهاء السكت على كل متحرك بحركة بناء لازمة وشذ وصلها بما حركته البنائية غير لازمة[٣].

فابن مالك قد حذا حذو سيبويه ، وابن السراج في تفصيل الحديث عن مسائل الوقف[٤].

في حين أن آبن معطٍ قد تابع سيبويه والمبرد في إيراد مسألة الوقف على الاسم المنون بعد فتح ، وضمة وكسرة[٥].

أما إيراد آبن معطٍ لحالات الوقف الأربعة فقد ذكره سيبويه والمبرد وابن السراج والزجاجي والزمخشري في ذلك[٦] ، غير أنه أوجز فأخل بذكر طائفة من مسائل هذا الموضوع ، ولعل سبب ذلك يعود للتفسير الذي ذكرناه سابقاً من أنه عني بموضوع الوقف ، بمسائل لها تعلق بموضوع المفرد السابق له ، فعند إجراء مقابلة بين مسائل موضوعي المفرد والوقف .

---

[١] ينظر: المصدر نفسه: ٧٢.

[٢] ينظر: المصدر نفسه: ٧٢.

[٣] ينظر: الفية ابن مالك: ٧٢.

[٤] ينظر: الكتاب: ١٥٩/٤ ، ١٧٦ ، والاصول في النحو: ٣٩٦/٢-٤٠٠ ، ٤٢٢ ، ٤٢٥.

[٥] ينظر: الكتاب: ١٦٣/٤ ، والمقتضب: ١٧/٣.

[٦] ينظر: الكتاب: ١٦٨/٤ ، ١٦٩ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، والاصول في النحو: ٣٩٣/٢-٣٩٤ ، والجمل: ٣٠٩-٣١٠ ، وشرح المفصل: ٦٦/٩.

نجدها متماثلة إذ ذكر آبن معطٍ في موضوع المفرد: الاسم المعرب ، والصحيح منه، والمعتل بنوعيه (المقصور والمنقوص) ، وأورد مسائل الوقف وهي ذات صلة بمسائل المفرد[١].

وذكر الوقف على الاسم المعرب (المنون) : المرفوع ، والمنصوب ، والمجرور ، ثم أردفه بذكر المقصور والمنقوص[٢].

لكن آبن معطٍ على الرغم من حرصه على إثبات نوع من الترابط بين موضوعي الوقف والمفرد فإنه أخل بمسائل عديدة في موضوع الوقف.

وقد كان ابن مالك أكثر استيفاءً لمسائل الوقف من آبن معطٍ وأشمل عرضاً لها ، إذ نلحظ في أثناء عرضه للمسائل ، أن المسألة الواحدة يضمنها عدة فروع ...، فضلاً عن إيراده لها على نهج واحد من التسلسل والتتابع المجرد من الحشو أو الاستطراد الى مسائل لا صلة لها بالموضوع من نحو ذكره الوقف على الاسم المحرك إذ قسمه قسمين ، الأول: هو الذي آخره هاء التأنيث ونص على أن الوقف عليه خمسة أوجه، ثم تحدث عن الوجه الخامس من حالات وجوه الوقف وهو النقل إذ أردفه بذكر مسألة خلافية عن الوقف ، وقد سبقت الإشارة إليها[٣].

- الإدغام -

وعرض آبن معطٍ موضوع الإدغام في خمسة أبيات[٤] ، وتضمنت: إدغام الحرفين المتماثلين وإدغام الحرفين المتقاربين ، وقد تابع سيبويه والمبرد ، والزجاجي وأبا علي الفارسي ، والزمخشري[٥].

أما ابن مالك فعرض موضوع الإدغام في ثمانية أبيات ، تضمنت مسائل عديدة قد زاد بها آبن مالك على ما أورده آبن معط في هذا الموضوع وهي: (إدغام أول

---

[١]ينظر: شرح الغرة المخفية: ١٠٤/١.

[٢]ينظر: المصدر نفسه: ١١٣/١-١١٤.

[٣]ينظر: الفية ابن مالك: ٧١-٧٢.

[٤]ينظر: شرح الغرة المخفية: ٧٧٣/٢ ، ٧٧٥.

[٥]ينظر: الكتاب: ٤٣١/٤ ، والمقتضب: ١٩٧/١ ، ٢٠٧ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، والجمل: ٤١٣ ، والتكملة: ٦٠٨ ، ٦١٤ ، وشرح المفصل: ١٣١/١٠-١٣٢.

المثلين المحركين ولم يكونا على وزن فُعَل ، فُعُل ، فِعَل ، وفَعَل ، ولم يتصل أول المثلين بمدغم ، ولم تكن حركة الثاني منهما عارضة ولا ملحقاً بغيره ، وذكر أنه جاء الفك في ألفاظ قياسها وجوب الإدغام وهي شاذة تحفظ ولا يقاس عليها.

ثم ذكر جواز الإدغام والفك: إذا كان المثلان فيه ياءين لازماً تحريكهما ، والفعل المبتدأ بتاءين.

وأشار الى أنه ما آبتدئ بتاءين قد تحذف منه إحداهما ، وهو كثير[١].

ثم ذكر أن الفعل المدغم عينه في لامه يسكن آخره إذا اتصل به ضمير رفع ، فيتعين حينئذ فك الإدغام.

وإذا دخل عليه جازم جاز الفك ، وفي شبه الجزم (الأمر) ، أي سكون الآخر في الامر نحو: احلل ، أو حل.

وقد استثنى من ذلك صيغة أفعل به في التعجب إذ يلزم فيها الفك مثل: (أجب ن وأشدد) ، ومما استثناه أيضاً (هلم)[٢].

فآبن مالك تابع سيبويه والمبرد والزمخشري في ذلك[٣]. وقد كان عرضه لمسائل هذا الموضوع أوفى وأشمل ، من عرض آبن معطٍ له ، فقد اقتصر آبن معطٍ في الحديث عن الإدغام بالأبيات الآتية:

القول في الإدغام باختصار ... وبعده ضرائر الأشعار

أما ادغام الحرف في مثيله ... كالدال في الدال فمن تمثيله[٤]

شد يشد شد يددا ودا ... محركاً أو ساكناً موجودا

أما ادغام المتقاربين ... كالدال في الذال ملاصقين

كادري وقد ذرى فقس تصب ... فالقول في ذكر المخارج يجب[١]

---

[١]ينظر: الفية ابن مالك: ٧٩.

[٢]ينظر: الفية ابن مالك: ٧٩-٨٠.

[٣]ينظر: الكتاب: ٤٣١/٤ ، والمقتضب: ١٨٢/١ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٤٤ ، وشرح المفصل: ١٢٢/١٠ ، ١٣١-١٣٣.

[٤]شرح الغرة المخفية: ٧٧٣/٢.

أما آبن مالك فقد قال:

أول مثلـــــين محـــــركين فـــــي كلمـــــةٍ ادغـــم لا كمثـــل صـــفف
وذلـــــــلٍ وكلـــــــلٍ ولبـــــــب ولا كجســـسٍ ولا كآخصـــص آبـــي
ولا كهليـــلٍ وشـــذ فـــي ألـــل ونحـــوه فـــك بنقـــلٍ فقبـــل
وحيـــى آفكـــك وادغـــم دون حـــذر كـــذاك نحـــو تتجلـــى واســـنتر
ومـــا بتـــاءين ابتـــدى قـــد يقتصـــر فيـــه علـــى تـــاكتبن العبـــر
وفـــك حيـــث مـــدغم فيـــه ســـكن لكونـــه بمضـــمر الرفـــع اقتـــرن[٢]
نحـــو حللـــت مـــا حللتـــه وفـــي جـــزمٍ وشـــبه الجـــزم تخييـــر قفـــي
وفـــك أفعـــل فـــي التعجـــب التـــزم والتـــزم الإدغـــام أيضـــاً فـــي هلـــم[٣]

وفي ختام هذا العرض لابد من الإشارة الى أن ابن مالك قد أفاد من آبن معطٍ في المنهج العام ، من حيث سرد المسائل ، وإيراده للأمثلة ...، وقد نبه على هذا محقق التسهيل لابن مالك[٤].

لكن في الحق أن آبن مالك يمتاز بتشقيق المسائل ، وفصلها في موضوعات ، على حين رأينا أن آبن معطٍ يجمع المسائل الكثيرة تحت الموضوع الواحد. ثم أن ابن مالك أكثر إيجازاً من آبن معطٍ عند عرضه لمسائل الموضوعات.

فضلاً عن اشتمال نظمه على مسائل عديدة ، قد زاد بها على ما أورده آبن معطٍ في مواضع متعددة ، وكما رأينا ذلك فهذا يعني أن ابن مالك أكثر استيفاءً في إيراد مسائل الموضوعات وقد أكد هذا المعنى المقري في صدد الترجمة لآبن مالك إذ عقد مقابلة بينه ، وبين آبن معطٍ ، فقال: (اعلم أن الألفية مختصرة الكافية كما تقدم ،

---

[١] المصدر نفسه: ٢/٧٧٥.

[٢] الفية ابن مالك: ٧٩.

[٣] المصدر نفسه: ٨٠.

[٤] ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : مقدمة المحقق: ١٨ ، وينظر: الفصول الخمسون ، مقدمة المحقق: ٤٤.

وكثير من أبياتها فيها بلفظها ، ومتبوعه فيها ابن معطٍ ، ونظمه ، أجمع وأوعب ونظم آبن معطٍ أسلس وأعذب)[1].

المبحث الثالث

– النظم في الألفيتين –

أشرنا فيما سبق الى أن آبن معطٍ يعد رائد الشعر التعليمي في زمانه ، واتضح ذلك في مصنفاته العديدة التي نظمها في علوم مختلفة وفي مقدمتها ألفيته وهي في علمي النحو والصرف ، وقد نظم شرحاً للجزولية ، وله قصيدة في القراءات السبع ، وأخرى في العروض ، وأنه نظم كتاب الجمهرة ، كما نسب اليه ديوان شعرٍ. فضلاً عما حكاه ابن الخباز عن آبن معطٍ من أنه وضع أرجوزة عدتها عشرة آلاف بيت[2]. وقد ضاع الكثير مما نسب اليه من النظم ، وفي الباقي منه ما يدل على علو كعبه في هذ الميدان.

ويعد آبن مالك إمام النظم في علوم العربية ، غير مدافع ، فهو صاحب الباع الطويل في هذا الميدان إذ كانت مصنفاته المنظومة متعددة ومتنوعة وقد بلغت أبياته التي نظمها في هذا الميدان ، أكثر من عشرة آلاف بيت في النحو واللغة والقراءات ثم أن مؤلفاته المنظومة تبلغ خمسة عشر مصنفاً ، فمنها في النحو: الكافية في نحو ثلاثة آلاف بيت ، والألفية في ألف بيت[3].

أما منظوماته الأخرى فهي:

– اكمال الاعلام يقع في نحو ألفين وسبعمائة وخمسة وخمسين بيتاً ، وتحفة المودود في مائة واثنين وستين بيتاً ، ولامية الأفعال في مائة وأربعة عشر بيتاً ، وأربع منظومات في الظاء والضاد والنظم الأوجز فيما يهمز وما لا يهمز ، ومنظومة فيما ورد من الأفعال بالواو والياء ، ومنظومتان كبيرتان في القراءات هما:

---

[1] نفح الطيب: ٤٣٣/٢.

[2] ينظر: ص١٧ ، من هذه الدراسة.

[3] ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، المقدمة: ١٨–٤٠.

اللامية والمالكية ، ومنظومات صغيرة في خيل السباق ، واسماء الذهب والألغاز[١].

المشهور في أشعار العرب هو نظمهم على بحرٍ واحدٍ وقافيةٍ واحدةٍ دون التنوع في الوزن العروضي أو الاستعانة ببحر آخر من بحور الشعر العربي المعروفة ... فهذا ما اعتاد عليه العرب في أشعارهم وبناء قصائدهم ، إذا استثنينا الموشحات.

غير أننا نجد أن آبن معطٍ قد اقام ألفيته على بحرين هما (الرجز والسريع) وقد أخذ عليه ذلك ، إذ قال آبن الخباز: (ويستدرك عليه أنه بنى القصيدة من بحرين وهذا لا تسلكه العرب)[٢].

وقد نبه آبن معطٍ على أنه أقام منظومته على بحري الرجز والسريع ، إذ قال:

لا سيما مشطور بحرٍ الرجز إذا بني على ازدواجٍ موجز[٣]

والبيت من بحر الرجز قال:

أو ما يضاهيه من السريع مزدوج الشطور كالتصريع[٤]

والبيت من السريع.

أما آبن مالك فقد استقل في نظم ألفيته ببحر الرجز ، دون أن يقرنه ببحر آخر أو يلحقه بتشطير في أجزائه على نحو ما سار عليه آبن معطٍ بعامة ألفيته.

ثم أن آبن مالك لم يشر في مقدمة ألفيته أو في خاتمتها الى أنها من بحر الرجز ، لكن كلا الناظمين استعملا التصريع في كل بيت فضلاً عن وحدة القافية بين شطريه، ويسمى هذا النوع من الرجز: (المزدوج)[٥] ، ويعد هذا اللون من الأراجيز أكثر شيوعاً في نظم المتون العلمية.

وقد سمى آبن معط منظومته بالأرجوزة إذ قال:

---

[١]استقريت مؤلفات ابن مالك من: كشف الظنون: ١٣٠/٦ ، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، المقدمة: (١٨-٤٠) ، وشرح عمدة الحافظ ، المقدمة: ٤٢-٤٣.

[٢]شرح الغرة المخفية: ٦٤/١.

[٣]المصدر نفسه: ٦٣/١.

[٤]المصدر نفسه: ٦٣/١.

[٥]ينظر: العروض تهذيبه واعادة تدوينه: ٧٤٥ ، وفن التقطيع الشعري والقافية: ١٠٦/١.

أرجـــوزة وجيـــزةً فـــي النحـــو عـــدتها ألـــف خلـــت مـــن حشـــو[١]

وسماها آبن خلدون بالأرجوزة الألفية[٢].

ولا ريب في أن جمع أبن معطٍ لبحري الرجز والسريع في منظومته مرده التقارب الشديد بينهما ووجدت قولاً للبغدادي في سياق بيتاً لخطام المجاشعي وشطره:

وصـــــاليات ككمـــــا يـــــؤثفين

إذ قال في خزانته: (وهو من قصيدة لخطام المجاشعي ، وهي من بحر السريع ، ربما حسب من لا يحسن العروض أنه من الرجز)[٣].

ويستشف من هذا القول ، أن التقارب بين البحرين واضح ، وقد يحمل ذلك الخلط بينهما ، ولا يدرك ذلك إلا من أتقن علم العروض.

ومما يؤخذ على آبن معطٍ أنه يجعل جواب الشرط بلا فاء في مواضع وجوب اقترانها به ، من ذلك قوله في موضوع الكلام وما يتألف منه:

اللفـــظ إن يفـــد هـــو الكـــلام نحـــو مضـــى القـــوم وهـــم كـــرام[٤]

ذهب آبن الخباز أن في البيت ضرورة تتمثل في جزمه فعلاً واحداً بـ(إن) الشرطية وأنه لم يأت بجواب صريح[٥] ، وأقول إن الجواب الصريح: هو الكلام ، والضرورة هي حذف الفاء في جواب الشرط الذي هو جملة اسمية.

وقال في موضوع المنادى المضاف الى ياء المتكلم.

وإن تضـــف لليـــاء فـــي النـــداء قـــل يـــا غلامـــي بســـكون اليـــاء[٦]

فجرد الجواب من الفاء ، وهو من مواضع وجوب اقترانه بها.

وقال في مسوغات الابتداء بالنكرة:

وكـــل مـــا ابتدأتـــه عرفـــه وإن تنكـــر صـــفه أو أضـــفه

---

[١]شرح الغرة المخفية: ٦٠/١.

[٢]ينظر: مقدمة ابن خلدون: ١٠٥٨.

[٣]المصدر نفسه: ٣١٣/٢.

[٤]شرح الغرة المخفية: ٦٦/١.

[٥]ينظر: المصدر نفسه: ٦٨/١.

[٦]المصدر نفسه: ٦٣/١.

أو قـــدم الخبـــر ظرفـــاً أو وعـــى معنـــى تعجـــبٍ ونفـــيٍ ودعـــا[1]

فجاء بالجواب (صفه) بلا فاء ، فقد كرر الوقوع في هذه الضرورة غير المستحسنة.

في حين قال آبن مالك في الموضوع نفسه:

ولا يجـــوز الابتـــدا بـــالنكرة مـــا لـــم تفـــد كعنـــد زيـــد نمـــره

وهـــل فتـــى فـــيكم فمـــا حـــل لنـــا ورجـــل مـــن الكـــرام عنـــدنا[2]

فنلحظ أن صياغته أرصن وأدق مما عرضه آبن معطٍ في هذا الشأن.

---

[1] المصدر نفسه: ٣٩٨/١.

[2] الفية ابن مالك: ١٧.

المبحث الرابع

– تضمين الشاهد في كلتا الألفيتين –

إن النظم التعليمي يبلغ درجة الوضوح وغاية إبانته فيما إذا اشتملت أبياته على الشواهد.

وقد تنوع الشاهد في ألفيتي آبن معطٍ وآبن مالك ، إذ فيهما الشاهد القرآني ، والحديثي والشعري ، وأن إيراد الشاهد عند كلا الناظمين لم يأت في طريقة عرضه على نهج واحد في الألفيتين ، وقد تكشف لي أن التضمين فيهما يجري على صور مختلفة ، تأتي على هذا النحو:

١– تضمين الشاهد القرآني: سار منهج الناظمين في إيراده على أساليبٍ عديدة وهي:

أ– ذكر موضع الاستشهاد كاملاً:

قال آبن معطٍ في موضوع "الحال" :

والحال قد تكون تأكيداً كما قال: هو الحق مصدقاً لما[١]

أراد قوله تعالى: ((وَهُوَالْحَقُّمُصَدِّقاً))[٢].

وأنه استدل بالشاهد القرآني كاملاً ، على مجيء الحال المؤكدة لمضمون الجملة ، وقال في موضوع "كان وأخواتها"[٣]:

فكان للماضي الذي ما انقطعا وإن أتت كان بمعنى وقعا[٤]

ك(حسبوا أن لا تكون فتنة)[٥] (كن فيكون)[٦]مثله اجعلنه

---

[١]شرح الغرة المخفية: ١/٢٧١.

[٢]البقرة: ٩١.

[٣]شرح الغرة المخفية: ٢/٤٢٤.

[٤]شرح الغرة المخفية: ١/٢٧١.

[٥]المائدة: ٧١.

[٦]يس: ٨٢.

فهو قد أورد شاهدين قرآنيين ، وموضع الاستشهاد في كلٍّ منهما كامل.

وقد استدل بهما على مجيء كان بمعنى وقوع الشيء ، واستمراره[١].

وقال أيضاً في موضوع "كان وأخواتها" :

فارفع بها الفاعل لا غير وقد زيدت فلم تعمل وذاك قد ورد[٢]

ثم قال:

كمثل ظل وجهه مسودا وإن أتت فعلاً لوقتٍ حدا[٣]

وأراد قوله تعالى:

((وَإِذَابُشِّرَأَحَدُهُمْبِالأُنثَىظَلَّوَجْهُهُمُسْوَدًّا))[٤].

وقال في موضوع "إن وأخواتها"[٥]:

وكلها لا يتقدم الخبر على اسمها إلا ظروفاً تعتبر[٦]

تقول ليت بيننا محمدا كقوله: (إن علينا للهدى)[٧]

وقد ذكر آبن مالك موضع الاستشهاد كاملاً في موضع واحد من منظومته ، ومنه قوله في موضوع "التمييز".

والنصب بعدما أضيف وجبا

إن كان مثل ملء الأرض ذهبا[٨]

وأراد قوله تعالى: ((فَلَنيُقْبَلَمِنْأَحَدِهِممِّلْءُالأَرْضِذَهَبًا))[٩].

ب- ذكر ألفاظ من الشاهد تدل عليه:

---

[١]ينظر: شرح الغرة المخفية: ٢/٤٢٤-٤٢٥.

[٢]المصدر نفسه: ٢/٤٢٤.

[٣]شرح الغرة المخفية: ١/٢٧١.

[٤]النحل: ٥٨.

[٥]شرح الغرة المخفية: ٢/٤٥١.

[٦]شرح الغرة المخفية: ١/٢٧١.

[٧]الليل: ١٢.

[٨]الفية ابن مالك: ٣٤.

[٩]آل عمران: ٩١.

وقد اكتفى الناظمان بذكر ألفاظ من الشاهد في مواضع ، وهي واضحة في الدلالة عليه لترددها في كتب النحو شواهد لما سبقت له ، ومنه قوله في موضوع "إن وأخواتها":

وألغيت في نحو إن كل لما

كمثل ما تلغى إذا كفت بما[1]

ذكر إلغاء عمل (إن) المخففة في قوله: (إن كل لما) ، وهو إشارة الى الآية الكريمة: ((وَإِنكُلٌّلَّمَّاجَمِيعٌلَّدَيْنَامُحْضَرُونَ))[2].

وقد جمع آبن معطٍ الطريقتين ، هذه وتلك في موضوع "إن وأخواتها" ، إذ قال:

(وإن كادوا ليفتنونكا)

وهكذا لا (ليزلقونكا)[3]

إذ أورد موضع الاستشهاد كاملاً في الشطر الأول ، أما الآية الثانية فقد أشار بها الى قوله تعالى: ((وَإِنيَكَادُالَّذِينَكَفَرُوالَيُزْلِقُونَكَبِأَبْصَارِهِمْلَمَّاسَمِعُواالذِّكْرَ))[4].

وأن موضع الشاهد في كلتا الألفيتين هو مجيء اللام الفارقة في خبر (إن) المكسورة.

وقد أورد شاهدين قرآنيين في موضوع العدد ، مستعيناً بنفس الأسلوب في عرضهما ، إذ قال:

وقال تعالى: ((ثاني اثنين)) كما

قد قال: (ثالث ثلاثةٍ) وما[5]

فالشاهد الأول أراد به قوله تعالى:

((ثَانِيَاثْنَيْنِإِذْهُمَافِيالْغَارِ))[6].

---

[1] شرح الغرة المخفية: ٢/٤٤٣.

[2] يس: ٣٢.

[3] شرح الغرة المخفية: ٢/٤٤٤.

[4] القلم: ٥١.

[5] شرح الغرة المخفية: ٢/٥٦٨.

[6] التوبة: ٤٠.

أما الشاهد الثاني ، فهو في قوله تعالى : ((لَّقَدْكَفَرَالَّذِينَقَالُواْإِنَّاللّهَثَالِثُثَلاَثَةٍ))[١].

وقد دل آبن مالك على الشاهد القرآني بإيراد لفظٍ منه ، في مواضع من منظومته نحو قوله في موضوع المفعول المطلق:

ومـــــا لتفصـــــيلٍ كإمـــــا منـــــاً

عاملـــــة يحـــــذف حيـــــث عنـــــا[٢]

فأشار بقوله (كإما مناً) إلى قوله تعالى: ((فَإِمَّامَنًّابَعْدُ))[٣] ، وأورد شاهداً قرآنياً في موضوع العدد تابع فيه آبن معطٍ ، إذ قال:

وإن أردت مثـــــل ثـــــاني آثنـــــين

مركبـــــاً فجـــــيء بتـــــركيبين[٤]

ومنه أيضاً قوله في موضوع الإبدال ، عند حديثه عن مسألة حذف فاء الأمر والمضارع

ظلــت وظلــت فــي ظللــت اســتعملا

وقــرن فــي آقــررن وقــرن نقــلا[٥]

فقد أشار هنا الى شاهدين قرآنيين ، إذ دل عليهما بلفظيهما ، حيث قوله: (ظلت) إشارة الى قوله تعالى: ((ظَلْتَعَلَيْهِعَاكِفًا))[٦] ، وأما اللفظ الآخر: (وقرن) فقد أراد به قوله تعالى: ((وَقَرْنَفِيبُيُوتِكُنَّ))[٧].

جـ- تحريف الشاهد بالتغيير أو بالحذف:

لم ينهج آبن معطٍ هذا الأسلوب في عرضه للشاهد القرآني إلا في موضع واحد ، منه قوله في إعمال (ما) عمل ليس:

---

[١] المائدة: ٧٣.

[٢] الفية ابن مالك: ٢٩.

[٣] محمد: ٤.

[٤] الفية ابن مالك: ٦١.

[٥] المصدر نفسه: ٧٩.

[٦] طه: ٩٧.

[٧] الاحزاب: ٣٣.

ومـــن عـــدا أهـــل الحجـــاز رفعـــوا

خبـــــر (مـــــا) إلا الـــــذين ســـــمعوا

النصـــب فـــي القـــرآن فيمـــا ذكـــرا

ومنـــه فـــي يوســـف : هـــذا بشـــرا[١]

فنلحظ أنه عمد على تغيير الشاهد القرآني بالحذف إذ تمامه في قوله تعالى: ((مَاهَذَابَشَرًا))[٢].

أما آبن مالك فقد استعان به في هذا الشأن ، إذ يورد لفظاً من الآية مشيراً إلى موضع الاستشهاد في أصل صورتها ، نحو قوله:

وعامـــل الحـــال بهـــا قـــد أكـــدا في نحو (لا تعث في الارض مفسدا)[٣]

ولا ريب فيه أن القارئ يستذكر مما أثبته هنا ، قوله تعالى:

((وَلاَتَعْثَوْاْفِيالأَرْضِمُفْسِدِينَ))[٤].

ولا نعد هذا تضميناً لخروجه عن الصورة الأصلية للآية مراعاةً لما يقتضيه النظم

وقال في موضوع الإضافة:

نونـــاً تلـــي الإعـــراب أو تنوينـــاً ممـــا تضـــيف احـــذف كطـــور ســـينا[٥]

يريد قوله تعالى ((وَطُورِسِينِينَ))[٦] فغير لإقامة الوزن.

٢- تضمين الحديث النبوي:

عرضه آبن معطٍ على نحو يقارب في عرضه للشاهد القرآني ، إذ أورد منه موضع الشاهد ، ومنه قوله في موضوع لا النافية للجنس:

تقـــول لا حـــول ولا قـــوة لـــي ســـتة أوجـــهٍ لهـــذين اجعـــل[٧]

---

[١]شرح الغرة المخفية: ٢/٤٢٩.

[٢]يوسف: ٣١.

[٣]الفية ابن مالك: ٣٣ ، وينظر ص١٦ منها.

[٤]البقرة: ٦٠.

[٥]الفية ابن مالك: ٣٦.

[٦]التين: ٢.

[٧]شرح الغرة المخفية: ٢/٤٥٩.

والحديث: (لا حول ولا قوة إلا بالله)[1].

وقد حذا آبن مالك حذو آبن معطٍ في تضمين قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: (لا حول ولا قوة إلا بالله) للموضع نفسه في سياق كلامه على لا النافية للجنس ، إذ قال:

وركـــب المفـــرد فاتحـــاً: كـــلا حـــول ولا قـــوة ، والثـــاني اجعـــلا[2]

وهو كآبن معطٍ في الاقتصار على الاستشهاد بهذا الحديث وحده في كل الفيته.

٣- تضمين الشاهد الشعري:

لقد بدا لي أن كلاً من الناظمين في إيرادهما للشاهد الشعري قد عرضاه على هذا النحو:

أ- الاكتفاء بلفظٍ منه أو لفظين أو شطرٍ منه:

قال آبن معطٍ في موضوع حروف الجر:

ورب إن كفـــت بمـــا كريمـــا صـــارت كمثـــل إنمـــا وقلمـــا

فيقـــع الفعـــل والاســـم بعـــدها وأضـــمروا فـــي الشـــعر رب وحـــدها

وحيثمـــا لهـــا دليـــل بـــاق كقولـــه: وقـــاتم الاعمـــاق[3]

ذكر شاهداً شعرياً على حذف "رب" وحدها مع بقاء ما يدل عليها ، نحو: (وقاتم الاعماق) ومثاله هذا قد اقتطعه من قول لرؤية ، وتمامه:

وقـــاتم الاعمـــاق خـــاوي المختـــرق مشـــتبه الأعـــلام لمـــاع الخفـــق[4]

والشاهد فيه إضمار (رب) بعد الواو.

وقال في سياق عرضه لمجيء صاحب الحال نكرة:

وحـــال مـــا نكـــر قبلـــه يحـــل كقولـــه: (لمـــي موحشـــاً طلـــل)[5]

---

[1] صحيح البخاري/ الدعوات: ٤٥٢ ، وصحيح مسلم/ الصلاة: ١٣.

[2] الفية ابن مالك: ٢٣.

[3] شرح الغرة المخفية: ١٨٧/١.

[4] الكتاب: ٢١٠/٤ ، وشرح المفصل: ١١٨/٢ ، ومغني اللبيب: ٢٤/٢ ، وشرح الشواهد للعيني: ٣٨/١ ، وخزانة الادب: ٣٨/١.

[5] شرح الغرة المخفية: ٢٧٠/١.

إذ ذكر جزءاً من الشاهد الشعري تمامه:

(يلوح كأنه خلل)[1] ، والشاهد فيه هو نصب (موحشاً) على الحال من طلل ، لأن نعت النكرة إذا تقدم عليها نصب على الحال.

وأشار إلى الشاهد الذي يورده النحويون عند كلامهم على مجيء الحال نكرة :

وقد تكون الحال طوراً معرفة في حكم تنكير ومشتقٍ صفه

كقوله : أرسلها العراكا وجهده ووحده أتاكا[2]

فنلحظ أنه ضمن البيت الثاني شاهداً شعرياً هو (أرسلها العراكا) وتمامه: (فأرسلها العراكة ولم يذدها)[3] ، وقائله لبيد ، والشاهد فيه وقوع المعرفة حالاً. فضلاً عن ذكره للأمثلة الآتية: (جهده ، ووحده أتاكا) ، وهي من الامثلة التي يوردها النحويون للحال المعرفة[4].

وأشار الى شاهدين عند كلامه على عطف البيان ، إذ قال:

أكثر ما يكون بالأعلام وبالكنى كراهة الإبهام

شاهده (يا نصر نصر نصرا) والتارك البكري بشرٍ جرا[5]

أراد بالشاهد الأول قول رؤية:

إني وأسطار سطرن سطرا

لقائل يا نصر نصر نصرا[1]

---

[1]الكتاب: ١٢٣/٢ ، والروض الانف: ٢٥٨/١ ، وخزانة الادب: ٥٣١/١ ، وفي شرح المفصل: ٦٤/٢ ، روي على هذا النحو: لعزة موحشا طلل قديم – عفاه كل اسحم مستديم ، وفي شرح التصريح: ٣٧٥/١ ، روي بالروايتين.

[2]شرح الغرة المخفية: ٢٧٢/١.

[3]ديوان لبيد (٨٦) ، الكتاب: ٣٧٢/١ ، والمقتصد (٦٧٨) وشرح المفصل: ٦٢/٢ ، وشرح الشواهد للعيني: ٢١٩/٣ ، وخزانة الادب: ٥٢٤/١.

[4]ينظر: الكتاب: ٣٧٧/١-٣٧٨ ، والمقتصد: ٦٧٦ ، وشرح المفصل: ٦٣/٢ ، وشرح الكافية: ٢٠٣/١ ، وشرح التصريح: ٣٧٣/١ ، وحاشية الصبان: ١٧١/٢-١٧٢.

[5]شرح الغرة المخفية: ٣٧٨/١.

وأراد بالثاني قول مرار الأسدي :

أنـــا آبـــن التـــارك البكـــري بشـــرٍ

عليـــــه الطيـــــر ترقبـــــه وقوعـــــا[٢]

وقال آبن معطٍ في موضوع إعمال المصدر :

وإن يكـــــن بـــــاللام قـــــد تعرفـــــا كـ (الضـرب مسـمعا) فقـالوا ضـعفا[٣]

نلحظ أنه لم يذكر الشاهد ، وأنما دل عليه موضع الاستشهاد منه ، وهو: (الضرب مسمعاً) ، والمسألة هي إعمال المصدر المحلى بأل وأن الشاهد الشعري هو لمرار الاسدي إذ قال:

لقـــد علمـــت أولـــى المغيـــرة أننـــي كررت[٤] فلم أنكل عن الضرب مسمعا[٥]

والشاهد فيه هو نصب (مسمعاً) بالضرب.

وقد ذكر شاهدين لصيغة فعال من اسماء الأفعال ، إذ قال:

فـــي شـــعرهم قـــد وردت فحاكهـــا تراكهـــا مـــن إبـــلٍ تراكهـــا

مناعهـــا مـــن إبـــلٍ مناعهـــا وقيـــل يحتـــاج إلـــى ســـماعها[٦]

فقد أورد شاهدين[٧] ، الأول في قوله: (تراكها من إبلٍ تراكها) ، وهو شاهد معروف ، تتمة شطره الثاني: (أما ترى الموت لدى أوراكها) ، وقوله: (مناعها من إبلٍ مناعها)

---

[١]الكتاب: ١٨٥/٢-١٨٦ ، والاصول في النحو: ٤٠٧/١ ، والخصائص: ٣٤٠/١ ، والمقتصد: ٩٢٨ ، وشرح المفصل: ٣/٢ ، ومغني اللبيب: ٥١/٢ ، وخزانة الادب: ٣٢٥/١.

[٢]الكتاب: ١٨٢/١ ، وشرح التصريح: ١٣٣/٢ ، وخزانة الادب: ١٩٣/٢.

[٣]شرح الغرة المخفية: ٤٩٦/٢.

[٤]في المقتضب: ١٤/١: (لحقت).

[٥]وقد نسب أيضاً إلى مالك بن زغبة الباهلي: الكتاب: ١٩٣/١ ، والمقتضب: ١٤/١ واللمع: ٣٠٦ ، وشرح المفصل: ٦٤/٦ ، وشرح الشواهد للعيني: ٥٠١/٣ ، وخزانة الادب: ٤٣٩/٣.

[٦]شرح الغرة المخفية: ٥٠٢/٢ ، ٥٠٣.

[٧]ينظر: كلا الشاهدين في : الكتاب: ٢٤١/١ ، ٢٧٠/٣ ، والكامل: ٦٩/٢ ، والانصاف: ٥٣٧ ، وشرح المفصل: ٥٠/٤.

وهو الشاهد الثاني ، وذكر البغدادي أن آبن خلف قال فيه: (هذا قول طفيل بن يزيد الحارثي)[١] ، وبعده: (ألا ترى الموت لدى أركاعها).

وقد جارى آبن مالك آبن معطٍ في إيراده للشاهد بذكره بعض منه ، نحو قوله في موضوع المعرف بأداة التعريف:

وقد تزداد لازماً كآللات وآلان والذين ثم آلات

ولآضطرارٍ كبنات آلأوبر كذا "وطبت النفس يا قيس" السرى[٢]

فقوله: (كبنات الأوبر) دل به على قول الشاعر:

ولقد جنيتك أكمؤاً وعساقلاً

ولقد نهيتك عن بنات الأوبر[٣]

أما قوله : (وطبت النفس يا قيس) ، فقد أراد به قول رشيد بن شهاب اليشكري:

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا

صددت وطبت النفس يا قيس بن عمرو[٤]

وأورد آبن مالك شاهداً شعرياً واحداً ، في موضوع عطف البيان ، إذ قال:

وصالحاً لبدليةٍ يرى في غير ، نحو يا غلام يعمرا

ونحو (بشرٍ) تابع (البكري) وليس أن يبدل بالمرضي[٥]

وقد سبقه آبن معطٍ في عرض هذا الشاهد في الموضوع نفسه كما رأينا ذلك[٦].

بـ أثبات الشاهد كاملاً:

أثبت آبن معطٍ شاهداً بتمامه ، بأشطره الثلاثة ، وهو ما يتمسك به النحويون لمجيء المفعول له مجرداً من (أل) ومحلى بها ، إذ قال:

---

[١]خزانة الادب: ٣٥٤/٢.

[٢]الفية ابن مالك: ١٦.

[٣]الكتاب: ٢٠٣/٢ ، والمقتضب: ٤٨/٤ ، وشرح التصريح: ١٥١/١.

[٤]أوضح المسالك: ١٨٠/١-١٨١ ، وشرح التصريح: ١٥١/١ ، وشرح الاشموني: ٨٥/١.

[٥]الفية ابن مالك: ٤٧.

[٦]ينظر: (١٠٣) من هذه الرسالة.

وجـــــاء بـــــالتعريف والتنكيـــــر يركـــــب كـــــل عـــــاقرٍ جمهـــــور
مخافـــــــةً وزعـــــــل المحبـــــــور والهـــــول مـــــن تهـــــول الهبـــــور[١]

والرجز للعجاج ، ويأتي على هذا النحو في كتب النحو الموسعة ، وهو من شواهد الكتاب[٢] وقد سار على هذا النهج في أثبات الشاهد بتمامه ، عند عرضه لموضوع البدل ، إذ قال:

وأبـــــدلوا الفعـــــل مـــــن الفعـــــل إذا
كـــــــان بمعنـــــــاه وذاك شـــــــك ذا[٣]

(إن علـــــــــي الله أن تبايعـــــــــا
تؤخـــــذ كرهـــــاً أو تجـــــئ طائعـــــاً)[٤]

وقد وافقه ابن مالك في إيراد الشاهد كاملاً ، منه قوله في موضوع المفعول له :

وقـــــل أن يصـــــحبها المجـــــرد
والعكـس فـي مصـحوب "أل" وأنشـدوا[٥]

(لا أقعـــد الجـــبن عـــن الهيجـــاء
ولـــــو توالـــــت زمـــــر الاعـــــداء)[٦]

إذ أثبت شاهداً على إحدى حالات المفعول له وهي اقترانه بأل ، وجئ به منصوباً.

وقد لاحظنا أن آبن معطٍ قد يعمد إلى الإشارة إلى موضع الاستشهاد من الشاهد ، سواء أكان شاهداً قرآنياً أم شعرياً ، وقد جمع ذلك في قوله:

كـــــذاك أن وكـــــأن خففـــــا فـــــي الشـــــعر والقـــــرآن ذاك عرفـــــا
نحـــو: كـــأن لـــم تغـــن أن لا يرجـــع أن هالـــك فـــي الشـــعر أيضـــاً يســـمع[١]

---

[١]شرح الغرة المخفية: ٢٨٠/١.

[٢]ينظر: الكتاب: ٣٩٦/١ ، وديوان العجاج: ٢٣٠.

[٣]شرح الغرة المخفية: ٣٩٥/١.

[٤]الكتاب: ١٥٦/١ ، والاصول في النحو: ٤٩/٢.

[٥]الفية ابن مالك: ٣٠.

[٦]المقرب: ١٧٨-١٧٩ ، وشرح التصريح: ٣٣٦/١.

فصرح يورد ذلك في الشعر والقرآن مشيراً الى شاهدين قرآنيين ، الأول قوله تعالى: ((كَأَنلَّمْتَغْنَبِالأَمْسِ))[٢] ، والشاهد الثاني في قوله: (أن لا يرجع) فهو إشارة الى الآية الكريمة: ((أَفَلَايَرَوْنَأَلَّايَرْجِعُإِلَيْهِمْقَوْلًاوَلَايَمْلِكُلَهُمْضَرًّاوَلَانَفْعًا))[٣] وقرن الشاهدين القرآنيين بشاهد شعري في قوله: (ان هالك في الشعر أيضاً يسمع) يريد قول الشاعر:

فـي فتيـةٍ كسـيوف الهنـد قـد علمـوا

أن هالـــك مـــن يحفـــى وينتعـــل[٤]

والشاهد فيه إضمار اسم (أن).

نلحظ بعد ذلك كله أن الناظمين قد التقيا في مواضع أساسية من خلالها تم إيراد الشاهد بصوره المختلفة ، ويمكن إجمال هذه المواضع في النقاط الآتية:

١. إنهما ذكرا جزءاً من الآية القرآنية أو إشارة أو لفظاً منها وفيها موطن الشاهد.
٢. إنهما ذكرا الشاهد الشعري كاملاً أو جزءاً منه أو إشارة اليه.
٣. إنهما يسبقان الشاهد بذكر القاعدة.

- وقد تابع آبن مالك ابن معطٍ في إيراد الشاهد القرآني في موضوع الحال وإن اختلف موضع الاستشهاد ، إذ ذكر آبن معطٍ شاهداً قرآنياً استدل به على مجيء الحال المؤكدة لمضمون الجملة ، في حين أن آبن مالك استدل بالشاهد القرآني على مجيء الحال المؤكدة لمعاملها معنىً.
- كما أن آبن مالك تابعه في ذكر الآية نفسها عند عرضه موضوع العدد.
- التقى الناظمان في ذكر نفس الحديث النبوي في موضوع لا النافية للجنس.
- أورد كل منهما شاهداً شعرياً كاملاً في موضوع المفعول له.
- في موضوع عطف البيان أشار ابن معط الى شاهدين شعريين وتابعه ابن مالك في الإشارة إلى الشاهد الثاني منهما.

---

[١]شرح الغرة المخفية:٢/٤٤٦.

[٢]يونس: ٢٤.

[٣]طه : ٨٩.

[٤]الكتـاب: ١٣٧/٢ ، ٧٤/٣ ، ١٦٤ ، والخصـائص: ٤٤١/٢ ، والمنصـف: ١٢٩/٣ ، وشـرح المفصل: ٧١/٨ ، وشرح الشواهد للعيني: ٢٨٧/٢ ، وخزانة الادب: ٥٤٧/٣.

٤. تضمين اللغات :

حرص كلا الناظمين على الإشارة إلى لغات العرب ، فضلاً عن ذكرهما اسم القبيلة، أو التنبيه عليها ، وسرد الشواهد المبينة لذلك سواء كان شاهداً قرآنياً ، أم شعرياً ، فقد استدل آبن معطٍ بثلاث لغات وهي (الحجاز وتميم ، وطيء)[١] ، أما آبن مالك فقد احتج بأربع لغات وهي: (طيء وتميم ، وهذيل ، وسليم)[٢].

وقد عبرا عن ذلك على هذا النحو:

أ- التصريح بآسم القبيلة :

قال آبن معطٍ في (ذو) الطائية:

نحـــو اللـــذين والـــذين والألـــى والـــلاء واللاتـــي وذ وقـــد نقـــلا

عـن طـيءٍ فـي (ذو حفـرت) شـاهد كـذا الألـى فـي الشـعر أيضـاً وارد[٣]

وقال آبن مالك: فيها:

ومـــن مـــا تســـاوي مـــا ذكـــر وهكـــذا ذو عنـــد طـــيء شـــهر

وكـــالتي -أيضـــاً- لـــديهم ذات وموضـــع اللاتـــي اتـــى ذوات[٤]

فنلحظ أن آبن معطٍ أشار إلى قبيلة طيء واستعمالها لـ (ذو) مع ذكره مثال لذلك وتابعه آبن مالك في ذكره اسم القبيلة واستعمالها (ذو) إلا أنه لم يأت بمثال على ذلك.

لكن آبن مالك سرد كل ما جاء في (ذو) من حالات في كلام الطائيين ، وما تكلمت به العرب من تغير لهجي في (ذات) ، و(اللاتي) ، وأصل ذلك أن (من ، وما وأل) تستعمل في المشترك من كلام العرب استعمال الذي ، أما طيء فتستعمل (ذو) في موضع (الذي) وتكون للعاقل وغيره ، وأشهر لغاتهم فيها أنها تكون بلفظ واحد نحو: (أنا ذو قام) و(هي ذو قامت) و(هما ذو قاما) وفي (ذات) قالوا: (جاءني ذات قامت، وجاءني ذوات قمن) ، ومنهم من يقول: جاء ذوا قاما ، ورأيت ذوي قاما ،

---

[١]ينظر: شرح الغرة المخفية: ٣٣٧/١ ، ٤٢٩/٢.

[٢]ينظر: الفية ابن مالك: ٢٤ ، ٣١ ، ٣٨ ، ٥٧ ، ٦١.

[٣]شرح الغرة المخفية: ٣٣٧/١.

[٤]الفية ابن مالك: ١٥.

وجاء ذواتا قامتا ، ورأيت ذواتي قامتا ، وهن ذوات قمن ، ومنهم يعربها إعراب الاسماء الخمسة ولكن الأشهر فيها بناؤها عندهم ، فتكون على حالةٍ واحدةٍ وهي (ذو)[١] ومن ذلك قول شاعرهم:

فإمـــا كـــرام موســـرون لقيـــتهم فحسـبي مـن ذو عنـدهم مـا كفانيـا[٢]

وقال ابن معط في الكلام على إعمال (ما) عمل (ليس):

يشـــهد للحجـــاز فـــي لغـــاتهم

مقالـــــه: مـــــا هـــــن أمهـــــاتهم

ومـــن عـــدا أهـــل الحجـــاز رفعـــوا

خبـــــر (مـــــا) إلا الـــــذين ســـــمعوا

النصـــب فـــي القـــرآن فيمـــا ذكـــرا

ومنـــه فـــي يوســـف: هـــذا بشـــرا[٣]

لقد تضمن كلامه :

١. إشارة الى لغة الحجاز ، مع إعمالها لـ (ما) ، فضلاً عن إيراده شاهدين قرآنيين ، هما :

(ما هن أمهاتهم)[٤] ، و(هذا بشراً)[٥].

٢. إشارة الى لغة أخرى لا تعمل (ما) ، وهي لغة تميم ، إذ عناها بقوله : (ومن عدا أهل الحجاز رفعوا...)[٦].

فضلاً عن ذكره اسم السورة ، وموضع الشاهد في قوله:

(ومنه في يوسف : هذا بشراً)[١].

---

[١]ينظر: شرح ابن عقيل: ١م١٤٧.

[٢]شرح المفصل: ١٤٨/٣ ، ومغني اللبيب: ٤٢/١ ، وشرح الشواهد للعيني: ١٢٧/١ ، وشرح التصريح: ١٣٧/١ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي: ١٣٧/١ ، وشرح الاشموني: ١٥٧/١.

[٣]شرح الغرة المخفية: ٤٢٩/٢.

[٤]المجادلة: ٢.

[٥]يوسف: ٣١.

[٦]شرح الغرة المخفية: ٤٢٩/٢.

أما آبن مالك فقد قال في إعمال (ما) عمل ليس:

إعمـال "لـيس" أعملـت "مـا" دون "إن"

مـــع بقـــا النفـــي ، وترتيـــبٍ زكـــن

وسـبق حـرف جـرٍ أو ظـرفٍ كـ" مـا

بـــي أنـــت معنيـــاً" أجـــاز العلمـــا[٢]

فنجد أن آبن مالك عرض شروط إعمال (ما) عند أهل الحجاز ولم يصرح بلغتهم ، وقد أورد سبب إعمالهم لـ (ما) بأربعة شروط هي:

- ألا يزاد بعدها (إن).
- وألا ينتقض النفي.
- وعدم تقديم خبرها على اسمها.
- ولا يتقدم معمول الخبر على اسمها إلا إذا كان ظرفاً او جاراً ومجروراً ، ولم يشر آبن مالك الى اللغتين ، ولم يذكر الناطقين بأي منهما.

ب- التنبيه على اللغة دونما تحديد :

نبه آبن معطٍ على لغات العرب في صدد حديثه عن موضوع التنازع في العمل إذ ذكر الدليل لاحتجاج سيبويه في هذا الشأن قائلاً:

يشـــــهد هـــــاؤم اقـــــرؤا كتابيـــــه

لســـــــيبويه واللغـــــات العاليـــــة[٣]

وقد نبه آبن مالك على بعض لغات العرب ، ومن ذلك قوله :

ونـــون مـــا ثنـــي والملحـــق بـــه

بعكـــــس ذاك اســـــتعملوه فانتبـــــه[٤]

إذ أشار الى ان نون المثنى والملحق به مفتوحة ، أما جمع المذكر السالم فإن نونه مكسورة.

---

[١]المصدر نفسه: ٤٢٩/٢.

[٢]الفية ابن مالك: ٢٠.

[٣]شرح الغرة المخفية: ٣٢١/١.

[٤]الفية ابن مالك: ١١.

ثم إن آبن مالك اكتفى بالإشارة إلى استعمال العرب ، دون أن يذكر اسم القبيلة مع تنبيهه على من يعكس ذلك منهم.

ومن أمثلة كسرهم لنون الجمع ، وفتح نون التثنية الشواهد الآتية :

أكـــل الـــدهر حـــل وارتحـــال أمـــا يبقـــي علـــي ولا يقينـــي؟!

ومـــاذا تبتغـــي الشـــعراء منـــي وقـــد جـــاوزت حـــد الأربعـــين؟[١]

وقول الآخر:

عرفنـــا جعفـــراً وبنـــي أبيـــه وأنكرنـــا زعـــانف آخـــرين[٢]

وذكر ابن عقيل أن كسر هذه النون ليست لغة[٣] ، أما فتح نون المثنى فإنها لغة وقد ورد منه قوله:

علـــى أحـــوذ بـــين اســـتقلت عشـــيةً

فمـــا هـــي إلا لمحـــة وتغيـــب[٤]

وقد روي البيت بفتح نون (أحوذيين) وبكسرها ، وأكثر النحويين على أن ذلك لغة ، يقول آبن هشام: (إن الفتح إنما صح به السماع مع الياء خاصة كقول بعض الأسديين يصف قطاةً)[٥] ، ثم أورد البيت ويعني ذلك أن الفتح لغة أسدية وإذا كان كسر نون (أربعين) و(آخرين) وقد نسب أحد البيتين لجرير ، ونسب الآخر لسحيم بن وثيل الرماحي[٦] فهما يمثلان لغة أيضاً.

الفصل الثالث

– الموازنة في أدلة الصناعة –

---

[١] المقتضب: ٣٣٢/٣ ، وشرح المفصل: ١١/٥ ، وشرح الشواهد للعيني: ١٩١/١.

[٢] تخليص الشواهد: ٧٤ ، وشرح ابن عقيل: ٦٧/١ ، وشرح الشواهد للعيني: ١٨٧/١.

[٣] ينظر: شرح ابن عقيل: ٦٨/١.

[٤] شرح المفصل: ١٣١/٤ ، والمقرب: ٤٧/٢ ، ومغني اللبيب: ١٢/١ ، وشرح الشواهد للعيني: ١٧٧/١ ، والدرر اللوامع: ٢١/١ ، وشرح التصريح: ٧٨/١ ، وشرح الاشموني: ٩٠/١.

[٥] تخليص الشواهد: ٧٩.

[٦] ينظر: المصدر نفسه: ٧٩ ، وينظر: الشاهد والمثال من خلال ألفية ابن مالك ، لـ(رشيد العبيدي) : (٩).

اهتم العلماء بعلم أصول النحو ، وأدلته لأثبات الحكم سواء أكان لغوياً أم نحوياً أم صرفياً ، وذكر الأنباري أن أدلة هذا العلم هي التي تفرعت منها فروعه وفصوله ، كما أن هناك تقارباً يسيراً بين أصول الفقه وأدلته وبين أصول النحو وأدلته[١].

وذكر السيوطي أن المراد بعلم هذه الأصول أنها الصناعة المدونة والمقررة وهذه الصناعة مختصة بأدلة النحو دون أدلةٍ أخرى[٢].

وقد عرف الأنباري علم أصول النحو بأنه:

(عبارة عن الوصول الصحيح لمعلوم يتوصل به إلى النظر إلى علم ما لا يعلم)[٣]

ولم يتفق العلماء بشأن أدلة النحو ، فقد ذهب آبن جني إلى أنها ثلاثة : السماع – والاجماع والقياس[٤].

أما الانباري فقد زاد عليها استصحاب الحال ولم يذكر الاجماع وعبر عن السماع بالنقل فهي عنده ثلاثة أيضاً[٥].

أما السيوطي فقد جعلها أربعةً هي: السماع – والاجماع – والقياس – واستصحاب الحال[٦] ولا أريد الإطالة في الحديث عن علم أصول النحو ...، فقد كتب فيه الشيء الكثير ، لذا أوجز الحديث عن كل دليل في موضعه.

وقد تضمن هذا الفصل ثلاثة من الأدلة المذكورة ، وهي السماع والقياس والاجماع. أما استصحاب الحال فلم أجد الناظمين قد صرحا به خلال عرضهما للمسائل النحوية والصرفية ولا ريب أن الاطلاع على أسلوب كلً من الناظمين في الاستدلال بهذه الأدلة ، إنما يتكشف من النظر في المنظومتين والمقابلة بينهما في هذا الشأن.

---

[١]ينظر: الإغراب في جدل الإعراب لأبي البركات الانباري: ٨١.

[٢]ينظر: الاقتراح في علل النحو للسيوطي: ٤.

[٣]الإغراب في جدل الإعراب: ٤٥.

[٤]ينظر: الخصائص: ١/١٨٩-١٩٠.

[٥]ينظر: لمع الادلة لأبي البركات الأنباري: ٨.

[٦]ينظر: الاقتراح: ١٤ ، ٣٥ ، ٣٨ ، ٧٢.

السماع: يعد السماع أقوى الأدلة وهو مقدم عليها جميعاً بشرط أن يكون الكلام المسموع قد بلغ حداً من صحة النقل ينقطع معه الشك في صدوره عمن يحتج بلسانهم.

والقرآن الكريم أصح النصوص الواردة على وفق قواعد لغة العرب وهو كما قال الفراء: (أعرب وأقوى في الحجة من الشعر)[١].

ثم يليه الحديث النبوي الشريف ، وكلام العرب شعراً ونثراً.

القرآن الكريم: استدل آبن معطٍ بالقرآن الكريم في ثلاثة وعشرين موضعاً ، أوردها في موضوعات نحوية ، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك ، ومنه قوله في موضوع أفعل التفضيل:

وأفعل التفضيل ليس يرتفع مظهره إلا شذوذاً قد سمع

إما أضفته وإما نصبا كـ (خير حافظٍ) و(خير عقبا)[٢]

فقد احتج بشاهدين قرآنيين أراد بالأول قوله تعالى: ((فَاللَّهُخَيْرٌحَافِظًا))[٣].

أما الثاني فأراد به قوله تعالى: ((هُوَخَيْرٌثَوَابًاوَخَيْرٌعُقْبًا))[٤].

أما آبن مالك فقد كان استدلاله بالقرآن الكريم أقل مما استدل به آبن معطٍ ، إذ احتج بخمسة شواهد قرآنية ، وقد أوردها في موضوعات نحوية وصرفية ، نحو قوله في موضوع الاسم الموصول:

كذاك حذف ما بوصفٍ خفضا

كأنت قاضٍ بعد أمر من قضى[٥]

يريد قوله تعالى: ((فَاقْضِمَاأَنتَقَاضٍ))[٦].

---

[١]شواهد التوضيح: ٩٠ ، وينظر: ابن مالك صرفياً ، لـ(سالم جاري هدي): ٣٣.

[٢]شرح الغرة المخفية: ٢/٤٨٩.

[٣]يوسف: ٦٤.

[٤]الكهف: ٤٤.

[٥]ألفية ابن مالك: ١٦.

[٦]طه: ٧٢.

ومن احتجاجه بالشاهد القرآني في موضوعات الصرف[١] ، قوله في موضوع الإبدال:

ظلــت وظلــت فــي ظللــت اســتعملا

وقــرن فــي اقــررن وقــرن نقــلا[٢]

ويدل السياق على أنه يريد في (ظلت) قوله تعالى: ((وَانظُرْإِلَىإِلَهِكَالَّذِيظَلْتَعَلَيْهِعَاكِفًا))[٣] ، وفي قوله: (وقرن...) إشارة إلى قوله تعالى: ((وَقَرْنَفِيبُيُوتِكُنَّ))[٤].

القراءات :

تضمنت الألفيتان إشارات قليلة إلى القراءات ، فقد أشار إليها آبن معطٍ في موضع واحد ، حين تعرض لإعمال إن المخففة ، فقال:

وإن تخفــــف إن فهــــي تعمــــل

نحــو (وإن كــلاً) وقــوم ثقلــوا[٥]

فقوله: (وقوم ثقلوا) إشارة إلى من قرأها بالتثقيل وهي قراءة أبي عمرو والكسائي وابن كثير من السبعة[٦] ، والآية هي: ((وَإِنَّكُلاًّلَّمَّالَيُوَفِّيَنَّهُمْرَبُّكَأَعْمَالَهُمْإِنَّهُبِمَايَعْمَلُونَخَبِيرٌ))[٧] ، وقد أشار ابن مالك الى أحد أوجه القراءة في موضعين أحدهما عند أجازته العطف على الضمير المجرور دون أعادة حرف الجر ، إذ قال:

ولــيس عنــدي لازمــاً إذ قــد أتــى فــي الــنظم والنثــر الصــحيح مثبتــا[٨]

---

[١]ينظر: ألفية ابن مالك: ٧٩.

[٢]ألفية ابن مالك: ٧٩.

[٣]طه: ٩٧.

[٤]الاحزاب: ٣٣.

[٥]شرح الغرة المخفية: ٤٤٣/٢.

[٦]ينظر: النشر في القراءات العشر: ٢٩١/٢ ، اتحاف فضلاء البشر: ٢٦٠.

[٧]هود: ١١١.

[٨]الفية ابن مالك: ٤٨.

أراد قراءة حمزة[١] في قوله تعالى: ((وَاتَّقُواْاللّهَالَّذِيتَسَاءلُونَبِهِوَالأَرْحَامَ))[٢] بالجر وهي مما تمسك به النحويون لإباحة العطف على الضمير المجرور دون إعادة حرف الجر.

أما الموضع الثاني فقد تضمنه قوله السابق الذكر:

ظلــت وظلــت فــي ظللــت اســتعملا

وقــرن فــي اقــررن وقــرن نقــلا[٣]

فإشارته بقوله: (وقرن نقلا) إلى قراءة نافع وعاصم[٤] للآية الكريمة: ((وَقَرْنَفِيبُيُوتِكُنَّ))[٥] بفتح القاف.

٢- الحديث النبوي الشريف:

رأينا أن الناظمين قد أشارا إلى الحديث الشريف في موضع واحد عند الكلام على تضمين الشاهد عندهما[٦] ، وقد اقتصر ابن مالك على الاستشهاد بهذا الحديث نفسه متابعاً في ذلك ابن معط على الرغم مما ذكر عنه من التوسع في الاستشهاد بالحديث يقول البغدادي[٧]: (وأما الاستدلال بحديث النبي – صلى الله عليه وآله وسلم– فقد جوزه آبن مالك وتبعه الشارح المحقق[٨] في ذلك ، وزاد عليه بالاحتجاج بكلام أهل البيت – رضي الله عنهم – وقد منعه آبن الضائع ، وأبو حيان...).

وذكر البغدادي أيضاً أن حجة آبن الضائع وأبي حيان أمران أحدهما: أن الأحاديث لم تنقل كما سمعت من النبي – صلى الله عليه وآله وسلم– وإنما رويت بالمعنى.

---

[١]ينظر: املاء ما من به الرحمن: ٩٦/١ ، والبحر المحيط: ١٥٧/٣ ، واتحاف فضلاء الشر: ١٨٥.

[٢]النساء: ١.

[٣]الفية ابن مالك: ٧٩.

[٤]ينظر: البحر المحيط: ١٣٠/٤ ، واتحاف فضلاء البشر: ٢٧٥.

[٥]الاحزاب: ٣٣.

[٦]ينظر: (١٠١) من الرسالة.

[٧]خزانة الادب: ٣/١.

[٨]أراد به رضي الدين الاسترابادي.

أما الأمر الآخر فإن أئمة النحو المتقدمين من المصرين لم يحتجوا بشيءٍ منه ، ثم ذكر أن الشاطبي أنكر على النحاة احتجاجهم بكلام أجلاف العرب وسفهائهم ، وتركهم الأحاديث الصحيحة كونها تنقل بالمعنى ، وأن رواياتها وألفاظها مختلفة[١].

ولا وجه لذلك فقد احتج سيبويه بسبعة أحاديث ، ثم أن العلماء الذين سبقوا آبن مالك، قد احتجوا بالحديث الشريف كالسهيلي (ت٥٨١هـ) ، وآبن خروف (ت٦٠٩هـ).

ويتضح من مصنفات آبن مالك أكثر من الاستشهاد بالحديث وتمثل ذلك فيما بذله من جهد في توضيح مشكل ما ورد من الأحاديث في صحيح البخاري إذ ألف في ذلك كتابه: (شواهد التوضيح).

٣- كلام العرب: اعتنى علماء المدرستين (البصرة والكوفة) كثيراً باستقراء المادة اللغوية جميعها من العرب مشافهة ، ثم تحليلها بغية استنباط القواعد اللغوية (نحواً وصرفاً).

وكلام العرب الذي يستدلون به يشمل:

- الشعر ، والنثر ، والنثر يشمل: الأمثال والخطب ، والرسائل وغيرها.

أ- الشعر: احتج آبن معطٍ في خمسة عشر شاهداً شعرياً في حين أن آبن مالك أورد ثلاثة وعشرين بيتاً.

وقد سبقت الإشارة إلى عرض نماذج عديدة من الشواهد الشعرية التي اشتملت عليها كلتا الألفيتين ، لذا سأذكر مثالاً واحداً في استدلال كل من الناظمين اكتفاءً بما سبق، قال آبن معطٍ في موضوع "الصفة المشبهة" :

والأصل في معمولها أن يرتفع ... وقد تجر وانتصابه سمع[٢]

تقول زيد حسن المقال ... وهو جميل الوجه والفعال

والأصل فيه حسن مقاله ... والنصب فيه جائز مثاله

شنباء أنياباً وجاء نصبا ... الحزن باباً والعقور كلبا

---

[١]ينظر: خزانة الأدب: ١/٣-٤.

[٢]ينظر: خزانة الادب: ١/٣-٤.

فقوله: (شنباء أنياباً) أراد به قول أبي زبيد الطائي:

هيفـــاء مقبلـــةً عجـــزاء مـــدبرةً محطوطـــة جـــدلت شـــنباء أنيابـــاً[1]

والشاهد فيه نصب (أنياباً) بـ (شنباء) ، أما قوله: (الحزن باباً والعقور كلبا) فقد أشار به إلى قول رؤية:

فـــذاك وخـــم لا يبـــالي الســـبا

الحـــزن بابـــاً والعقـــور كلبـــا[2]

وأن الشاهد فيه نصب (باباً) و(كلباً) بالحزن والعقور لأنهما صفتان مشبهتان.

وقال آبن مالك في موضوع احكام تابع المنادى :

فـي نحـو (سَعْدُ سَعْدَ الآوس) ينتصـب

ثـــانٍ ، وضـــم وافـــتح أولاً تصـــب[3]

فقد أشار الى شاهد شعري في قوله: (سَعْدُ سَعْدَ الآوس) وهو:

أيـــا ســـعد الاوس كـــن أنـــت مانعـــا ويـــا ســـعد ســـعد الخـــزرجين الغطـــارف[4]

وقد استدل به على تكرر لفظ المنادى وإضافة ثاني اللفظين وجواز الضم في الأول على أنه منادى مفرد والنصب على أنه منادى مضاف وفي الثاني النصب ليس إلا.

وقد انفرد آبن معطٍ بالاستشهاد بمثل وهو قولهم:

(عسى الغوير أبؤساً)[5] شاهداً على إعمال أفعال المقاربة ، والرجاء عمل كان إذ قال:

وألحقـــوا بكـــان كـــاد وعســـى

---

[1] الكتاب: ١٩٨/١ ، وشعر أبي زبيد ٣٦ ، وشرح أبيات سيبويه: ٥/١ ، وشرح المفصل: ٨٣/٦.

[2] الكتاب: ٢٠٠/١ ، والفصول الخمسون: ٢٢٠ ، وابن الناظم: ١٧٦ ، وشرح الشواهد للعيني: ٦١٧/٣.

[3] الفية ابن مالك: ٥٠.

[4] شرح الشواهد للعيني: ١٥٣/٣ ، وحاشية شرح التصريح: ١٧١/٢ ، وشرح الاشموني: ٤٥٤/٢ ، وحاشية الصبان: ١٥٣/٣.

[5] المقتضب: ٧٠/٣-٧٢ ، وشرح الكافية: ٣٢/٢.

دليلـــه عســـى الغـــوير أبؤســـا[1]

العلة النحوية

عرض آبن معطٍ في موضوعات ألفيته عللاً كثيرةً ومختلفةً ، وهي:

١. علة اتباع : ذكر آبن معطٍ هذه العلة مرةً واحدةً في موضوع توابع المنادى إذ قال:

وإن نعـــــت بابنـــــةٍ أو ابـــــن

فافتحـــه إتباعـــاً للابـــن وابـــن[2]

٢. علة استخفاف : أورد ابن معطٍ هذه العلة مرتين ، إذ قال في موضوع غير المنصرف:

القـول فـي بيـان غيـر المنصـرف الصـرف فـي الاسـماء أصـل استخف[3]

وقد جعل لها تسميةً أخرى هي: (التخفيف) فقد قال في موضوع الهجاء والإمالة :

وكتبـوا الهمـز علـى التخفيـف وأولاً بـــالألف المعـــروف[4]

٣. علة أمن اللبس : ذكر آبن معطٍ هذه العلة ست مرات ، خمس منها في مسائل نحويةٍ وواحدة ، في مسألة صرفيةٍ[5].

فمن العلل النحوية قوله في موضوع "جواب القسم" إذ قال:

فإنـــه يجـــوز حـــذف الحـــرف إذ أمنـــوا الإلبـــاس حـــال الحـــذف

كقولـــه: (تـــالله تفتـــأ) حـــذف لا منـــه أي لا تفتـــأ المعنـــى عـــرف[6]

أما العلة الصرفية لأمن اللبس فهي قوله في شأن "الهجاء والإمالة" :

خـوف التبـاسٍ مثـل مـا قـد كتبـوا بـــألفٍ مـــن بعـــد واوٍ ضـــربوا[7]

---

[1] شرح الغرة المخفية: ٢/٤٣٦.

[2] شرح الغرة المخفية: ٢/٥٢٤.

[3] المصدر نفسه: ١/٢٠٤.

[4] المصدر نفسه: ٢/٧٠٣.

[5] ينظر: المصدر نفسه: ١/٢٣٤ ، ٢٧٤ ، ٣٦٥ ، ٣٧٠.

[6] المصدر نفسه: ١/٢٠٠.

[7] المصدر نفسه: ٢/٧٠٢.

وشـــــبهه وزيـــــد واو عمـــــرو لا عمـــــر فـــــي رفعـــــه والجـــــر

وقد عبر عنها في أحد المواضع بـ : (كراهة الإبهام) ، إذ قال:

وأكثـــــر مـــــا يكـــــون بـــــالأعلام

وبـــــالكنى كراهـــــة الإبهـــــام[١]

٤. علة الحمل على المعنى : ذكر ابن معطٍ هذه العلة مرتين وفي موضوعين نحويين[٢] ، ومن ذلك قوله في موضوع المفعول به ، إذ قال:

ومنـــه مفعـــول علـــى المعنـــى حمـــل أضـــمر فعلـــه كبيـــتٍ قـــد نقـــل

(قـــد ســـالم الحيـــات منـــه القـــدما) الأفعـــوان والشـــجاع الشـــجعما[٣]

والبيت من شواهد سيبويه[٤].

٥. علة الشبه : أورد ابن معط هذه العلة في موضوعٍ واحدٍ من موضوعات ألفيته وهو موضوع التمييز ، إذ قال:

ينصـــب عـــن نـــونٍ وعـــن تنـــوين

وعـــــن إضـــــافةٍ علـــــى ؟؟؟؟؟؟؟؟

مشـــــبهٍ بضـــــاربين رجـــــلا

وهكـــذا مســـك الانـــاء عســـلا[٥]

أما آبن مالك فقد ذكر عللاً كثيرة ومختلفة وهي:

١- علة أمن اللبس : ذكر ابن مالك هذه العلة إحدى عشرة مرةً ، وقد أوردها في موضوعات النحو والصرف[٦] ، وذكر لها آسماً آخر هو (دفع الوهم) ، فنحو قوله في موضوع عطف النسق :

---

[١]شرح الغرة المخفية: ٣٧٨/١.

[٢]ينظر: المصدر نفسه: ٢٣٩/١ ، ٣٨١.

[٣]المصدر نفسه: ٢٤٠/١.

[٤]ينظر: الكتاب: ٢٨٧/١ ، والخصائص: ٤٣٠/٢ ، وشرح جمل الزجاجي: ١٨٥/٢ ، وشرح الشواهد للعيني: ٨٠/٤-٨١ ، وخزانة الادب: ٥٧٠/٤.

[٥]شرح الغرة المخفية: ٣٧٨/١.

[٦]ينظر: الفية ابن مالك: ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٨ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٢ ، ٦٩ ، ٧٠.

والفاء قد تحذف مع ما عطفت والواو إذ لا لبس وهي انفردت
بعطف عاملٍ مزال قد بقي معموله ، دفعاً لوهمٍ اتقي[1]

وقوله أيضاً في موضوع النسب:

والسب لصدر جملةٍ وصدر ما ركب مزجاً ولئانٍ تمما
إضافة مبدوءةً بآبنٍ آب أو ماله التعريف بالثاني وجب
فيما سوى هذا انسبن للأول ما لم يخف لبس ، كـ (عبد الأشهل)[2]

٢- علة تناسب : ذكرها آبن مالك خمس مراتٍ[3] ، وقد وردت منها أربع عللٍ في موضوعات نحوية منها قوله في موضوع ما لا ينصرف:

ولاضطرارٍ أو تناسبٍ صرف ذو المنع والمصروف قد لا ينصرف[4]

وقد أوردها آبن مالك بآسم آخر هو (المجانسة)[5].

أما إيراد هذه العلة في الصرف فقد وردت مرةً واحدةً ومنه قوله في موضوع: الإمالة والهجاء:

وقد أمالوا لتناسبٍ بلا داعٍ سواء ، كعمادا ، وتلا[6]

٣- علة الحمل على النظير: استدل بها مرةً واحدةً ، إذ صرح بها آبن مالك في موضوع نواصب الفعل المضارع إذ قال:

وبعضهم أهمل (أن) حملاً على (ما) أختها حيث استحقت عملا[7]

٤- علة شبه : وردت مرتين : المرة الأولى في النحو ، إذ قال في موضوع المعرب والمبني:

والاسم منه معرب ومبني لشبهٍ من الحروف مدني[1]

---

[1] المصدر نفسه: ٤٨.

[2] الفية ابن مالك: ٧٠.

[3] ينظر: المصدر نفسه: ٥٢ ، ٥٤ ، ٥٧ ، ٧٣.

[4] المصدر نفسه: ٥٧.

[5] ينظر: المصدر نفسه: ٥٢.

[6] المصدر نفسه: ٧٣.

[7] المصدر نفسه: ٥٧.

والمرة الثانية في موضوع النسب ، قال في ياء النسب:

وإن تكـــن تربـــع ذا ثـــانٍ ســـكن فقلبهـــا واواً وحـــذفها حســـن[٢]

لشـــبهها الملحـــق والأصـــلي مـــا لهـــا وللأصـــلي قلـــب يعتمـــل[٣]

٥- علة ضرورة: ذكرها آبن مالك في ثمانية مواضع[٤] ، منها قوله في موضوع النكرة والمعرفة:

وليتنـــي فشـــا وليتـــي نـــدرا ومـــع لعـــل اعكـــس وكـــن مخيـــرا[٥]

فـــي الباقيـــات واضـــطراراً خففـــا منـــي وعنـــي بعـــض مـــن قـــد ســـلفا

٦- علة عوض: أوردها آبن مالك خمس مرات[٦] ، منها أربع في موضوعات النحو ، منها قوله في موضوع النداء:

والأكثـــر (اللهـــم) بـــالتعويض وشـــذ (يـــا اللهـــم) فـــي قـــريض[٧]

أما في علم الصرف فقد وردت مرةً واحدةً ، إذ تحدث في موضع عن مسألة نقل الحركة الى الساكن قبلها في ذلك:

ومفعـــل صـــحح كالمفعـــال وألـــف الإفعـــال واســـتفعال

أزل لـذا الإعـلال والتـا الـزم عـوض وحـــذفها بالنقـــل ربمـــا عـــرض[٨]

الاجماع : هو لفظ مطلق يندرج تحته اجماع العرب بصفتهم ناطقين واجماع اللغويين بصفتهم جامعين لكلام العرب مشافهة ورواية واجماع النحاة على حكم

---

[١] المصدر نفسه: ١٠.

[٢] المصدر نفسه:٦٩.

[٣] المصدر نفسه:٧٠.

[٤] ينظر: الفية ابن مالك: ١٣ ، ١٦ ، ١٩ ، ٣٨ ، ٥٣ ، ٥٧ ، ٦٤ ، ٦٥.

[٥] المصدر نفسه:١٣.

[٦] ينظر: المصدر نفسه: ١٥ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٦٨ ، ٧٨.

[٧] المصدر نفسه: ٥٠.

[٨] المصدر نفسه: ٧٨.

معين في مسألة من المسائل[١] ، والذي يهمنا في هذه الدراسة لما ؟؟؟؟؟؟؟؟؟ المفهوم الأخير للاجماع أي اجماع النحاة.

ولم يشر آبن معطٍ إلى اجماع النحويين في أية مسألة من موضوعات ألفيته.

أما آبن مالك فقد أشار إلى الاجماع ثلاث مرات ، وقد اشتمل ذكره لاجماع ذكره النحويين في موضوعين نحويين وآخر صرفي ، فمنه قوله في موضوع المقصور والمحدود:

وقصـــر ذي المـــد اضـــطراراً مجمـــع عليـــــه والعكـــــس بخلـــــفٍ يقـــــع[٢]

كما عبر عن الاجماع بالاتفاق إذ قال:

وباتفـــاقٍ قـــد ينـــوب الثـــان مـــن بـــاب كســـا فيمـــا التباســـه أمـــن[٣]

كما عبر بـ (عدم الخلاف) إذ قال:

والمفـــــرد المنكـــــور والمضـــــافا وشـــبهه انصـــب عادمـــاً خلافـــا[٤]

---

[١]ينظر: ابن مالك صرفياً: ٩٤.

[٢]الفية ابن مالك: ٦٤.

[٣]الفية ابن مالك: ٢٦.

[٤]المصدر نفسه: ٥٠.

الفصل الرابع

المبحث الاول

– الآراء النحوية لكلا الناظمين –

بذل النحاة واللغويون جهوداً جبارة في ارساء قواعد اللغة العربية ، كأبي عمرو ابن العلاء ، والخليل ، ويونس ، وسيبويه ، والكسائي ، والفراء ، وكانت تلك الجهود التي بذلها أولئك النحاة واللغويون في مجال الدراسات اللغوية والنحوية من أهم معالم النهوض الفكري أذكر منها كتاب العين للخليل ، والكتاب لسيبويه ، والمقتضب للمبرد ، ومعاني القرآن للفراء ... وقد مثل ذلك كله حصيلة جهود كبيرة من الدارسين النحويين ، وفي مقدمتهم الخليل .

ولم يدع هؤلاء الأعلام الأفذاذ لمن تبعهم مجالاً لكي يصلوا إلى ما وصل اليه أسلافهم فهذا أبو الحسن الرماني أحد النحاة المبرزين في القرن الرابع للهجرة ، لم يثبت له الدكتور[١] مازن المبارك إلا سبع مسائل انفرد بها في مخالفته لسيبويه .

وقد نسبت إليه اثنتا عشرة مسألة ، ثم اتضح بعد ذلك أنه كان مسبوقاً بها ، كما نبه على كل ذلك الأستاذ محمد علي حمزة[٢]. ولقد حصل النحويون المتأخرون ثروة نحوية ضخمة لم تدع مجالاً لتابعيهم ، لأن ينفذوا إلى آراء جديدة كثيرة تتسم بطابع الاصالة والجدة ، فعكفوا على هذه الثروة النحوية يدرسونها ، وراحوا يقابلونها بآراء المتقدمين ، ثم يبدون ترجيحهم لها لحسب ما يلائم مستوى فكر كلٍ منهم.

– آراء آبن معطٍ النحوية –

عد الأستاذ محمود محمد الطناحي في مقدمة تحقيقه لكتاب (الفصول الخمسون) سبعة عشر رأياً نحوياً لآبن معطٍ ، استخلصها من ألفية آبن معطٍ ،

---

[١] ينظر: الرماني النحوي ، لـ (مازن المبارك) : ٢٨١-٢٨٢ ، ٢٩٩ ، ٣٠٨.

[٢] ينظر: ابن الناظم النحوي ، ٢٠٨-٢٠٩.

وكتابه الفصول الخمسون واشتمل قسم منها على اختياراته[١] ، ولدى تتبعي آراء آبن معطٍ في ألفيته ، ومقابلتها بما نصت عليه كتب النحو المطولة ، اتضح لي أنه لم يسلم لآبن معطٍ من هذه الآراء السبعة عشر ، سوى خمسة أقوال تأكد لدي أنه انفرد بها.

أما آبن مالك فقد كان عند عرضه لآراء النحويين البصريين والكوفيين مختاراً لأحد الفريقين غالباً .

وقد بدا لي أنه انتهى إلى تسعة آراء نحوية يمكن عدها مما انفرد به آبن مالك في ألفيته في ضوء ما اطلعت عليه من مصادر النحويين.

١- تقديم خبر (ما دام) على اسمها :

ذهب آبن معطٍ إلى منع تقديم خبر (ما دام) على اسمها إذ قال:

ولا يجـــــوز أن تقـــــدم الخبـــــر علـى اسـم مـا دام وجـاز فـي الأخـر[٢]

قال آبن الخباز: (فما رأيت أحداً منع تقديم خبرها على اسمها إلا يحيى وما أدرى من أين اخذه؟)[٣].

وذكر آبن الخباز أن بعض أصحابه سافر الى دمشق واجتمع بالمصنف وسأله عن ذلك ، فقال: (أفكر ، ثم اجتمع به مرةً أخرى وعاود سؤاله فقال له: لا تنقل عني فيه شيئاً ، وأخبرني الصاحب بهاء الدين علي بن عيسى الأربلي أن الذي أشار اليه آبن الخباز هو الشيخ رضي الدين الأربلي النحوي)[٤] ، وقد أنكر آبن الخباز رأي آبن معطٍ إذ قال[٥] : (إن الذي ذهب إليه خطأ لوجهين : أحدهما: أن ما دام لا تضعف عن (ليس) ، ولم يختلفوا في جواز تقديم خبرها على اسمها بل ما دام أقوى من ليس لأن جمودها عرض بالتركيب ولو فككتها لصرفتها ، قال يزيد بن الحكم الثقفي :

---

[١]ينظر: الفصول الخمسون : مقدمة المحقق : ٥٥ ، وينظر: المدارس النحوية لـ(شوقي ضيف): ٣٤٠.

[٢]شرح الغرة المخفية: ٤٢٢/٢.

[٣]المصدر نفسه: ٤٢٢/٢.

[٤]المصدر نفسه: ٤٢٢/٢.

[٥]المصدر نفسه: ٤٢٢/٢.

دم للخليـــــــــــل بـــــــــــوده مـــــــا خيـــــــر ودٍ لا يـــــــدوم[1]

الوجه الثاني : تقدم خبرها على اسمها وقد جاء في الشعر ، انشده المفضل لمزرد أخي الشماخ :

واحبســـها مـــا دام للزيـــت عاصـــر

وما طاف فوق الأرض حافٍ وفاعل[2]

وقد أجمع أئمة النحاة[3] بعد ابن معطٍ على تخطئته في هذا الرأي وردوا عليه بأنه مخالف للنصوص وللقياس. ويمكن إجمال ردهم بأمرين:

أحدهما نقلي نحو البيت السابق الذكر ، إذ من الواضح أن خبرها (للزيت) قد تقدم على اسمها (عاصر).

أما الأمر الثاني فهو قياسي : إذ ان (ما دام) أقوى من (ليس) بدليل أن عدم تصرف (ما دام) إنما كان لاقترانها بما ، فإذا فصلتها منها عادت متصرفة ، و (ليس) لا تتصرف بوجه ، وإذا كانت (ليس) مع ضعفها لم يمنع من تقدم[4] خبرها على اسمها كانت ما دام أحق بذلك. وقد استدل النحويون[5] على تقدم خبر (ما دام) ، أنها كسائر أخواتها ، فقد تقدم خبر (كان) في قوله تعالى: ((وَكَانَحَقًّاعَلَيْنَانَصْرُالْمُؤْمِنِينَ))[6] ونحو خبر (ليس) في قوله تعالى: ((لَّيْسَالْبِرَّأَنتُوَلُّواْوُجُوهَكُمْقِبَلَالْمَشْرِقِوَالْمَغْرِبِ))[7] ثم استدلوا على تقدم خبر (ما دام) بقول الشاعر:

---

[1] شرح ديوان الحماسة: ١١٩٠.

[2] ديوان مزرد: ٤٣.

[3] ينظر: قطر الندى (١٤٥) ، وشرح ابن عقيل: ٢٣٧/١ ، وشرح التصريح على التوضيح: ١٨٧/١ ، وهمع الهوامع: ١١٧/١ ، والاشباه والنظائر: ٥/٣ ، وشرح الاشموني: ٢٣٢/١.

[4] منع ابن درستويه تقديم خبر ليس ، ينظر: قطر الندى: ١٤٥ ، وشرح التصريح: ١٨٧/١.

[5] ينظر: الفصول الخمسون ، المقدمة ، ٥٧.

[6] الروم: ٤٧.

[7] البقرة: ١٧٧.

لا طيـب للعـيش مـا دامـت منغصـةً لذاتـــه بادكـــار المـــوت والهـــرم[١]

ومنه أيضاً:

مـا دام حـافظ سـري مـن وثقـت بـه

فهـو الـذي لسـت عنـه راغبـاً أبـدا[٢]

وقد عقب الشيخ خالد الأزهري على البيت الأول بقوله[٣]: (فمنغصةً) : خبر (دام) مقدم ، و(لذاته) اسمها مؤخر ، فقد توسط خبر (دام) بينها وبين اسمها وهو خلاف ما منعه آبن معطٍ ، وله أن يقول: لذاته : مرفوع على النيابة عن الفاعل بمنغصه ، واسم (دام) مستتر فيها ، على طريق التنازع ، في السببي المرفوع ، إلا أن يكون لا يراه).

وذكر العليمي أن إعراب (منغصة) خبر دام مقدما ، وهو مناط الرد على آبن معطٍ ، مطعون فيه أيضاً بأنه يلزم عليه الفصل بين العامل ، وهو منغصه ، ومعموله وهو (بادكار) باجنبي ، وهو (لذاته)[٤] أما البيت الثاني فقد قال ابن جمعه فيه: (واجيب أيضاً عن البيت بأنه يجوز أن يكون خبرها محذوفاً ، والتقدير : ما دام للزيت عاصر في الوجود ، وهذا أبلغ ، و(الزيت) متعلق بعاصر ، والتقدير: (ما دام إنسان عاصر للزيت مستقراً في الوجود)[٥].

ورد آبن جمعة لا يخلو من التكلف والتمحل فما الذي يدفع الى تقدير (في الوجود) و(للزيت عاصر) مسند ومسند اليه مستغنيان عن ذلك ، ولو مضينا نقدر (في الوجود) مع كل صياغة على هذا النحو ، لما سلم لنا خبر ظاهر أو متعلقه .

---

[١]قطر الندى: ١٤٥ ، وشرح ابن عقيل: ٢٣٧/١.

[٢]شرح ديوان الحماسة: ١١٩٠.

[٣]شرح التصريح: ١٨٧/١.

[٤]ينظر: حاشية العليمي على التصريح: ١٨٨/١.

[٥]شرح الفية ابن معط: ٨٦١/٢.

ويقال في البيت الثالث ما قيل في البيت الأول ، وهو استتار اسم (دام) على طريق التنازع ويكون خبرها هو (حافظ سري) ، وقوله : (من وثقت به) فاعلاً لحافظ ، لأن هذا اسم فاعل[١].

وقد ذكر آبن جمعة اعتذاراً لآبن معطٍ عما ذهب اليه إذ قال في شرحه للألفية: (وقد اعتذر له بأنها لم لزمت طريقة واحدة ، وهي الماضي ، جرت مجرى الأمثال ، والامثال لا تغير ، ولأن (ما) معها مصدرية ، وما في خبرها صلتها ، فكأنه يرى الترتيب في آخر كذا. وأرى الصواب : أجزاء الصلة ، ولأنها لما لم تكن مصدراً صريحاً كانت فرعاً عليه ، فلم يتصرف فيها بالتقديم ، كما تصرف في المصدر)[٢].

ومثل هذا ذكر الصبان ، قائلاً: (لعله يرى وجوب ترتيب أجزاء صلة الحرف المصدري)[٣].

أما آبن مالك فقد اختلف عن آبن معطٍ ، بشأن هذه المسألة ، إذ قال:

وفي جميعها توسط الخبر أجر وكل سبقه دام حظر[٤]

إذ أشار الى جواز تقديم الخبر على اسمها ، وذكر آبن عقيل أن الصواب جوازه[٥]

وأقول بعد ذلك: إن الذين انكروا على آبن معطٍ تقديم خبر (ما دام) على اسمها ، محقون في ذلك لأن الشواهد تؤيد التقديم ولا يردها إلا التأويل .

٢- ذهب آبن معطٍ الى جواز حذف (ما) النافية في جواب القسم ، إذا كان منفياً بلا، إذ قال في الألفية[٦].

وإن أتى الجواب منفياً بلا أو ما كقولي: والسما ما فعلا

فإنه يجوز حذف الحرف إذ أمنوا الإلباس حال الحذف

كقوله : تالله تفتأ حذف (لا) منه أي لا تفتأ المعنى عرف

---

[١]ينظر: حاشية العليمي : ١/١٨٨.

[٢]شرح الفية ابن معط: ٢/٨٦١.

[٣]حاشية الصبان على الاشموني: ١/٢٣٢.

[٤]الفية ابن مالك: ١٩.

[٥]ينظر: شرح ابن عقيل: ٢/٢٧٤.

[٦]شرح الغرة المخفية: ١/٢٠٠.

قال آبن الخباز: (وما رأيت في كتب النحو الا حذف (لا) وقد ذكر يحيى حذف (ما) وقال لي شيخنا رحمه الله: لا يجوز ، لأن التصرف في (لا) أكثر من التصرف في (ما))[١] ، وقد حكى ذلك ابن هشام والسيوطي[٢].

وقد تابعه ابن مالك فيما ذهب اليه في بعض كتبه[٣] ، وأنشد شاهداً على ذلك:

فـــواللهِ مـــا نلـــتم ومـــا ئيـــل مـــنكم بمعتـــــدلٍ وفـــــقٍ ولا متقـــــاربٍ[٤]

ومحل الشاهد فيه هو حذف النافي من الجملة الاسمية الواقعة جواباً للقسم والأصل: (ما ما نلتم...) فحذف ما النافية وأبقى الموصولة.

٣- منع ابن معط حذف حرف النداء مع اسمه تعالى (الله) فقال:

وأحـــرف النـــداء قـــد تنحـــذف كمثـــل: ربنـــا ومثـــل: يوســـف

إلا عـــن اســـم الله والاشـــارة فـــالحرف فيهمـــا احـــذرا اختصـــاره

لـــو قلـــت هـــذا فـــي النـــدا والله وشـــبه هـــذا وقـــع اشـــتباه[٥]

قال آبن الخباز : (وذكر يحيى أن اسم الله إذا قيل: لا يحذف منه حرف النداء ، واحتج باشتباه النداء بغيره ، وفي هذا نظر ، لأنه إذا قيل : الله اغفر لي ، علم أنه نداء وإنما الصواب أن يقال: لما رأيناهم قد عوضوا الميم في آخره ، فقالوا: اللهم ، لم يحذفوا الحرف ، لذهاب العوض والمعوض عنه ، ألا ترى أنهم لما حذفوا ياء (فرازين) جاءوا بالتاء في (فرازنة) ولم يقولوا : (فرازن)[٦].

وتعرض السيوطي لهذه المسألة معقباً على قول آبن الخباز هذا إذ قال: (وفي تذكرة آبن الصائغ حذف حرف النداء مع الاسم الأعظم ، نص على منعه ابن معطٍ في (درته) وعلل منح ذلك في (الدرة) أيضاً بالاشتباه ، وقرره ابن الخباز بأنه بعد حذف

---

[١] المصدر نفسه: ٢٠٣/١.

[٢] ينظر: مغني اللبيب: ٧١٠ ، والاشباه والنظائر: ٥٨/٢.

[٣] ذكر ابن هشام في مغني اللبيب: ١٧١ ، مطبعة عيسى الحلبي ، ولم أعثر على ما انشده اب مالك هذا في كتبه.

[٤] الدرر اللوامع: ٤٩/٢.

[٥] شرح الغرة المخفية: ٥١٦/٢.

[٦] المصدر نفسه: ٥١٧/٢-٥١٨.

حرف النداء يشتبه المنادى بغير المنادى ، واعترض عليه بأنك تقول: الله اغفر لي، فلا يقع اشتباه ولبس)[١].

٤- أجاز آبن معطٍ في المندوب لحاق الف لما في المندوب ألف وهاء فقال:

وإن نـــدبت مـــن تنـــادي قلتـــا وازيـــــد واعمـــــرو وإن أردتـــــا
جئـــت بيـــا فقلـــت يـــا ســـعيداه وفـــي المضـــاف يـــا عبيـــد الله هـــاه[٢]

لقد تابع آبن الحاجب آبن معطٍ في تجويزه لهذه المسألة[٣] ، ومنعه آبن مالك.....

فقد أشار إلى حذف الألف من الاسم وقبل ندبه إذ قال:

ومنتهـــى المنـــدوب صـــله بـــالألف متلوهـــا إن كـــان مثلهـــا حـــذف[٤]

وأوضح السيوطي ذلك قائلاً:

(اطلاق النحاة يقتضي جواز لحاق الألف لما في آخره ألف وهاء ، وبه صرح بعض المغاربة ، وابن معط في ألفيته ، وابن الحاجب ، فيقال في عبد الله : واعبد اللاهاه، وفي جهجاه : واجهجاها ، ومنعه[٥] ابن مالك لاستثقال ألف وهاء بعد ألف وهاء)[٦].

٥- اشترط آبن معطٍ للمفعول له : أن يكون مصدراً ، لا من لفظ العامل مقارناً له في الوجود ، أعم منه ، جواباً لقائل يقول : لم ؟ ويتضح ذلك بقوله :

ثـــم الـــذي ســـمي مفعـــولاً لـــه ينصـــب نحـــو جئـــت زيـــداً قتلـــه
مقارنـــاً للفعـــل فعـــل الفاعـــل أعـــم منـــه لا بلفـــظ العامـــل[٧]

وقد فسر آبن الخباز معنى الإعمام في قول آبن معطٍ ، إذ قال:

---

[١] الاشباه والنظائر: ٢/٩٩.

[٢] شرح الغرة المخفية: ٢/٥٣٠.

[٣] ينظر: شرح الكافية : ١/١٥٦.

[٤] ألفية ابن مالك: ٥٢.

[٥] ينظر: شرح ابن عقيل: ٣/٢٨٣.

[٦] همع الهوامع: ١/١٨٠ ، وقد أشار إلى مثل ذلك ياسين العليمي ، ينظر: حاشيته على التصريح: ٢/١٨٢ ، وينظر ايضاً: حاشية الصبان على الاشموني: ٣/١٦٨.

[٧] شرح الغرة المخفية: ١/٢٨٠.

(أن يكون الفعل أعم منه ، ومعنى ذلك أن الزيارة في مثالنا : "زرتك طمعاً في برك"، تحتمل الطمع وغيره)[١].

ولم تذكر كتب النحو شرط الإعمام هذا[٢].

وذكر آبن مالك اتحاد المفعول له مع عامله في الوقت والفاعل إذ قال:

ينصب مفعولاً له المصدر إن أبان تعليلاً ، كـ(جد شكراً ودن)

وهو بما يعمل فيه متحد وقتاً وفاعلاً وإن شرط فقد[٣]

وأقول إن اشتراط آبن معط ، أن المفعول له أعم من عامله ، مردود وذلك لاستبعاد تأويلات عديدة معتمدة على سياق الكلام ، وما اشترطه آبن مالك أقرب مثالاً ، وأكثر تحديداً للمفعول له ، وتمييزاً له من غيره.

- آراء ابن مالك النحوية -

١- ذهب آبن مالك الى أن الشبه الوضعي من علل بناء الاسماء إذ قال:

والاسم منه معرب ومبني

لشبهٍ من الحروف مدني

كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا

والمعنوى في متى وفي هنا[٤]

وقال أبو حيان : (لم أقف على مراعاة هذا الشبه الوضعي إلا لهذا الرجل)[٥] ، ولم يشر آبن معطٍ الى هذا الشبه إذ اكتفى بذكر علتين فقط ، قال:

وحده لزوم آخر الكلم حركةً ما أو سكوناً التزم

كحيث آبن أمس فقس نصب وعلة البناء ذكرها يجب

أعني في الاسم وهو أن يضارعا الحرف أو كان اسم فعلٍ واقعا[١]

---

[١]المصدر نفسه: ٢٨١/١.

[٢]ينظر: الكتاب: ٣٦٧/١ ، والاصول في النحو: ٢٤٩/١ ، وشرح المفصل: ٥٢/٢ ، وشرح الكافية: ١٩١/١ ، وشرح التصريح: ٣٣٤/١.

[٣] الفية ابن مالك: ٣٠.

[٤]الفية ابن مالك: ١٠.

[٥]منهج السالك: ٦ ، وينظر أيضاً: همع الهوامع: ١٧/١.

في حين أن آبن الخباز ذكر هذا الشبه ، ونبه على أن آبن معطٍ لم يذكر العلل الأخرى قال: (وعند يحيى –رحمه الله– أن علة البناء مضارعة الحرف والوقوع موقع الفعل وليس بمستقيم إلا أن يقسم المضارعة إلى ما ذكرنا)[٢].

٢– ذكر آبن مالك أن غير كاد وأوشك من أفعال هذا الباب لم يرد منه المضارع ولا اسم الفاعل ، فقال :

واســـــتعملوا مضـــــارعاً لاوشـــــكا

وكـــــاد لا غيـــــر وزادوا موشـــــكا[٣]

وقد أنكر آبن عقيل عليه ذلك إذ قال: (وحكى غيره خلاف ذلك فحكى صاحب الإنصاف استعمال المضارع واسم الفاعل من (عسى) وقالوا: (عسى يعسى فهو عاسٍ) وحكى الجوهري مضارع طفق وحكى الكسائي مضارع "جعل")[٤].

وتابع آبن هشام آبن عقيل في الرد على آبن مالك هذا وذكر أن الأخفش حكى الفعل المضارع لـ (طفق) ، وأن الكسائي حكى قول العرب: (إن البعير ليهرم حتى يجعل إذا شرب الماء مجه)[٥].

واستعمل اسم الفاعل لـ (كرب) كقول الشاعر:

أبنـــــي إن ابـــــاك كـــــارب يومـــــه

فـــإذا دعيـــت إلـــى المكـــارم فاعجـــل[٦]

فالشاهد فيه مجيء اسم الفاعل من كرب التامة وفاعله (يومه) فأضيف اسم الفاعل الى فاعله .

---

[١] شرح الغرة المخفية: ٩٥/١ ، ٩٦ ، ٩٨.

[٢]المصـدر نفسـه: ٩٩/١ ، وينظـر أيضـاً: الفصـول الخمسـون: ١٦٦ ، والاشـتباه والنظـائر: ٢٤/٢.

[٣]ألفية ابن مالك: ٢٠.

[٤]شرح ابن عقيل: ٣٤٠/١–٣٤١.

[٥]ينظر: أوضح المسالك: ٣١٨/١ ، وشرح التصريح: ٢٠٧/١–٢٠٨.

[٦]المصدر السابق..

ولا ريب أن السماع هنا يشهد لصحة ما ذهب اليه آبن عقيل ، وآبن هشام في إنكار قول آبن مالك .

٣- عد آبن مالك (حجا يحجو) من الأفعال التي تفيد رجحان الوقوع ، قال:

انصب بفعل القلب جزأي ابتدا أعني: رأى ، خال ، علمت ، وجدا
ظن ، حسبت ، وزعمت مع عد حجا ، درى وجعل اللذ كاعتقد
وهب تعلم ، والتي كصيرا أيضاً بها انصب مبتدا وخبرا[١]

قال أبو حيان: (حجا يحجو للاعتقاد الراجح. ولا أعلم أحداً ذكرها غير هذا الناظم وأنشد:

قد كنت أحجو أبا عمروٍ أخا ثقةً
حتى ألمت بنا يوماً ملمات[٢]

وقد صرح العيني بأنه لم ينقل أحد من النحاة (حجا يحجو) بنصب مفعولين غير آبن مالك -رحمه الله-[٣].

وقد تابعه فيما ذهب اليه كثير من المتأخرين[٤] ، ولم تشر كتب اللغة الى ما ذكره ابن مالك في هذا الشأن[٥].

٤- منع ابن مالك حذف عامل المصدر المؤكد ، إذ قال:

وحذف عامل المؤكد امتنع وفي سواه لدليلٍ متسع[٦]

---

[١] الفية ابن مالك: ٢٣.

[٢] منهج السالك: ٩٠.

[٣] ينظر: شرح الشواهد للعيني: ٢/٣٧٦-٣٧٧.

[٤] ينظر: شرح التصريح: ١/٢٤٧-٢٤٨ ، والبهجة المرضية: ٥٨ ، وهمع الهوامع: ٥٨ ، وشرح الاشموني: ٢/٢٠ ، وينظر: ابن الناظم النحوي: ١٧٠.

[٥] ينظر: اللسان/ حجا: ١٨/١٨١ ، والقاموس المحيط: / حجا/ ٤/٣١٥ ، وتاج العروس: حجا: ١٠/٨٣.

[٦] الفية ابن مالك: ٢٩.

وقد نازعه آبنه في قوله هذا ولم يرتض به وأجاز الحذف إذا دل عليه دليل حملاً على حذف عامل المفعول المطلق به وغيره ، ولا فرق عنده في ذلك بين أن يكون المصدر مؤكداً أو مبيناً[١]. واستجاد ابن هشام منازعة ابن الناظم لأبيه ، إذ قال:

(وأما المؤكد فزعم ابن مالك أنه لا يحذف عامله لأنه إنما جيء به لتقويته وتقرير معناه والحذف منافٍ لهما ورده آبنه بأنه قد حذف جوازاً في نحو: (أنت سيراً) ووجوباً في (أنت سيراً) وفي نحو: (سقياً ورعياً)[٢].

وأيد ابن الناظم كل من المكودى[٣] وخالد الازهري[٤] والاشموني[٥] ومحمد الامير[٦] والخضرى[٧] على حين انتصر ابن عقيل[٨] والشاطبي[٩] والملوى[١٠] ، لابن مالك. وقد تمثل انتصارهم لآبن مالك بردهم على من أنكر رأي آبن مالك في امتناع حذف عامل المصدر المؤكد ، فقد ردوا على آبن الناظم بكلام طويل ولا يتسع المقام لذكره كله واكتفى هنا بذكر رد آبن عقيل عليه .

قال: (وقول آبن المصنف: إن قوله: "وحذف عامل المؤكد امتنع" سهو منه ، لأن قولك ضرباً زيداً ، مصدر مؤكد وعامله محذوف وجوباً كما سيأتي ، ليس بصحيح. وما استدل به على دعواه من وجوب حذف عامل المؤكد بما سيأتي ليس منه ، وذلك لأن (ضرباً زيداً) ليس من التأكيد في شيء ، بل هو أمر خالٍ من التأكيد بمثابة (اضرب زيداً) لأنه واقع موقعه ، فكما أن (اضرب زيداً) لا تأكيد فيه ، كذلك (ضرباً زيداً) وكذلك جميع الأمثلة التي ذكرها ليست من باب التأكيد في شيء لأن

---

[١]ينظر: شرح ابن الناظم: ١٠٤.

[٢]اوضح المسالك: ٢١٦/٢ ، وينظر أيضاً: مغني اللبيب: ١٥٩/٢.

[٣]ينظر: شرح المكودى: ٨١.

[٤]ينظر: شرح التصريح: ١١٩/١.

[٥]ينظر: شرح الاشموني: ١١٩/١.

[٦]ينظر: حاشية الأمير على المغنى: ١٥٨/٢.

[٧]حاشية الخضري على ابن عقيل: ١٨٩/١.

[٨]ينظر: شرح ابن عقيل: ٤٧٧/١-٤٧٨.

[٩]ينظر: شرح التصريح: ٣٢٩/١-٣٣٠.

[١٠]ينظر: حاشية الملوى على المكودى: ٨١.

المصدر فيها نائب مناب العامل دال على ما يدل عليه ، وهو عوض منه ، ويدل على ذلك عدم جواز الجمع بينهما ولا شيء من المؤكد يمتنع الجمع بينها وبين المؤكد)[١].

يتضح من هذا أن آبن الناظم مخطئ لأن ضرباً زيداً ليس مصدراً مؤكداً ، وإنما هو من النوع الرابع النائب عن فعل الأمر فقولنا: (ضرباً زيداً) ناب عن (اضرب زيداً) وهو مطابق لمعناه مطابقة تامة .

فلما كان اضرب زيداً لا تأكيد فيه ، كذلك (ضرباً زيداً) لا تأكيد فيه فهو ليس مصدراً مؤكداً ، ولا يمكن حذف المؤكد وابقاء المؤكد .

٥- ذهب آبن مالك الى أن من شروط إعمال اسم الفاعل هو أن يلي حرف نداء إذ قال:

كفعلـــه اســـم فاعـــلٍ فـــي العمـــل وإن كـــان عـــن مضـــيه بمعـــزل

وولـــي اســـتفهاماً او حـــرف نـــدا أو نفيـــاً أوجـــا صـــفةً أو مســـندا[٢]

وقد أنكر كثير من النحويين هذا الرأي منهم آبن الناظم إذ قال:

(المسوغ لإعمال طالعاً "يقصد في نحو: يا طالعاً جبلاً" هو اعتماده على موصوف محذوف تقديره: يا رجلاً طالعاً جبلاً ، وليس المسوغ الاعتماد على حرف النداء لأنه ليس كالاستفهام والنفي في التقريب من الفعل لأن النداء من خواص الاسماء)[٣].

وتابع أبو حيان قول آبن الناظم ووصفه بأنه متجه[٤] وذهب آبن هشام هذا المذهب أيضاً ، إذ قال:

(وقول آبن مالك أنه اعتمد على حرف النداء سهو لأنه مختص بالاسم فكيف يكون مقرباً من الفعل؟)[٥].

في حين احتج الدنوشري لآبن مالك ورد على رأي آبن هشام وغيره بقوله :

---

[١]شرح ابن عقيل: ١/١٧٥-١٧٦ ، ينظر: ابن الناظم النحوي: ١٩١.

[٢]الفية ابن مالك: ٣٩.

[٣]شرح ابن الناظم: ١٦٣.

[٤]ينظر: منهج السالك: ٣٢٦-٣٢٧.

[٥]اوضح المسالك: ٣/٢١٨.

(أقول الساهي في هذه المسألة هو آبن هشام ، ومن تكلم على الألفية لأن قول ابن مالك "وولي استفهاما" ...الخ ليس فيه تصريح بأنه اعتمد عليها بل انه يعمل اذا وليها)[١] وهو توجيه مقنع لما اثبته آبن مالك ، ورد منصف على من أنكر عليه ذلك.

٦- ذهب آبن مالك الى أن (أم) إذا لم تتقدم عليها همزة التسوية ولا همزة مغنية من أي فهي منقطعة وتفيد الإضراب كـ (بل).

إذ قال:

وربمـــــا أســـــقطت الهمـــــزة إن كـــان خفـــا المعنـــى بحـــذفها أمـــن[٢]

وبانقطـــاع وبمعنـــى (بـــل) وفـــت إن تـــك ممـــا قيـــدت بـــه خلـــت[٣]

قال آبن هشام: (خرق آبن مالك في بعض كتبه اجماع النحويين فزعم أن "أم" المنقطعة تعطف المفردات كبل)[٤] ، وقال خالد بن عبد الله الأزهري:

(وادعى آبن مالك أنها تدخل على المفرد وحمل قولهم: انها لا بل أم شاء على ظاهره دون تقدير مبتدأ واستدل بأنه قد سمع أن هناك ابلاً أم شاء فالنصب هذا لا يعرى إلا من جهته وإن سلم فالتأويل ممكن بأن تكون متصلة وحذفت الهمزة أم منقطعة وانتصب شاء بمحذوف أي : أم ارى شاء)[٥] .

وأقول لا ضير في رأي ابن مالك لورود ذلك في النثر ، ومنه القرآن الكريم ، وظاهر قول آبن عقيل أنه تابع آبن مالك واستدل بقوله تعالى:

((أَمْيَقُولُونَافْتَرَاهُ))[٦] وعقب على الآية بأن المراد: بل يقولون افتراه ، وذكر مثالاً: (انها لا بل أم شاء) أي بل هي شاء[١].

---

[١]شرح التصريح: ٦٧/٢ ، وظاهر كلام ابن عقيل في شرحه انه يوافق ابن مالك ينظر: ١٠٧/٣ ، وينظر ايضاً: ابن الناظم النحوي: ١٩٦-١٩٧.

[٢]الفية ابن مالك: ٤٧.

[٣]المصدر نفسه: ٤٨.

[٤]اوضح المسالك: ٤٤/٣.

[٥]شرح التصريح: ١٤٤/٢.

[٦]هود: ١٣.

٧- ذهب ابن مالك الى امتناع ابدال المضمر من المضمر أو من الظاهر فقال:

ومـــن ضـــمير الحاضـــر الظـــاهر لا تبدلـــــه إلا مـــــا إحاطـــــةً جـــــلا

أو اقتضـــــى بعضـــــا أو اشـــــتمالا كأنـــــك ابتهاجـــــك اســـــتمالا[٢]

أما سيبويه والبصريون فذهبوا إلى إبدال المظهر من المضمر ، نحو:

(رأيت زيداً إياه)[٣].

والحق مع آبن مالك فلم يرد ذلك عن العرب لا نظماً ولا نثراً ، أما ما قرره البصريون، وما مثلوا به من أمثلة[٤] فهو من قبيل الأمثلة المصنوعة التي ألجأتهم القسمة العقلية إليها .

وقد تنبه آبن هشام إلى ذلك فقال: (ولا يبدل مضمر من ظاهر ونحو: رأيت زيداً إياه من وضع النحويين)[٥].

٨- لا يحذف حرف النداء مع المضمر:

زاد آبن مالك امتناع حذف حرف النداء مع المضمر إلى جانب حذفه مع النكرة المقصودة والنكرة المبهمة واسم الإشارة والمستغاث والمندوب. فقال:

وغيـــــر منـــــدوبٍ ومضـــــمرٍ مـــــا جامســـــتغاثاً قـــــد يعـــــرى فاعلمـــــا

وذاك فـــي اســـم الجـــنس والمشـــار لـــه قـــل ومـــن يمنعـــه فانصـــر عاذلـــه[٦]

وقد قال آبن فلاح في المغني: (يجوز حذف حرف النداء مع كل منادى إلا في خمسة مواضع: النكرة المقصودة ، والنكرة المبهمة ، واسم الإشارة عند البصريين ، والمستغات والمندوب)[١].

---

[١]ينظر: شرح ابن عقيل: ٢٣١/٣.

[٢]الفية ابن مالك: ٤٩.

[٣]ينظر: الكتاب: ٣٩٢/١ ، والمقتضب: ٢٩٦/٤ ، وينظر: أيضاً: شرح ابن الناظم: ٢١٧ ، وابن الناظم النحوي: ١٩٩-٢٠٠.

[٤]ينظر المصدر السابق.

[٥]اوضح المسالك: ١٩٠/٣-١٩٤ ، وينظر: ابن الناظم النحوي: ٢٠٠.

[٦]الفية ابن مالك: ٤٩.

نقل السيوطي قوله هذا وعقب عليه بقوله:

(وزاد ابن مالك المضمر)[٢] ، وتفصيل المسألة هذه أن النحويين اجمعوا على أن نداء ضمير المتكلم ونداء ضمير الغائب لا يجوز ، فلا تقول : (يا أنا) ، ولا (يا إياي) كما لا تقول: (يا هو) ولا (يا إياه) لكن النحويين اختلفوا في ضمير المخاطب وفي هذا ثلاثة أقوال[٣] ، وهي:

١. لا يجوز نداؤه أصلاً ، واختاره أبو حيان.

٢. مقصور على ضرورة الشعر ، وهو قول آبن عصفور.

٣. يجوز ، وأنه مطرد ، وهو ظاهر كلام آبن مالك السابق الذكر.

٩- حذف الفاء في جواب (اما) :

أجاز آبن مالك حذف الفاء الواجبة الذكر والواقعة جواباً لـ (أما) في النثر اذ قال:

أمـــا كمهمـــا يـــك مـــن شـــيءٍ وفـــا لتلـــــو تلوهـــــا وجوبـــــاً ألفـــــا

وحـــذف ذي الفاقـــل فـــي نثـــرٍ ، إذا لـــم يـــك قـــول معهـــا قـــد نبـــذا[٤]

وقد خالف سيبويه وجمهور النحويين الذين لا يجيزون حذف الفاء في السعة[٥].

وقد احتاط آبن مالك فجعل ذلك قليلاً ، وليس من قبيل السعة. فمن حذفها في الشعر:

فمـــا القتـــال لا قتـــال لـــديكم ولكـــن ســـيراً فـــي عـــراض المواكـــب[٦]

---

[١]ذكر ذلك السيوطي في الاشباه والنظائر: ٩٩/٢ ، ولم اجد نص قول ابن فلاح المشار اليه ، ينظر: مغني اللبيب: ٤١٣/١ ، تحقيق: محمد محيي الدين ، مطبعة القاهرة.

[٢]الاشباه والنظائر: ٩٩/٢ ، وينظر: شرح التصريح: ١٦٤/٢ ، وشرح الاشموني: ٣٣٤/٢.

[٣]ينظر: في ذلك: اوضح المسالك: حاشية المحقق: ١٢/٣ ، وشرح التصريح: ١٦٤/٢ ، وشرح الاشموني: ٣٣٤/٢.

[٤]الفية ابن مالك: ٥٩.

[٥]ينظر: الكتاب: ٣١٢/٢ ، والمقتضب: ٧١/٢ ، وسر صناعة الاعراب: ٢٦٨/١ ، وخزانة الادب: ٢١٧/١ ، وينظر ابن الناظم النحوي: ٢٢٥-٢٢٦.

[٦]الكتاب: ٣١٢/٢ ، وشرح المفصل: ١٣٤/٧ ، وخزانة الادب: ٢١٧/١.

كما خالف آبن مالك آبن الحاجب إذ قصر حذف الفاء هذه على الضرورة ، فقال: (ولا يحذف الفاء في جواب أما إلا لضرورة الشعر)[١].

المبحث الثاني

– المسائل الخلافية التي اشتملت عليها كلتا الألفيتين –

ذكر ابن معطٍ عشر مسائل خلافيةٍ في ألفيته وكانت في موضوعات نحوية مختلفة أما ابن فقد ذكر خمس عشرة مسألة خلافيةً ثلاث عشرة منها في موضوعات نحوية ومسألتان في موضوعين صرفيين ...، وقد اتسم عرض كلا الناظمين لهذه المسائل الخلافية بسمات عدة وهي:

١– التصريح باسم المدرسة أو المذهب:

لقد صرح ابن معطٍ في ثلاث مسائل خلافية في ألفيته باسم المدرسة ، وهي:

– أصل اشتقاق الاسم: ذهب البصريون الى أن الاسم مشتق من السمو وهو الارتفاع لأن يسمو على المسمى ويدل على ما تحتم من المعنى ، وذهب الكوفيون الى أن الاسم مشتق من الوسم وهو العلامة لأن الوسم علامة يعرف بها المسمى[٢].

وقد تابع ابن معط البصريين ، وأشار إلى خلاف كلتا المدرستين (البصرية والكوفية) فضلاً عن ترجيحه لمذهب البصريين ، قال:

واشتق الاسم من سما البصريون واشتقه من وسم الكوفيون[٣]

والمذهب المقدم الجلي دليله الاسماء والسمي[٤]

---

[١]شرح الكافية: ٣٩٧/٢ ، وينظر أيضاً: مغني اللبيب: /١٧٠.

[٢]ينظر: المقتضب: ٢٢٩/١ ، والمنصف: ٦٠/١ ، والامالي الشجرية: ٦٦/٢ ، واسرار العربية: ٤–١ ، والانصاف: ١/١–١٠ ، وشرح الملوكي: ٤٠٤–٤٠٥ ، وشرح المفصل: ٢٣/١ ، وهمع الهوامع: ٢٥٤/٦.

[٣]شرح الغرة المخفية: ٨٣/١.

[٤]المصدر نفسه: ٨٤/١.

- المصدر والفعل أيهما الاصل ؟

لقد ذهب الكوفيون الى أن الفعل هو الأصل . أما البصريون فذهبوا الى أن المصدر هو الأصل وأن الفعل هو فرع له[١]. وتابع ابن معط البصريين ، إذ قال ذلك صراحةً :

واشـــتق كوفيـــون ايضـــاً المصـــدرا
مـــن فعلـــه نحـــو نظـــرت نظـــرا

واشـــتق منـــه الفعـــل أهـــل البصـــرة
وذا الـــــذي بـــــه تليـــــق النمـــــرة

إذ كـــل فـــرعٍ فيـــه مـــا فـــي الأصـــل
ولـيس فـي المصـدر مـا فـي الفعـل[٢]

وقد تابع ابن مالك البصريين أيضاً ، إذ قال في موضوع المفعول المطلق :

المصـدر اسـم مـا سـوى الزمـان مـن
مـــدلولي الفعـــل كـــأمنٍ مـــن أمـــن

بمثلـــه أو فعـــلٍ أو وصـــفٍ نصـــب
وكونـــه أصـــلاً لهـــذين انتخـــب[٣]

ونبه على ذلك ابن عقيل إذ قال:

(ومذهب البصريين أن المصدر أصل ، والفعل والوصف مشتقان منه ، وهذا معنى قوله : "وكونه أصلاً لهذين انتخب" أي: المختار أن المصدر أصل لهذين ، أي: الفعل والوصف)[٤].

---

[١]ينظر: الايضاح في علل النحو: (٥٦) ، (٦٠-٦٣) ، والمسائل العسكريات: ٧٣ ، والتكملة: ٥٠٨ ، واسرار العربية: ١٧١-١٧٣ ، والانصاف: ٢٣٧/١-٢٤٥ ، وشرح المفصل: ١١٠/١ ، وشرح ابن الناظم: ١٠٨.

[٢]شرح الغرة المخفية: ٨٦/١.

[٣]الفية ابن مالك: ٢٩.

[٤]شرح ابن عقيل: ١٧١/٢.

وتابع ابن مالك ابن معط في التصريح باسم المدرسة أو المذهب النحوي ، وقد ذكر ذلك في ثلاث مسائل خلافية عرضها في ألفيته وهي :

– توكيد النكرة : ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز توكيد النكرة سواء كانت محدودة نحو: (يوم ، وليلة ، وشهر، ...) أو غير محدودة ، نحو: (وقت ، وزمن ، وحين،...).

أما الكوفيون وتابعهم ابن مالك فقد أجازوا توكيد النكرة المحدودة لحصول الفائدة[١]، وأشار ابن مالك إلى ذلك قائلاً:

وإن يفد توكيد منكورٍ قبل

وعن نحاة البصرة المنع شمل[٢]

– التنازع في العمل : اتفق جمهور البصريين والكوفيين في جواز إعمال كل واحدٍ من العاملين في ذلك الاسم الظاهر ، لكن اختلافهم انحصر في الأولى منهما بالعمل فذهب البصريون إلى أن الثاني أولى به لقربه منه .

وذهب الكوفيون إلى أن الأول أولى به لتقدمه[٣]. وقد عرض ابن مالك هذه المسألة إذ قال:

إن عاملان في اسم عمل قبل فللو احد منهما العمل

والثان أولى عند أهل البصرة واختار عكساً غيرهم ذا أسره[٤]

– الوقف بالنقل :

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الوقف بالنقل ، سواء كانت الحركة فتحةً أو ضمةً او كسرةً ، وسواء كان الأخير مهموزاً أو غير مهموزٍ. نحو: (هذا الضرب ،

---

[١]ينظر: الانصاف: ٤٥١/٢-٤٥٦ ، وشرح المفصل: ٣٣٢/٣ ، ٣٣٥ ، وشرح الكافية: ٣١٠/١ ، واوضح المسالك: ٤٤/٣ ، وشرح ابن عقيل: ١٦٦/٢ ، وشرح التصريح: ١٥٦/٢ ، وحاشية الصبان: ٦٧/٣.

[٢]الفية ابن مالك: ٤٦.

[٣]ينظر: الانصاف: ٨٣/١ ، وشرح المفصل: ٩٤/١ ، وشرح الكافية: ٧٠/١ ، وشرح التصريح: ٣٨٦/١ ، وشرح الاشموني: ٣١٠/٢ ، وحاشية الصبان: ٨٧/٢.

[٤]الفية ابن مالك: ٢٨.

ورأيت الضرب ، ومررت بالضرب) ومثال المهموز: (هذا الردء ، ورأيت الردء ، ومررت بالردء). أما البصريون فقالوا بعدم جواز النقل إذا كانت الحركة فتحة ، لكن إذا كان الآخر مهموزاً يجوز عندهم ، نحو: (رأيت الردء) ويمتنع عندهم : رأيت الضرب)[١].

وأشار ابن مالك الى أن الكوفيين نقلوا ذلك عن العرب إذ قال:

ونقــل فــتحٍ مــن ســوى المهمــوز لا

يـــــراه بصـــــرى وكـــــوفٍ نقـــــلا[٢]

٢- التصريح بآسم النحوي (المخالف للمسألة النحوية) :

لقد صرح آبن معطٍ بآسم النحوي في أربعة مسائل خلافية ، منهم سيبويه إذ كرر آسمه أربع مرات ، وذكر آبن يزيد وأراد به المبرد فذكره في مسألة خلافية واحدة، منها :

- الجر بعد "لولا" : أجمع النحويون على أن الضمير إذا وقع بعد لولا وجب آنفصاله[٣] ، كقوله تعالى: ((لَوْلَاأَنتُمْلَكُنَّامُؤْمِنِينَ))[٤] وسمع من العرب اتصال الضمير بـ (لولا). فقالوا: (لولاك ، لولاي) ومنه قول يزيد بن الحكم الثقفي :

وكـم مـوطنٍ لـولاي طحـت كمـا هـوى باجرامـــه مـــن قلـــة النيـــق منهـــوي[٥]

واختلف العلماء في إعراب الضمير المتصل بـ (لولا) فعده سيبويه في موضع جرٍ وحجته في ذلك أن الكاف والياء من ضمائر الجر لا من ضمائر الرفع. وذهب الكوفيون إلى أنه في موضع رفع وحجتهم في ذلك أن (لولا) لا تعمل الجر[٦]. وقد

---

[١]ينظر: الانصاف: ٧٣١/١ ، وشرح المفصل: ١٢٧/٢ ، وشرح التصريح: ٤٢٧/٢ ، وشرح الاشموني بحاشية الصبان: ١٧٧/٤.

[٢]الفية ابن مالك: ٧٢.

[٣]ينظر: الكامل: ٣٤٥/٣ ، والانصاف: ٦٨٧ ، وشرح المفصل: ١٢٠/٣ ، والجنى الداني: ٥٤٦.

[٤]سبأ: ٣١.

[٥]شرح المفصل: ١٢٠/٣ ، والجنى الداني: ٥٤٦..

[٦]المصدر السابق.

أشار آبن معطٍ لهذا الخلاف بين العلماء دون أن يبدي ترجيحه في المسألة ، إذ قال:

وســـــيبويه جـــــر بعـــــد لـــــولا لـــــــولاك لـــــــولاه رآه أولـــــــى

كقولـــــه : (كـــم مـــوطنٍ لـــولاي) وابـــــن يزيـــــدٍ رد هـــــذا الـــــرأي[١]

– حاشا : اختلف العلماء في (حاشا) فكانت لهم أربعة مذاهب:

١– مذهب سيبويه : وهو أنها حرف جر لا غير نحو (قام القوم حاشا زيدٍ) وفيه معنى الاستثناء .

واحتج بقول العرب : (قام القوم حاشاي). ولو كانت (حاشا) فعلاً للزمته نون الوقاية[٢].

٢– مذهب المبرد : وهو أنه يجوز أن تكون (حاشا) حرفاً وفعلاً فيجوز الجر بعدها والنصب ، تقول: (قام القوم حاشا زيد) وعنده فاعل (حاشا) مضمر فيه تقديره (بعضهم) وقد رجح آبن جني هذا المذهب[٣].

٣– مذهب الكسائي والكوفيين إلا الفراء: وهو أنها فعل لا غير واحتجوا بقول العرب: (حاشا لزيد) ولو كانت حاشا حرفاً لما جاز اجتماعه مع اللام[٤].

٤– مذهب الفراء : وهو أنها فعل بغير فاعل ورد بعدم سماع ذلك من العرب[٥] وقد ذكر آبن معطٍ مذهب سيبويه في هذه المسألة مشيراً الى المذهب الآخر دون نسبة فقال:

وعنـــد ســـيبويه حاشـــا تخفـــض

ومـــن ســـواه الجـــر لا يفتـــرض[٦]

---

[١]شرح الغرة المخفية: ١/١٧٦.

[٢]ينظر: الكتاب: ٢/٣٤٩.

[٣]ينظر: المقتضب: ٤/٣٩١ ، والمحتسب: ١/٣٢١.

[٤]ينظر: الانصاف: ١/٢٨٧ ، ومغني اللبيب: ١٥٩ ، و٥١٦ ، وشرح الاشموني: ٣/٤٢١ ، وحاشية الصبان: ٢/٢٢١.

[٥]المصدر السابق.

[٦]شرح الغرة المخفية: ١/٢٩٤.

– التنازع في العمل : عرض آبن معطٍ هذه المسألة ، قائلاً :

فســـــيبويه يعمـــــل الأخيـــــرا فـــي ظـــاهرٍ ويجعـــل الضـــميرا
فـــي أســـبق الفعلـــين وهـــو أولـــى وعكـــس الكـــوفي هـــذا القـــولا
يشـــهد هـــاؤم اقـــرؤا كتابيـــه لســـيبويه واللغـــات العاليـــة[1]

وقد تابع آبن مالك آبن معطٍ في عرضه لهذه المسألة مكتفياً بنسبة المذهب الأول إلى البصريين كما رأينا[2].

أما آبن مالك فقد صرح بآسم النحوي في مسألتين خلافيتين فمنهما :

– ترخيم المركب تركيب مزجٍ أو اسناد :

أشار ابن مالك إلى أن المركب تركيب مزج يرخم بحذف عجزه ، نحو: (معدي كرب) فيقال في ترخيمه : (يا معدي) ، أما المركب تركيب اسناد فان ترخيمه يكون قليلاً ، وأن سيبويه قد نقل ذلك عن العرب ، وقال آبن عقيل في ذلك: (والذي نحن عليه سيبويه في باب الترخيم أن ذلك لا يجوز ، ومنهم المصنف عنه من كلامه في بعض أبواب النسب جواز ذلك ، فتقول في : (تأبط شراً) : (يا تأبط))[3] فقال آبن مالك:

والعجـز احـذف مـن مركـبٍ ، وقـل
تـــرخيم جملـــةٍ ، وذا عمـــرو نقـــل[4]

وقد قال سيبويه في هذا الشأن :

(فإذا أضفت إلى الحكاية حذفت وتركت الصدر بمنزلة عبد القيس وخمسة عشر فلزمه الحذف كما لزمها وذاك في تأبط شراً : تأبطي) ثم قال (ويدل على ذلك من العرب من يفرد فيقول: يا تأبط اقبل فيجعل الأول مفرداً فكذلك يفرده في الإضافة) وقد نص في باب الترخيم على المنع فقال : (واعلم أن الحكاية لا ترخم لانك أتريد

---

[1] المصدر نفسه: ٣٢١/١.

[2] يراجع : (١٤٢) من الرسالة.

[3] شرح ابن عقيل: ٢٩١/٣-٢٩٢.

[4] الفية ابن مالك: ٥٢.

أن ترخم غير المنادى وليس مما يغيره النداء ، وذلك نحو: يا تأبط شراً ، ولو رخمت هذا لرخمت رجلاً يسمى (يا دار عبلة بالجواء تكلمي)[١].

النسب لأخت وبنت :

ذهب الخليل وتبعه سيبويه (رحمهما الله تعالى) إلى إلحاق أخت وبنت في النسب بأخ وآبن فتحذف منهما تاء التأنيث ويرد إليهما المحذوف فيقال : (أخوي ، وبنوي) كما يفعل بأخ وآبن وذهب يونس أنه ينسب إليهما على لفظيهما من دون إلحاقهما بأخ وآبن نحو : (ختي وبنتي)[٢] ، وقد أشار آبن مالك إلى هذه المسألة الخلافية ، وصرح بآسم العالم النحوي (يونس) الذي جرى الخلاف بينه وبين النحويين ، وظاهر قول آبن مالك أنه ذهب مذهب الخليل ويونس ، إذ قال:

وبـــأخٍ أختـــاً وبـــآبنٍ بنتـــا ألحـــق ويـــونس أبـــى حـــذف التـــا[٣]

٣- ذكر موضع الخلاف دون تحديد طرفيه :

اكتفى كلا الناظمين بالإشارة إلى مسائل خلافية عديدة دون أن يعينا اسم النحوي أو مذهبه ، ... مكتفيين بالقول : (وقيل) أو (قال قوم) ، ومن أمثلة ذلك المسائل الآتية :

- الخلاف في (مع) : اختلف العلماء في (مع) ، أهي اسم أم حرف ؟ فذهب البصريون إلى أنها اسم وحكى الخليل من العرب قولهم : (جئت من معه) فجروها بـ (من) وقولهم : جئنا معاً فنونوا ، ولو كانت (مع) حرفاً لما كان لها سبيل في الجر والتنوين لأنهما من علامات الاسماء. وذهب غيرهم إلى أن (مع) حرف بدليل تسكينها وخلوها من علامات الاسماء المتمكنة[٤]. ونظم آبن معطٍ اختلاف العلماء في "مع" فقال:

---

[١] الكتاب: ٣٧٧/٣ ، ٢٦٩/٢ ، وقد عقب الشيخ خالد بن عبد الله الازهري على قول ابن مالك مع ما نقله عن سيبويه ، ينظر: شرح التصريح: ١٨٤/٢.

[٢] ينظر: الكتاب: ٣٧٣/٣ ، وشرح الكافية: ١٦١/٢ ، وشرح التصريح: ٣٣٣/٢.

[٣] الفية ابن مالك: ٧١.

[٤] ينظر: الكتاب: ٤٢٠/١ ، ٢٨٦/٣ ، ومغني اللبيب: ٢١/٢.

وفـــي مـــع الخلـــف فقيـــل ظـــرف وقيـــل إن أســـكن فهـــو حـــرف[1]

– في قوله تعالى: (صَبْرٌجَمِيلٌ)[2].

اختلف النحويون في إعراب الآية الكريمة ، فقيل إن (صبر) مبتدأ لأنه نكرة موصوفة والخبر محذوف تقديره : صبر جميل أمثل. ومنهم من جعله خبراً لمبتدأ محذوف والتقدير: (أمري صبر جميل)[3].

وقد أوضح آبن معطٍ هذا الخلاف بقوله :

فـــي قولـــه (صـــبر جميـــل) قـــدرا مبتـــــدأ قـــــوم وقـــــوم خبـــــرا[4]

ولم يبين آبن معط أولى الإعرابين بالقبول عنده .

– إعمال إن المخففة :

اختلف العلماء في (إن) المخففة ، أعاملة هي أم لا ؟ وأكثر العلماء لم يجوزوا عملها لأن الشبه بالفعل قد ضعف بعد التخفيف ، وبعض العلماء جوز عملها إذ روى يونس عن العرب قولهم : (إن عمراً لمنطلق)[5] وقد اختلف القراء في قراءة : (وإن كلاً لما ليوفينهم)[6] إذ خفف ابن كثير ونافع وأبو بكر (إن) وأبقوا عملها بحجة أن شبهها بالفعل ثم بدخولها على المبتدأ والخبر[7].

وقد أشار ابن معطٍ إلى الخلاف في هذه المسألة ولم ينسب الآراء إلى أصحابها ، فقال

---

[1]شرح الغرة المخفية: ١٩١/١.

[2]يوسف : ١٨.

[3]ينظر: معاني القرآن: ٣٩/٢ ، والمقتصد: ٣٠٠-٣٠١ ، وشرح المفصل: ٩٥/١.

[4]شرح الغرة المخفية: ٤٠٩/١.

[5]ينظر: الجنى الداني : ٢٢٨ ، مغني اللبيب: ٢٢٠/١ ، وشرح الرضي على الكافية: ٣٥٨/٢ ، وشرح التصريح: ٢٣١/١ ، وهمع الهوامع: ١٨٤/٢.

[6]هود: ١١١.

[7]ينظر: معاني القرآن: ٢٨/٢ ، تفسير الطبر: ٧٤/١٢ ، التبيان للطوسي: ٧٣/٦ ، والكشاف: ٢٩٥/٢ ، املاء ما من به الرحمن: ٢٥/٢ ، وتفسير القرطبي: ١٠٤/٩ ، والبحر المحيط: ٢٦٦/٥.

وإن تخفـــف إن فهـــي تعمـــل نحـــو (وإن كـــلاً) وقـــوم ثقلـــوا[١]

وقد[٢] قرأها أبو عمرو ، والكسائي وابن كثير وخلف واليزيدي يعقوب بالتثقيل : (وإن كلاً لما)[٣].

– مد المقصور :

لم يختلف القوم بصريين او كوفيين ، في جواز قصر الممدود للضرورة لكنهم اختلفوا في جواز مد المقصور ، فمذهب البصريين المنع أما الكوفيون فذهبوا الى جواز ذلك وتابعهم الأخفش من البصريين[٤] ، واستدلوا بقول الشاعر:

يـــا لـــك مـــن تمـــرٍ ومـــن شيشـــاء ينشـــب فـــي المشـــعل واللهـــاء[٥]

ففي قوله : (اللهاء) مد للضرورة وهي مقصورة ، إذ أصلها : (اللها). وقد أشار آبن مالك الى اجماع النحويين بشأن قصر الممدود وخلافهم في مد المقصور فقال:

وقصـــر ذي المـــد اضـــطراراً مجمـــع عليـــه والعكـــس يخلـــفٍ يقـــع[٦]

– إعمال (أن) الناصبة للفعل المضارع محذوفة :

ذهب الكوفيون إلى إعمال (أن) الخفيفة النصب في الفعل المضارع مع الحذف من غير بدل. وذهب البصريون الى أنها لا تعمل مع الحذف من غير بدل ومما استدل به الكوفيون على صحة قولهم ، ما ورد في القرآن الكريم في هذا الشأن ، منه قوله تعالى: ((وَإِذْأَخَذْنَامِيثَاقَبَنِيإِسْرَائِيلَلاَتَعْبُدُونَإِلاَّاللّهَ))[٧] ، فنصب (لا تعبدوا) بأن مقدرة ، ومنه قول طرفة :

---

[١]شرح الغرة المخفية: ٤٤٣/٢.

[٢]ينظر: اتحاف فضلاء البشر: ٢٦٠ ، والمجمع للطبرسي: ١٩٦/٥ ، والنشر في القراءات العشر: ٢٩١/٢.

[٣]هود : ١١١.

[٤]ينظر: الانصاف: ٧٤٥/٢ ، وشرح التصريح: ٣٦٨/٢ ، وشرح الاشموني بحاشية الصبان: ٩١/٤.

[٥]الانصاف: ٧٤٦/٢ ، وشرح المفصل: ٤٢/٦.

[٦]الفية ابن مالك: ٦٤.

[٧]البقرة: ٨٣.

ألا أيهــذا الزاجــري أحضــر الــوغى

وأن أشــهد اللــذات هــل أنــت مخلــدي[1]

فنصب (أحضر) بتقدير (أن) التي حذفها واعملها مع الفتح.

أما البصريون فقد أنكروا ذلك قائلين : (الدليل على أنها لا يجوز إعمالها مع الحذف أنها حرف نصب من عوامل الأفعال وعوامل الأفعال ضعيفة ، فينبغي أن لا تعمل مع الحذف من غير بدل).

وقد استدلوا على قولهم هذا بوجوه ، أحدها : أن الذي يدل على ضعف عمل "أن" الخفيفة أن من العرب من لا يعملها مظهرة ويرفع ما بعدها تشبيهاً لها بما ، لأنها تكون مع الفعل بعدها بمنزلة المصدر كما أن (ما) تكون مع الفعل بعدها بمنزلة المصدر نحو: (يعجبني أن تفعل) ، والتقدير: (يعجبني فعلك)[2] وقد أشار آبن مالك الى هذا الخلاف ذاكراً دليل إهمالها فقال :

وبعضــهم أهمــل (أن) حمــلاً علــى مــا أختهــا حيــث اســتحقت عمــلا[3]

– الجمع بين التمييز والفاعل :

أجاز المبرد وآبن السراج والفارسي أن يجمع بين التمييز والفاعل الظاهر وتوكيداً كقوله :

نعــم الفتــاة فتــاةً هنــد لــو بــذلت

رد التحيـــــة نطقـــــاً أو بإيمـــــاء[4]

فجمع بين الفاعل الظاهر وهو الفتاة والتمييز وهو فتاة ومنعه سيبويه والسيرافي مطلقاً سواء أفاد معنى زائداً على الفاعل أم لا وحجتهما أن التمييز لرفع الإبهام ولا إبهام مع ظهور الفاعل .

---

[1] الكتاب: ٤٥٢/١ ، وشرح الشواهد للعيني: ٤٠٢/٤ ، وخزانة الادب: ٥٧/١ و٥٩٤/٣.

[2] ينظر: الانصاف: ٥٥٩/٢ ، ٥٦٣ ، وشرح المفصل: ٧: ١٥ ، وشرح الكافية: ٢٣٤/٢ ، وشرح التصريح: ٢٣٢/١.

[3] الفية ابن مالك: ٥٧.

[4] شرح المفصل: ١٣٢/٧-١٣٣ ، وشرح الكافية: ٣١١/٢ ، وشرح التصريح: ٩٥/٢.

وقيل إن أفاد التمييز معنى زائداً على الفاعل الظاهر جاز الجميع بينهما ، وإلا فلا يجوز وصححه آبن عصفور ، فالأول نحو قول أبي بكر بن الاسود المعروف بابن شعوب:

تخيـــــره ولـــــم يعـــــدل ســـــواه ونعـــم المـــرء مـــن رجـــل تهـــامي[١]

فجمع بين الفاعل الظاهر وهو المرء والتمييز وهو رجل المجرور بمن وقد أفاد التمييز معنى زائداً[٢] ، وأشار آبن مالك إلى ورود الخلاف في المسألة هذه ، فقال:

وجمـــع تمييـــزٍ وفاعـــلٍ ظهـــر فيـــه خـــلاف عـــنهم قـــد اشـــتهر[٣]

– اعراب "ما" بعد "نعم وبئس" :

تأتي (ما) بعدهما على ثلاثة أحوال[٤]

١– إذا كانت غير متلوة بشيء ، نحو : (دققته دقاً نعما) وفيها قولان :

– معرفة تامة : فاعل .

– ونكرة تامة : تمييز ، وعليهما فالمخصوص محذوف أي نعم الشيء الدق ، أو نعم شيئاً الدق .

٢– المتلوة بمفرد ، نحو: فنعما هي ، و(بئسا تزويج ولا مهر) وفي ذلك أقوال :

– معرفة تامة : فاعل.

– نكرة تامة : تمييز.

– مركبة مع الفعل قبلها ، وهو قول الفراء.

٣– المتلوة بجملة فعلية ، نحو قوله تعالى: ((نِعِمَّايَعِظُكُمبِهِ))[٥] ، ومنه أيضاً: (فَبِئْسَمَايَشْتَرُونَ)[٦].

---

[١]شرح المفصل: ١٣٣/٧ ، وأوضح المسالك: ٢٧٨/٣.

[٢]ينظر: المقتصد: /٣٦٣ ، وشرح الكافية: ٣١٤/٢–٣١٦ ، وشرح التصريح: ٩٦/٢.

[٣]الفية ابن مالك: ٤٣.

[٤]ينظر: المقتصد: ٣٦٣ ، وشرح المفصل: ١٣٢/٧–١٣٣ ، والمقرب: ٧٢–٧٣ ، وشرح الكافية: ٣١٢/٢ ، وشرح التصريح: ٩٦/٢–٩٧.

[٥]النساء: ٥٨.

[٦]آل عمران: ١٨٧.

وفي ذلك عشرة أقوال ، ومرجعها إلى أربعة أحدها : أنها تكون نكرة في موضع نصب على التمييز والثاني في موضع رفع على الفاعلية والثالث أنها المخصوص والرابع: أنها الكافة. فأما القائلون بأنها في موضع نصب على التمييز فاختلفوا على ثلاثة أقوال : الأول: أنها نكرة موصوفة بالفعل بعدها والمخصوص محذوف وهو مذهب الأخفش والزجاج وأبي علي الفارسي في أحد قوليه ، والزمخشري ، والثاني: أنها نكرة غير موصوفة والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف ، والثالث : أنها تمييز والمخصوص ما أخرى موصولة (الفعل صلة لما الموصولة المحذوفة وهو قول الفراء ، وذكر المرادي أنه نقل عن الكسائي ، وأما القائلون بأنها في موضع رفع على الفاعلية فاختلفوا على خمسة أقوال :

١. أنها اسم معرفة تام أي غير مفتقر إلى صلة والفعل بعدها صفة لمحذوف نقله آبن مالك في التسهيل عن سيبويه وقال به آبن خروف.
٢. أنها موصولة والفعل صلتها والمخصوص محذوف ونقل ذلك عن أبي علي الفارسي.
٣. أنها موصولة والفعل صلتها مكنفٍ بها وبصلتها عن المخصوص ، نقله آبن مالك في شرح التسهيل عن الفراء وأبي علي الفارسي.
٤. أنها مصدرية سادة بصلتها لاشتمالها على المسند والمسند إليه مسند الفاعل والاسم المخصوص جميعاً .
٥. أنها نكرة موصوفة والمخصوص محذوف[١].

وقد اكتفى آبن مالك بذكر قولين في (ما) هما:

أنها تمييز وفاعل ، وقد حصر هذين القولين في مجيء (ما) قبل الجملة الفعلية ، ولم يصرح بأسماء النحويين أو مذاهبهم ، إذ قال:

و(مـــا) مميـــز ، وقيـــل: فاعـــل فـي نحـو: (نعـم مـا يقـول الفاضـل)[٢]

---

[١]ينظر: شرح المفصل: ١٣٣/٧ ، وشرح الكافية: ٣١٤/٢ ، ٣١٦ ، وشرح التصريح: ٩٦/٢.

[٢]الفية ابن مالك: ٤٣.

المبحث الثالث

- المذهب النحوي لكل منهما -

تكشف لي أن بصرية آبن معطٍ بينة في إيثاره لمصطلحات البصريين مثل استعماله (الجر) الذي يسميه الكوفيون الخفض ، نحو قوله في موضوع (حروف الجر) فقال:

القــول فــي ذكــر حــروف الجــر والقســم اعتقبهــا فــي الــذكر[١]

وتابعه آبن مالك في ذكر الجر وفاقاً للبصريين فقال :

هـاك حـروف الجـر وهـي مـن إلـى حتـى خـلا حاشـا عـدا فـي عـن علـى[٢]

لكن آبن معطٍ يستعمل المصطلح الكوفي في مواضع أخر نحو: (الجحد) وهو مصطلح كوفي للنفي ، ومن أمثلة ذلك قوله في موضوع ظن وأخواتها ، وفي مسألة توسط هذه الأفعال وتقديمها :

وإن توســطت أتــى التخييــر لكنهــا إعمالهــا المشــهور[٣]

وإن تقــدمت فاعمــل مطلقــا مــا لــم تصــادف بعــدها معلقــا

لام ابتــداءٍ وحــروف الجحــد وحــرف الاســتفهام لا تعــدي[٤]

وقد استعمل آبن مالك بعض المصطلحات الكوفية أيضاً ، نحو: (الخفض)[٥] بدل الجزء فقال في موضوع عطف النسق :

وعــود خــافضٍ لــدى عطــفٍ علــى

---

[١]شرح الغرة المخفية: ١/١٧٤.

[٢]الفية ابن مالك: ٣٤.

[٣]شرح الغرة الخفية: ١/٢٤٣.

[٤]المصدر نفسه: ١/٢٤٤.

[٥]حروف الخفض: هكذا سماها الكوفيون ، فضلاً عن تسميتهم إياها بـ(حروف الصفة) أو حروف الإضافة ، ينظر في هذا الشأن: مجالس ثعلب: ٢/٤٤٦-٤٦٧ ، وشرح المفصل: ٤/٧٤ ، ٨/٧ ، وهمع الهوامع: ٢/١٦ ، ١٩ ، وينظر أيضاً: شرح الغرة المخفية: ١/١٧٤ ، إذ نص ابن الخباز على أن: (الجر من عبارات البصريين ، والخفض من عبارات الكوفيين) ، وينظر: ابن الناظم النحوي: ٢٢٦.

ضـــمير خفـــضٍ لازمـــاً قـــد جعـــلا[1]

أما مذهب كلا الناظمين ، ومدى متابعتهما أو اختيارهما لآراء النحويين البصريين والكوفيين ، فقد اتضح ذلك عند عرض المسائل الخلافية التي عرضها الناظمان ، ولزيادة الإيضاح أذكر بعض الأمثلة التي تبدو لي واضحة في ميلهما لأحد الفريقين:

قال آبن معطٍ في موضوع الحال:

فـــــلا تقـــــدمها علـــــى تنبيـــــه ولا إشـــــــــــارةٍ ولا تشـــــــــــبيه

ولا علـــى ظـــرفٍ لـــه فيهـــا عمـــل وفـــي ســـواها إن تقـــدم لـــم تبـــل[2]

فذكر مسألة تقديم الحال على صاحبها إذا كان حرف تشبيه أو إشارة أو حرف تشبيه أو ظرفاً ، ولم يشر إلى تقدم الحال على صاحبها وهو مجرور بحرف جر. ولم يصرح آبن مالك بتقديم الحال على حرف التشبيه واسم الإشارة .

إن إشارة آبن معطٍ الى حروف التشبيه تفصح عن متابعته لجمهور البصريين فسيبويه لا يجيز مجيء الحال من الظرف والجار والمجرور لأنهما غير متصرفين كـ(ليت ولعل وكأن)[3].

وذهب ابن مالك إلى جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر إذ قال:

وســبق حــالٍ مــا بحــرفٍ جــر قــد أبـــــو ولا أمنعـــــــه فقـــــــد ورد[4]

فتابع الفارسي وآبن كيسان وآبن برهان في هذا الشأن لورد السماع[5] به ، واستدلوا بقوله تعالى: ((وَمَاأَرْسَلْنَاكَإِلَّاكَافَّةًّلِّلنَّاسِ))[6].

والوجه ما ذهب اليه آبن مالك. وقد عمد من خالف هذا المذهب إلى التأويل لأبعاد ظاهر الآية عن ذلك .

---

[1] الفية ابن مالك: ٤٨.

[2] شرح الغرة المخفية: ٢٦٨/١.

[3] ينظر: الكتاب: ١٢٤/٢ ، والمقتضب: ١٧٠/٤ ، والاصول في النحو: ٢٦٥/١.

[4] الفية ابن مالك: ٣٣.

[5] ينظر: شرح الكافية: ٢٠٧/١ ، وشرح التصريح: ٣٧٨/١-٣٧٩.

[6] سبأ: ٢٨.

– ذكر آبن معط في باب العطف أنه لا يجوز العطف على المضمر المجرور إلا بإعادة الجار ، قال:

والمضـــمر المجـــرور إن عطفتـــا عليـــه جـــيء بمـــا بـــه جررتـــا

نحـــو مضـــى بـــه وبـــالغلام وشـــذ منـــه بـــك والأيـــام[١]

فهو قد تابع جمهور البصريين في وجوب إعادة حرف الجر عند العطف على الضمير المجرور[٢].

وأشار الى قول القائل :

فـــاليوم قربـــت تهجونـــا وتشـــتمنا

فاذهـب فمـا بـك والأيـام مـن عجـب[٣]

أما آبن مالك فقد تابع الكوفيين في العطف على الضمير المجرور من دون إعادة حرف الجر وعلة ذهابه إلى ذلك هو لورود ، في النظم والنثر : قال:

وعـود خـافضٍ لـدى عطـفٍ علـى

ضـمير خفـضٍ لازمـاً قـد جعـلا

ولـيس عنـدي لازمـاً إذ قـد أتـى

فـي الـنظم والنثـر الصـحيح مثبتـا[٤]

ومن وروده في النثر نحو قوله تعالى: ((وَاتَّقُواْاللّهَالَّذِيتَسَاءلُونَبِهِوَالأَرْحَامَ))[٥] في قراءة من جر الأرحام ومن الشعر نحو البيت الذي ذكرته آنفاً.

– الضمير الواقع خبراً لكان وأخواتها ، أو مفعولاً ثانياً وهو خبر في الأصل:

---

[١]شرح الغرة المخفية: ٣٩١/١.

[٢]ينظر: مجالس العلماء: ٣٢٠–٣٢١ ، وشرح المفصل: ٧٨/١ ، وشرح الكافية: ٣٢٠/١ ، وشرح التصريح: ١٥١/٢–١٥٢ ، وهمع الهوامع: ١٣٩/٢٠.

[٣]الكتاب: ٣٨٣/٢ ، والكامل: ٣٩/٣ ، والاصول في النحو: ١٢٣/٢ ، والمقتصد: ٩٦٠ ، وشرح المفصل: ٧٨/٣ ، وخزانة الادب: ٣٣٨/٢.

[٤]الفية ابن مالك: ٤٨.

[٥]النساء: ١.

اختار سيبويه وجمهور النحويين في هذه المسألة الانفصال[١] ، وتابع سيبويه آبن الحاجب إذ قال: (والمختار في خبر كان الانفصال)[٢].

أما آبن مالك فقد اختار الاتصال[٣] ، ونبه آبن الناظم[٤] على ترجيح الانفصال إذ ذكر أنه (الاتصال) غير مرضٍ ، لأنه لا يكاد يعثر عليه إلا في ضرورة الشعر ، وقد جاء القرآن الكريم بالاتصال قال تعالى:

((إِذْيُرِيكَهُمُاللَّهُفِيمَنَامِكَقَلِيلاًوَلَوْأَرَاكَهُمْكَثِيرًالَّفَشِلْتُمْ))[٥].

وقد ذهب آبن عقيل إلى أن الانفصال أرجح[٦] ، وهو الصحيح لوروده في لسان العرب وقد أشار آبن مالك إلى اختيار النحويين الانفصال في هذه المسألة ، واختياره الاتصال ، فقال:

وصل أو افصل هاء سليه ، وما أشبهه في كنته الخلف انتمى

كذاك خلتنيه واتصالا أختار غيري اختار الانفصالا[٧]

يتضح لنا مما تقدم أن آبن معطٍ وآبن مالك ينحوان في مواقفهما من المذهبين البصري والكوفي نحو المتأخرين من النحويين إذ يقوم ما يذهب اليه كل منهما على الميل إلى أحد المذهبين واقتفاء بعض الأقوال التي قال بها أسلافهما دون الانحياز إلى مذهبٍ من المذاهب.

---

[١] ينظر: الكتاب: ١٢٣/١ ، وشرح التصريح: ١٠٦/١-١٠٧.

[٢] شرح الكافية: ١٩/٢.

[٣] ينظر: شرح ابن عقيل: ١٠٢/١.

[٤] ينظر: شرح ابن الناظم: ٩٥.

[٥] الانفال: ٤٣.

[٦] ينظر: شرح ابن عقيل: ١٠٤/١ ، وينظر ايضاً ابن الناظم النحوي: ١٣٥-١٣٧.

[٧] الفية ابن مالك: ١٣.

المبحث الرابع

– فائقة الفية ابن معط –

ذكر آبن حجر العسقلاني في ترجمة أحمد بن عبد الرحيم بن شعبان الدمشقي الحنفي أنه قرأ آبن معطٍ على آبن مالك[١].

وبوسعنا أن نستخلص من هذا أن آبن مالك تفرغ لأقراء ألفية آبن معط زمناً ، وأنه وقف في أثناء ذلك على نواحٍ من القصور والأخلال في ألفية آبن معط ، ولولا ذلك لما أقدم على نظم ألفيته ، إذ لو كانت ألفية آبن معطٍ على مستوى من الإبداع والكمال في نظره لأحجم عن نظم ألفيته ، ولا شك أنه توقف عن إقراء ألفية آبن معطس بعد أن اكتملت له ألفيته ، فهي : فائقة ألفية آبن معطٍ .

وهنا ينهض سؤال : هل ثبت حقاً أن ألفية آبن مالك فائقة ألفية آبن معطٍ ؟

والجواب عن ذلك يتضح مما آل إليه أمر كل من الألفيتين. فقد نسخت ألفية آبن مالك ألفية آبن معطٍ وأخرجتها عن ميادين الدرس والدارسين ، وعن جهود الشرح ، والشارحين.

وقد لاحظنا أن أبرز ما تميزت به ألفية آبن مالك هو استواء منهجها وتتابعه وتماسكه على نحو محكم ، مع خلوها من الفضول ، وما لا تمس إليه حاجة المتعلم. ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، فقد أخملت ألفيةً أخرى ظهرت بعدها ، إذ نظم السيوطي ألفيته التي سماها (الفريدة) ووضع لها شرحاً سماه (المطالع السعيدة في شرح الفريدة) ، وقال في ختامها :

وهـــذه ألفيـــة فيهـــا حـــوت أصـــوله ونفـــع طـــلابٍ نـــوت
فائقـــةً ألفيـــة آبـــن مالـــك لكونهـــا واضـــحة المســـالك
وجمعهـا مـن الأصـول مـا خلـت عنـه وضـبط مرسـلاتٍ أهملـت[٢]

وذكر أنه لخص في ألفيته جميع ما في الفية آبن مالك في ستمئة بيت وزاد عليها بأربعمئة بيت وقد خصها بذكر الفوائد ، فضلاً عن وضوح عبارتها[١].

---

[١]ينظر: الدرر الكامنة: ١٨١/١.

[٢]المطالع السعيدة في شرح الفريدة: ٧٩/١.

وقد رد السيوطي قول آبن مالك "فائقةً ألفية آبن معطٍ" بقوله: (أنها دعوى بلا دليل)[٢].

ولا يسعنا أن نطمئن إلى ذلك ، إذ لم يعين القائل ، وربما عنى به نفسه دون التصريح بذلك. وربما دل قوله في ألفيته "فائقةً ألفية آبن مالك" أنه يضمر لابن مالك شيئاً في نفسه ، والحق أن قوله هذا هو : (دعوى بلا دليل) إذ لم تحظ ألفيته بشيء مما حظيت به ألفية آبن مالك ، ثم أن ألفية السيوطي مع ذلك كله لم تقو على الوقوف أمام ألفية آبن مالك ، فقد تخطاها الدارسون والشارحون ليدرسوا ويشرحوا ألفية آبن مالك ، إذ ذكر أن شروحها قاربت الأربعين شرحاً[٣].

ولا ريب أن تبوؤ ألفية آبن مالك لهذه المنزلة لا يقلل من شأن ألفية آبن معطٍ ، أو يهون من قيمتها ، فقد حظيت بشهرة كبيرة بعد أن عرفها الناس ، وتلقوها بالقبول ، ونظموا في الأشادة بها والثناء على ناظمها ، وممن أشاد بها نظماً أبو جعفر أحمد بن يوسف بن مالك الرعيني الغرناطي إذ قال:

يـــا طالـــب النحـــو ذا اجتهـــاد
تســـمو بـــه فـــي الـــورى وتحيـــا
إن شـــئت نيـــل المـــراد فاقصـــد
أرجـــــوزةً للإمـــــام يحيـــــى[٤]

وقال آبن الخباز فيها: (عقد الدرة الألفية يعجز أهل العصر على نظم نظيره بله نظرائه ، لما أودعه مؤلفة من المسائل التي جمع متفرقها باعتنائه ، ونظم نشرها في أثنائه)[٥].

وقال ابن الوردي مشيداً بها وبناظمها :

---

[١]المصدر نفسه: ١/٨٠.

[٢]المطالع السعيدة في شرح الفريدة: ١/٨٠.

[٣]ينظر: كشف الظنون: ١/١٥١.

[٤]النجوم الزاهرة : ١١/١٨٩.

[٥]شرحة الغرة المخفية: ١/٥١.

(وهي شاهدة لناظمها بإصابة الصواب ، والتفنن في الآداب ، حتى كأن سيبويه قال له: يا يحيى خذ الكتاب)[1].

وتعد ألفية آبن معطٍ استوفت معظم أبواب النحو والصرف ، وقد أشار آبن الخباز إلى ذلك في ختام شرحه لها ، إذ قال: (فلقد حاز في هذه الأرجوزة قصب السبق حيث جمع بين اللفظ القليل والمعنى الكثير ، وكيف لا يكون كذلك ، وقد كان في العربية نسيج وحده)[2].

ومهما يكن من أمر التفاوت في المنزلة والقيمة العلمية بين هذه الألفيات الثلاث: ألفية آبن معطٍ ، وألفية آبن مالك ، وألفية السيوطي ، فأنها تبقى شواهد بارزة على تطور النظم العلمي في لغتنا ، وآثاراً مهمة من آثار تراثنا الثمين ، وميادين للدراسة والنظر ، ومظان للإفادة على مر العصور .

الخاتمة

يمثل ظهور الألفيتين : ألفية ابن معط ، وألفية ابن مالك في القرن السابع الهجري ظاهرة فريدة تستدعي الوقوف والتأمل مما يجعل الموازنة مع التشابه الظاهر بينهما المتمثل في الإطار الشعري ، وفي المضمون الهادف إلى استيفاء معظم أبواب النحو والصرف في أرجوزة أمراً مطلوباً ، لاستكشاف ما يتجاوز أوجه التشابه الظاهر بينهما إلى المحتوى والأسلوب والقيمة العلمية ، وقد تهيأ لي أن أخرج من هذه الموازنة بالنتائج الآتية :

- إن المنظومتين مع ما تتميزان به تمثلان امتداداً طبيعياً لجهد النظم العلمي الذي ظهر في تراثنا على نحوٍ مبكرٍ مع المراحل الأولى لتطور العلوم واتساعها وإنهما تمثلان تطوراً بارزاً في هذا المنحى مما يفسر شدة احتفاء المعاصرين لهما بهما، والانصراف إليهما ، وقد انعكس ذلك في كثرة الشروح التي حظيت بها كل منهما.
- إن ابن معطٍ هو أول من نظم ألفيةً تشتمل على معظم أبواب النحو والصرف ومسائلهما ، وإنه في ألفيته رسم الإطار والمضمون لهذا الضرب من التصنيف.

---

[1] تاريخ ابن الوردى: ٢م١٥٧.

[2] شرح الغرة المخفية: ٢/٨٠٠.

- تكشف لي أن أول شارح تكشف ألفية ابن معطٍ بالدرس والتعقيب ...، هو ابن الخباز ، إذ كان بعمله هذا ، ممهداً للشراح الذين جاءوا بعده.
- أخذ العلماء على ألفية ابن معطٍ مآخذ عدة ، لكنها لا تقلل من شأنها ، ومن سمو علمه ، وقد انصفته فيما عد عليه مأخذاً ، مبيناً وجه ذلك وفق الأسس العلمية الموضوعية .
- إن ابن مالك قد تأثر بابن معطٍ في هذا الشأن ، إذ جاراه وترسم خطاه في ألفيته في المنهج والعرض والمضمون ، وقد بلغ تأثره إلى حد التوافق اللفظي أحياناً ، بيد أن شخصية ابن مالك وأسلوبه في النظم ودقته في تبيين المسائل أمور عصمت ألفيته من شبهة التقليد ، فجاءت متميزة مشهوداً لها بعلو المنزلة بين المنظومات العلمية .
- إن ألفية ابن معطٍ أقرب مثالاً ، وأيسر عبارةً في حين أن ألفية ابن مالك أحكم صياغةً وأمتن أسلوباً.
- وعلى الرغم من أن ألفية ابن معطٍ تربو في عدد الموضوعات على ما اشتملت عليه ألفية ابن مالك منها ، لم أجد في الأخيرة إخلالاً بما هو مهم ومحتاج اليه من مسائل النحو والصرف ، وذلك لأن ابن مالك كان يوحد بين الموضوعات ، ويلحق الفروع بأصولها .
- استدل ابن معط للأحكام النحوية والصرفية بالسماع ، والقياس ، فضلاً عن إشاراته لعلل عدة ، إلا أنه لم يحتج بالإجماع في حين أن ابن مالك احتج بكل ذلك في ألفيته .
- لم يكن ابن معطٍ وابن مالك بصريين ، ولا كوفيين ، بل أن كلاً منهما آخذ بآراء الفريقين في منظومته .
- وقد انفرد ابن مالك عن ابن معط بقوة الاحتجاج ، وإثبات الأدلة لتبيان سداد رأيه، وهو في النحو أكثر اجتهاداً ، فجاء بعدد من الآراء أدرجها في منظومته...، لكن ابن معط اقتصر على آراءٍ معدودة ، لا تزيد عما أورده ابن مالك في منظومته .

- إن قول ابن مالك: "فائقةً ألفية آبن معطٍ" قول ينطوي على شبهة الأدعاء والمغالاة ، والتجني على جهد ابن معط ، وقد حملني ذلك على تعرف وجه الحق فيه ، وقد تكشف لي أنه محق في ذلك ... ، فهي أقوم منهجاً ، وأرصن أسلوباً وأدق عرضاً ، وأوفى مادة ، ويبدو أن تدريس ابن مالك لألفية ابن معط – زمناً– كشف له مواضع القصور والإخلال فيها ، فجعل ألفيته مبرأةً من كل ذلك وأن في انصراف الناس إلى دراستها وشرحها دون ما سبقها وما لحقها ، لهو أبرز دليل على صدقه فيما قاله – رحمه الله– .

والحمد لله أولاً وآخراً....

ثبت المصادر والمراجع

- ابن الناظم النحوي ، محمد علي حمزة (رسالة ماجستير) ، دار التربية للطباعة والنشر والتوزيع ، مط. اسعد ، بغداد.
- ابو حيان النحوي ، خديجة الحديثي ، ط١ ، مكتبة النهضة ، بغداد ، ١٩٦٦م.
- اتجاهات الشعر العربي في القرن الثاني الهجري ، محمد مصطفى هدارة ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨١.
- اتحاف فضلاء البشر في قراءات الاربعة عشر ، الدمياطي (ت١١١٧هـ) ، مط: عبد الحميد حنفي ، القاهرة ، ١٣٥٩هـ.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان ، محمد بن يوسف بن علي الأندلسي (ت٧٤٥هـ) تحـ: د. مصطفى احمد النحاس ، ط١ ، مط المدني : ١٤٠٨هـ.
- أسرار العربية ، الأنباري ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت٥٧٧هـ) ، تحـ: محمد بهجة البيطار ، مط الترقي ، دمشق ، ١٩٥٧هـ.
- الاشباه والنظائر في النحو ، السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن (ت٩١١هـ) تحـ: طه عبد الرؤوف سعد ، مكتبة الكليات الازهرية ، ١٩٧٥م.
- الاشتقاق ، ابن دريد أبو محمد بن الحسن الأزدي البصري (ت٣٢١هـ) تحـ: الأستاذ عبد السلام محمد هارون ، مطبعة السنة المحمدية ، مؤسسة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٥٨م.
- الأصول في النحو ، ابن السراج (ت٣١٦هـ) ، تحـ: عبد الحسين الفتلي ، طبع الجزء الاول بمطبعة النعمان ، النجف الاشرف ١٩٧٣م ، وطبع الجزء الثاني بمطبعة سلما الاعظمي ، بغداد ، ١٩٧٣م.
- إعراب القرآن ، المسمى: املاء ما من به الرحمن ، العكبري ، أبو البقاء عبد الله بن الحسن (ت٦١٦هـ) ، مط: مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، ١٩٦١م.

- الأعلام ، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين خير الدين الزركلي ، ط٤ ، دار العلم للملايين ، بيروت ، كانون الثاني ، ١٩٧٩م.
- الاغراب في جدل الاعراب ، الأنباري ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت٥٧٧هـ) ، تحـ: سعيد الأفغاني ، مط ، الجامعة السورية ، ١٩٥٧م.
- الاقتراح في علم أصول النحو ، السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن ، (ت٩١١هـ) ، دار المعارف (سوريا – حلب).
- أقليد الخزانة ، عبد العزيز الميمني الراجكوتي ، جامعة البنجاب ، ١٩٢٧م.
- اكتفاء القنوع بما هو مطبوع من أشهر التأليف العربية في المطابع الشرقية والغربية ، أدوار فنديك ، صححه: محمد علي البيلاوي ، مطب، التأليف الهلال ١٩٨٦م.
- ألفية ابن مالك في النحو والصرف ، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي (ت٦٧٢هـ) ، مطب، دار الكتب المصرية بالقاهرة (١٣٤٨هـ-١٩٣٠م).
- الأمالي الشجرية ، ابن الشجري ، هبة الله بن علي (ت٥٤٢هـ) ، تحـ: العلوي واليماني ، حيدر اباد الدكن ١٣٤٩هـ.
- انباه الرواة على انباه النحاة – القفطي ، أبو الحسن علي بن يوسف (ت٦٤٦هـ) تحـ: محمد أبو الفضل ابراهيم ، القاهرة ١٩٥٠-١٩٥٣م.
- الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، الأنباري ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد ، (ت٥٧٧هـ) ، تحـ: محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط٤ ، مطب، السعادة ، القاهرة ، ١٩٦١.
- أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك ، ابو محمد عبد الله بن هشام الانصاري (ت٧٦١هـ) ، تحـ: محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط٦ ، دار الفكر للطباعة والنشر ، (١٣٩٤هـ-١٩٧٤م).
- الإيضاح في شرح المفصل ، ابن الحاجب ، أبو عمرو عثمان بن عمر ، ت(٦٤٦هـ) ، تحـ: د. موسى بناي العليلي ، مطب، العاني ، بغداد .

- الإيضاح في علل النحو – الزجاجي ، أبو الحسن عبد الرحمن بن اسحاق (ت٣٣٧هـ) ، تحـ: مازن المبارك ، ط١ ، مطبـ، المدني ، دار العروبة ، القاهرة ١٩٥٩م.
- البحر المحيط ، أبو حيان ، محمد بن يوسف بن علي الأندلسي ، (ت٧٤٥هـ) ، مطبـ النصر الحديثة ، الرياض (اوفست).
- البداية والنهاية – ابن كثير ، اسماعيل بن عمر (ت٧٧٤هـ) ، ط٢ ، مكتبة المعارف ، بيروت ، ١٩٧٧م.
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، الشوكاني ، القاهرة ، ١٣٤٨هـ.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن (ت٩١١هـ) تحـ: محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط١ ، مطبـ عيسى الحلبي ١٩٦٤م.
- البلغة في تاريخ أئمة اللغة ، الفيروز آبادي ، تحـ: الاستاذ محمد المصري ، دمشق ١٩٧٢م.
- البهجة المرضية ، السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن ، (ت٩١١هـ) ، ط١ ، مطبـ ، مصر ، القاهرة ، ١٩٥٤م.
- تاج التراجم في طبقات الحنفية ، ابن قطلوبغا ، مكتبة المثنى ، بغداد ، ١٩٦٢م.
- تاج العروس في شرح جواهر القاموس ، الزبيدي ، محمد مرتضى الحسيني (ت١٢٠٥هـ) مطبـ: الخيرية ، مصر: ١٣٠٦هـ.
- تاريخ ابن الوردي ، زين الدين ، عمر بن مظفر ، (ت٧٤٩هـ) ، مطبـ الوهبية ، القاهرة ، ١٢٨٥هـ.
- تاريخ الأدب العربي ، للمستشرق الألماني كارل بروكلمان (الجزء الخامس) ترجمة د. يعقوب بكر ، ود. رمضان عبد التواب ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٥م.
- تاريخ بغداد ، الخطيب البغدادي ، أبو بكر أحمد بن علي (ت٤٦٣هـ) المكتبة السلفية ، المدينة المنورة .

- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ، أبو محمد عبد الله بن هشام الانصاري (ت٧٦١هـ) ، تحـ: عباس مصطفى الصالحي ، المكتبة العربية ، بيروت ، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، محمد بن عبد الله بن مالك ، (ت٦٧٢هـ) تحـ: محمد كامل بركات ، دار الكاتب العربي ، القاهرة ، ١٩٦٧م.
- التطور والتجديد في الشعر الأموي ، شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٥م.
- تفسير التبيان ، لشيخ الطائفة الطوسي ، (ت٤٦٠هـ) ، تحـ: احمد حبيب قصير العاملي ، دار الأندلس للطبع والنشر.
- تفسير الطبري ، وهو جامع البيان في تفسير القرآن ، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري ، (ت٣١٠هـ) وبهامشه تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان للعلامة نظام الدين القمي النيسابوري ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.
- التكملة ، أبو علي الفارسي ، الحسن بن أحمد ، (ت٣٧٧هـ) تحـ: د. كاظم بحر المرجان ، الموصل ١٩٨١م.
- التكملة لوفيات النقلة ، للحافظ المنذري (ت٦٥٦هـ) ، تحـ: د. بشار عواد معروف، ط٢ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، (١٤٠١هـ-١٩٨٣م).
- تلخيص مجمع الآداب – ابن الغوطي تحـ: د. مصطفى جواد ، دمشق ، ١٩٦٢م.
- التوطئة ، الشلوبين (أبو علي عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله) (ت٦٤٥هـ) تحـ: يوسف أحمد المطوع ، دار التراث ، القاهرة ، ١٩٧٣م.
- تيسير النحو التعليمي ، د. شوقي ضيف.
- الجامع لأحكام القرآن أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت٦٧١هـ) أعادت طبعه بالاوفسيت ، دار احياء التراث العربي ، بيروت.
- الجمل ، الزجاجي ، أبو الحسن عبد الرحمن بن اسحاق ، (ت٣٣٧هـ) ، تحـ: محمد ابن أبي شنب ، ط٢ ، باريس ، ١٩٧٢م.

- جمهرة اللغة ، ابن دريد ، أبو بكر محمد بن الحسن الازدي البصري ، (ت٣٢١هـ) ، ط١ ، مطبـ حيدر آباد الدكن ، جمادي الأولى ١٣٤٥هـ.
- الجنى الداني في حروف المعاني ، حسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ) ، تحـ: فخر الدين قباوة ، محمد نديم فاضل ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ١٩٨٣م.
- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب ، علاء الدين الأربلي (ت٧٤١هـ) ، تحـ: حامد أحمد نيل ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٤م.
- الجواهر المضية في طبقات الحنفية ، القرشي ، الهند ، ١٣٣٢هـ.
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك ، تأليف : محمد بن مصطفى الخضري (ت١٢٨٧هـ) ، مطبـ ، مصطفى البابي الحلبي / القاهرة ، ١٩٤٠م.
- حاشية الصبان على شرح الاشموني على ألفية ابن مالك ، محمد بن علي الصبان (ت١٢٠٦هـ) وبهامشه شرح الشواهد للعيني ، دار احياء الكتب العربية ، القاهرة .
- حاشية الملوي على المكودي على الألفية ، مطبـ ، مصطفى محمد ، دار العهد الجديد للطباعة ، القاهرة ، ١٣٥٤هـ.
- الحركة الفكرية في مصر في العصرين الأيوبي والمملوكي الأول ، د. عبد اللطيف حمزة ، القاهرة ، ١٩٤٧م.
- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة ، السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن، (ت٩١١هـ) تحـ: محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط١ ، دار احياء الكتب العربية ، عيسى البابلي الحلبي وشركاه ، ١٣٨٧هـ-١٩٦٨م.
- الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية في مصر والشام ، أحمد أحمد بدوي نهضة مصر ، القاهرة ، د.ت.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، البغدادي ، عبد القادر بن عمر (ت١٠٩٣هـ) ، الطبعة الاولى بالمطبعة الاميرية – بولاق ، وبالهامش شرح الشواهد الكبرى للعيني ، الطبعة الثانية: تحـ: عبد السلام محمد هارون ، الناشر، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، دار الرفاعي بالرياض (١٤٠٢هـ-١٩٨١م).

- الخصائص ، ابن جني ، أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ) ، تحـ: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان.
- دائرة المعارف الإسلامية ، إعداد ، إبراهيم زكي خورشيد ، وأحمد الشفتناوي وعبد الحميد يونس ، دار الشعب.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، لشيخ الاسلام شهاب الدين أحمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) تحـ: محمد سيد جاد الحق ، ط٢ ، دار الكتب الحديثة – مطبـ – المدني. (١٣٨٥هـ-١٩٦٦م).
- الدرر اللوامع على همع الهوامع ، الشنقيطي ، أحمد بن الأمين ، ط١ ، مطبـ ، كردستان العلمية ، القاهرة ، ١٣٢٨هـ.
- ديوان العجاج ، تحـ: عزة حسن ، مكتبة دار الشروق ، بيروت ، ١٩٧١م.
- ديوان لبيد ، تحـ: احسان عباس ، الكويت ، ١٩٦٢.
- ديوان مزرد بن ضرار ، تحـ: خليل ابراهيم العطية ، بغداد ، ١٩٦٢.
- الذريعة إلى تصانيف الشيعة ، أغا بزرك ، محمد محسن الطهراني ، طهران ١٩٦٧م.
- الذيل على الروضتين ، أبو شامة ، القاهرة ، ١٣٦٦هـ.
- ذيل مرأة الزمان – اليونيني ، قطب الدين موسى بن محمد (ت٧٢٦هـ) ط١ ، مطبـ ، مجلس دائرة المعارف العثمانية ، حيدر اباد الدكن ، ١٩٦١م.
- الرماني النحوي ، مازن المبارك ، ط١ ، مطبـ ، جامعة دمشق ، ١٩٦٣م.
- الروض الأنف ، السهيلي (ت٥٨١هـ) ، تحـ: طه عبد الرؤوف ، شركة الطباعة الفنية.
- سر صناعة الإعراب ، ابن جني ، أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ) ، تحـ: مصطفى السقا ، وجماعته ، ط١ ، مطبـ البابي الحلبي ، ١٩٥٤.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، ابن العماد الحنبلي ، أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد (ت١٠٨٩هـ) ، مكتبة القدسي ، القاهرة ، ١٣٥٠هـ.
- شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك ، بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت٧٦٩هـ) تحـ: محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط١٣ ، مطبـ السعادة ، القاهرة ، ١٩٦٢م.

- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك – بدر الدين محمد بن محمد بن مالك (ت٦٨٦هـ) مطب القديس جيورجيوس ، بيروت ، ١٣١٢هـ.
- شرح أبيات سيبويه السيرافي ، ابو محمد يوسف ابي سعيد الحسن (ت٣٨٥هـ) ، تحـ: محمد علي الريح هاشم ، دار الفكرة ، القاهرة.
- شرح الاشموني ، المسمى بـ (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك) ، علي بن محمد (ت٩٢٩هـ) : تحـ: محمد محيي الدين عبد الحميد ، مكتبة النهضة المصرية ، ط١ ، مطب السعادة بمصر ، ١٩٥٥هـ.
- شرح ألفية ابن معط ، عبد العزيز بن جمعة الموصلي (ت٦٩٦هـ) ، تحـ: د. علي موسى الشوملي ، ط١ ، مكتبة الخريجي ، الرياض ، ١٩٨٥م.
- شرح التصريح على التوضيح ، خالد بن عبد الله الأزهري ، (ت٩٠٥هـ) وبهامشه حاشية ياسين العليمي ، دار احياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- شرح جمل الزجاجي ، أبو محمد عبد الله بن هشام الأنصاري ، (ت٧٦١هـ) تحـ: علي محسن عيسى ، بيروت ، عالم الكتب العربية ، ١٩٨٦م.
- شرح ديوان الحماسة ، المرزوقي الاصفهاني ، أبو علي احمد بن محمد بن الحسن المرزوقي (ت٤٢١هـ) نشره: احمد امين وعبد السلام هارون ، ط١ ، مطب ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٥٢م.
- شرح شذور الذهب ، أبو محمد عبد الله بن هشام ، الأنصاري ، (ت٧٦١هـ) تحـ: محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٦٥م.
- شرح شواهد ابن الناظم ، العاملي ، محمد آل السيد علي الموسوي ، مطب ، العلوية ، النجف الاشرف ، ١٣٤٤هـ.
- شرح شواهد المغني ، السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن ، (ت٩١١هـ) تحـ: احمد ظافر كوجان ، لجنة التراث العربي ، ١٩٦٦م.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك ، (ت٦٧٢هـ) تحـ: عدنان عبد الرحمن الدوري ، بغداد ، وزارة الاوقاف ، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.

- شرح الغرة المخفية ، ابن الخباز (ت٦٣٩هـ) في شرح الدرة الألفية لابن معط (ت٦٢٨هـ) تحـ: حامد محمد العبدلي ، ط١ ، مطبـ العاني ، بغداد ، ١٤١١هـ-١٩٩١م.
- شرح الكافية في النحو ، ابن الحاجب ، شرح رضي الدين محمد بن الحسن الاسترآبادي (ت٦٨٦هـ) ، طبعة دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- شرح اللمحة البدرية في علم العربية ، ابن هشام الانصاري ، (ت٧٦١هـ) ، تحـ: هادي نهر ، القاهرة ، جامعة القاهرة ١٩٧٤م.
- شرح اللمع في العربية ، ابن جني ، تصنيف ابن برهان العكبري ، تحـ: فائز فارس ، الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والادب ، قسم التراث العربي ١٩٨٤م.
- شرح المغني ، الدماميني ، البهية.
- شرح المفصل ، ابن يعيش ، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت٦٤٣هـ) ، دار صادر.
- شرح المكودي على ألفية ابن مالك ، أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح (ت٨٠٧هـ) مطبـ ، مصطفى محمد ، دار العهد الجديد ، القاهرة ، ١٩٥٩م.
- شرح الملوكي في التصريف ، ابن يعيش ، موفق الدين يعيش بن علي (ت٦٤٣هـ) ، تحـ: فخر الدين قباوة ، المكتبة العربية ، حلب ، ١٩٧٣م.
- شرح منظومة ابن الحاجب في الاسماء المؤنثة السماعية ، تحـ: نعمة هادي الساعدي ، مطبـ النعمان ، النجف ، ١٩٦٩م.
- شرح الوافية نظم الكافية ، ابو عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب ، (٦٤٦هـ) ، تحـ: د. موسى بناي علوان العليلي ، مطبـ ، الآداب في النجف الاشرف ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
- الشعر الأندلسي ، عوسيه غومس ، ١٩٠٥م ، ترجمة حسين مؤنس ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٦م.

- الشعر والشعراء ، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ، (ت٢٧٦هـ) ، ط٢ ، دار الثقافة ، بيروت ، لبنان ، ١٩٦٩م.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، لجمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك (ت٦٧٢هـ) ، تحـ: محمد فؤاد عبد الباقي ، مطبـ ، لجنة البيان العربي ، القاهرة ، ١٩٥٧م.
- صحيح البخاري ، أبو عبد الله محمد بن اسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة ابن بروزيه البخاري الجعفي (ت٢٥٦هـ) تحـ: قاسم الشماعي الرفاعي ، ط دار القلم ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- صحيح مسلم ، مسلم بن الحجاج بن مسلم القيشري النيسابوري بشرح النووي ، تحـ: عبد الله احمد أبو زينة ، الشعب ، القاهرة .
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، السخاوي ، محمد بن عبد الرحمن (ت٩٠٢هـ) ، مكتبة القدسي ، القاهرة .
- التطبيقات السنية في تراجم الحنفية ، تقي الدين بن عبد القادر التميمي (ت١٠٠٥هـ) او (١٠١٠هـ) تحـ: د. عبد الفتاح محمد الحلو ، ط١ ، دار الرفاعي ، ١٩٨٣م.
- طبقات الشافعية الكبرى ، السبكي ، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين (ت٧٧١هـ) ، ط١ ، مطبـ ، الحسينية المصرية ، ١٣٢٤هـ.
- طبقات النحاة واللغويين ، (قسم المحمدين) ابن قاضي شهبة ، أبو بكر بن أحمد بن محمد الأسدي الشافعي (ت٨٥١هـ) تحـ: د. محسن غياض ، مطبـ ، النعمان، النجف الاشرف ، ١٩٧٣-١٩٧٤م.
- طبقات النحويين واللغويين ، الزبيدي ، تحـ: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، مصر ، القاهرة ، ١٩٧٣م.
- العبر في خبر من غبر ، الذهبي ، أبو عبد الله شمس الدين (ت٧٤٨هـ) تحـ: محمد رشاد عبد المطلب ، مطبـ ، حكومة الكويت.
- العروض تهذيبه وإعادة تدوينه ، جلال الحنفي ، ط٢ ، مطبـ الأرشاد ، بغداد ، ١٤٠٥-١٩٨٥م.

- عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي والأدبي ، محمود رزق سليم ، ط١ ، دار الحمامي للطباعة ١٩٦٥م.
- غاية النهاية في طبقات القراء – ابن الجزري ، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد (ت٨٣٣هـ) ، مطبـ ، الخانجي ، مصر ، ١٩٣٢-١٩٣٣م.
- الفصول الخمسون ، ابن معط ، (ت٦٢٨هـ) تحـ: محمود محمد الطناحي ، دار احياء الكتب العربية ، عيسى الحلبي ، ١٩٧٧م.
- فن التقطيع الشعري والقافية ، د. صفاء الخلوصي ، مطبـ الزعيم ، بغداد ، ١٩٦٢م.
- الفهرست ، ابن النديم ، محمد بن اسحق بن أبي يعقوب (ت٤٣٨هـ) تحـ: رضا تجدد ، الطبعة الأخيرة ، مطبـ مصطفى البابي الحلبي واولاده بمصر ١٣٥٩هـ-١٩٤٠م.
- فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية (النحو) – اسماء الحمصي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٣م.
- فوات الوفيات ، الكتبي ، محمد بن شاكر ، (ت٧٦٤هـ) ، تحـ: إحسان عباس ، دار الثقافة ، صادر ، بيروت ، لبنان ، ١٩٧٤م.
- في التراث العربي ، الدكتور مصطفى جواد ، قدم له وأخرجه : محمد جميل شلش وعبد الحميد العلوجي ، الجمهورية العراقية ، وزارة الثقافة والاعلام ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٩م.
- القاموس المحيط ، مجد الدين محمد بن يعقوب ، الفيروزآبادي الشيرازي (ت٨١٦هـ) ، دار الفكر ، بيروت ، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.
- قطر الندى وبل الصدى ، أبو محمد عبد الله بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) تحـ: محمد محيي الدين عبد الحميد ، القاهرة ، ١٩٥٠م.
- الكامل ، المبرد ابو العباس محمد بن يزيد ، (ت٢٨٥هـ) ، تحـ: محمد أبو الفضل ابراهيم والسيد شحاته ، مطبـ ، نهضة مصر ، د.ت.
- الكتاب ، سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان (ت١٨٠هـ) تحـ: عبد السلام محمد هارون ، عالم الكتب ، بيروت.

- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجود التأويل – الزمخشري ، أبو القاسم محمد بن عمر (ت٥٣٨هـ) دار الكتاب العربي ، بيروت، د.ت (اوفسيت).
- كشف الظنون عن أسامي كتب الفنون – حاجي خليفة ، مصطفى عبد الله (ت١٠٦٧هـ) ط٣ ، طهران ١٩٤٧م (اوفسيت).
- كشف المشكل في النحو ، علي بن سليمان بن حيدرة اليمني (ت٥٩٩هـ) تحـ: هادي عطية مطر الهلالي ، مطبـ ، الارشاد – بغداد ، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- لسان العرب – ابن منظور ، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ت٧١١هـ)، دار صادر ، دار بيروت ، ١٩٥٥م.
- لمع الأدلة ، الانباري ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت٥٧٧هـ) تحـ: سعيد الافغاني ، مطبـ الجامعة السورية ، ١٩٥٧م.
- اللمع في العربية ، ابن جني ، أبو الفتح عثمان الموصلي ، (ت٣٩٢هـ) تحـ: فائز فارس ، دار الكتب الثقافية ، الكويت ، ١٩٧٢م.
- مجالس ثعلب ، ثعلب ، أبو العباس أحمد بن يحيى (ت٢٩١هـ) تحـ: عبد السلام محمد هارون ، النشرة الثانية ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٦٠م.
- مجمع البيان ، الطبرسي ، أبو علي الفضل بن الحسن (ت٥٤٨هـ) منشورات شركة المعارف الاسلامية ، طهران ، ١٣٧٩هـ (اوفسيت).
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، ابن جني ، ابو الفتح عثمان ، (ت٣٩٢هـ) تحـ: علي النجدي ناصف ، ود. عبد الحليم النجار ، ود. عبد الفتاح احمد شلبي ، القاهرة ، ١٣٨٦هـ.
- المدارس النحوية ، د. شوقي ضيف ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٨م.
- المسائل العسكريات في النحو العربي ، أبو علي الفارسي ، الحسن بن أحمد ، (ت٣٧٧هـ) تحـ: علي جابر المنصوري ، مطبـ الجامعة ، بغداد ، ١٩٨٠م.
- المطالع السعيدة في شرح الفريدة ، السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن ، (ت٩١١هـ) تحـ: د. نبهان ياسين حسين ، دار الرسالة للطباعة ، بغداد .

- معاني القرآن ، الفراء ، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت٢٠٧هـ) ، ج١ ، تحـ: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار ، مطبـ دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٥م ، ج٢ ، تحـ: محمد علي النجار ، مطبـ سجل العرب ، القاهرة ، د.ت.
- معجم الأدباء ، شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي (ت٦٢٦هـ) ، دار المستشرق ، بيروت ، لبنان.
- معجم البلدان ، شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي (ت٦٢٦هـ) دار صادر ، بيروت ، ١٣٧٦هـ-١٩٥٧م.
- معجم شواهد العربية ، عبد السلام محمد هارون ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ، ١٩٧٢م.
- معجم مصطلحات العروض والقوافي ، د. رشيد عبد الرحمن العبيدي ، ط١ ، مطبـ جامعة بغداد ، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- معجم المؤلفين ، تراجم مصنفي الكتب العربية ، عمر رضا كحالة ، دار احياء التراث العربي ، بيروت.
- مغني اللبيب ، أبو محمد عبد الله ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) ، طبعة محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة المدني ، القاهرة ، د.ت ، طبع دار احياء الكتب العربية ، مطبـ عيسى البابي الحلبي ، مصر ، د.ت ، (مع حاشية محمد الامير الازهري).
- مفتاح السعادة ومصباح السيادة ، طاش كبرى زادة (ت٩٦٨هـ) ط١ ، مطبـ دائرة المعارف النظامية ، حيدر اباد الدكن ١٩٣٧م.
- مقدمة ابن خلدون ، عبد الرحمن بن محمد (ت٨٠٨هـ) ، ط٣ ، مكتبة المدرسة ودار الكتاب للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٦٧م.
- مقدمة في النحو ، خلف الأحمر (ت١٨٠هـ) تحـ: عز الدين التنوخي ، دمشق ١٩٦١م.
- المقتصد في شرح الإيضاح ، عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ) ، تحـ: د. كاظم بحر المرجان ، الجمهورية العراقية ، وزارة الثقافة والاعلام ، دار الرشيد ، ١٩٨٢م.

- المقتضب ، المبرد ، أبو العباس محمد بن يزيد ، (ت٢٨٥هـ) تحـ: محمد عبد الخالق عضيمة ، دار التحرير للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٣٨٥هـ.
- المقرب ، ابن عصفور ، علي بن مؤمن (ت٦٦٩هـ) ، تحـ: عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري ، مطبـ العاني ، بغداد ، ١٩٧١م.
- المنصف ، ابن جني ، أبو الفتح عثمان الموصلي ، (ت٣٩٢هـ) تحـ: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، طـ١ ، مطبـ مصطفى البابلي الحلبي ، القاهرة ، (١٣٧٩هـ-١٩٦٠م).
- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي الأندلسي ، (ت٧٤٥هـ) ، تحـ: سدني كلازر ، نيوهافن (امريكا) ١٩٤٧م.
- النبوغ المغربي ، عبد الله كنون ، الطبعة الثانية ، بيروت .
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، الاتابكي ، جمال الدين يوسف بن تغري بردي (ت٨٧٤هـ) مطبـ دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٣٥٧هـ-١٩٣٨م.
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، محمد الطنطاوي ، طـ٤ ، مطبعة وادي الملوك، القاهرة ، ١٩٥٤م.
- النشر في القراءات العشر ، ابن الجزري (أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي) ، (ت٨٣٣هـ) ، تحـ: محمد الضياع ، مطبـ ، مصطفى محمد ، مصر (د.ت).
- نفح الطيب من غصن الاندلس الرطيب ، للمقري ، (ت١٠٤١هـ) تحـ: د. احسان عباس : بيروت ، ١٩٦٨م.
- نكت الهميان في نكت العميان ، الصفدي ، صلاح الدين خليل بن ايبك (ت٨٦٤هـ) ، مطبـ الجمالية ، القاهرة ، ١٩١١م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن ، (ت٩١١هـ) تحـ: عبد السلام محمد هارون ، و(د. عبد العال سالم مكرم) دار البحوث العلمية ، الكويت .
- الوافي بالوفيات ، الصفدي ، صلاح الدين خليل بن ايبك (ت٧٦٤هـ) تحـ: محمد بن الحسين ، ومحمد بن عبد الله ، مطبـ الهاشمية ، دمشق ، ١٩٥٣م.

- وفيات الأعيان وأنباءأبناء الزمان ، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان (ت٦٨١هـ) ، تحـ: محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط١ ، مكتبة النهضة المصرية – القاهرة ، ١٣٦٧هـ.

المخطوطات :

- ابن مالك صرفياً ، رسالة ماجستير لـ (سالم جاري هدي).
- حاشية الأنصاري ، (الدرة السنية في شرح الألفية) ، أبو يحيى زكريا بن محمد (ت٩١٩هـ) ، المتحف العراقي ، رقمها : (١٤٢٣).
- الشاهد والمثال من خلال الفية ابن مالك ، د. رشيد عبد الرحمن العبيدي ، جامعة صدام للعلوم الاسلامية ، قسم محاضرات الماجستير بغداد ١٩٩٦م.
- شرح على الفية ابن معط ، (لمجهول) دار صدار للمخطوطات رقم (١٣٥٣).
- نعمة المعطي في تصحيح ألفية ابن معط ، شرف الدين سعيد شعبان القرشي ، مكتبة المتحف العراقي ، رقم (٣٠١٥٩).